



Implemented by

**giz** Deutsche Gesellschaft  
für Internationale  
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH



Kingdom of the Netherlands

In cooperation with



Union for the Mediterranean  
Union pour la Méditerranée  
اتحاد من أجل المتوسط



MINISTRY OF INDUSTRY,  
TRADE AND SUPPLY  
THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

مشروع التجارة لأجل التشغيل (T4E)

# منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية دخول الأسواق التفضيلية وقواعد المنشأ الخاصة بها دليل خاص للجهات المعنية في القطاع الخاص في المملكة الأردنية الهاشمية





### كلمة وزارة الصناعة والتجارة والتموين - معالي يوسف محمود الشمالي

يسعدني أن أضع بين أيديكم الدليل المعد بالشراكة مع (GIZ) الهادف إلى توعية المصدرين الأردنيين بقواعد المنشأ في إطار إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ودول الإفتا ودول أغادير والدول الأخرى الأوروبية والمتوسطة والامتثال لمتطلبات الميثاق الإقليمي لقواعد المنشأ الأوروبية (PEMC).

تأتي أهمية هذا الدليل كجزء من الجهود المتميزة التي تبذلها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في مساعدة الشركات الأردنية وتوعية القطاع الخاص الأردني باتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من حيث الأحكام العامة وقواعد المنشأ والعمليات التصنيعية اللازمة لاكتساب المنتجات صفة المنشأ الأردني وآلية تطبيق مبدأ تراكم المنشأ مع دول الإتحاد الأوروبي والدول الأوروبية والمتوسطة والتي تسهل بدورها دخول السلع الأردنية إلى السوق الأوروبية حيث تكون معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، والذي يُعدّ أحد أكبر الأسواق على مستوى العالم.

يتضمن هذا الدليل التعديلات التي تم إجرائها على بروتوكول قواعد المنشأ المنبثق عن اتفاقية الشراكة بين الطرفين والخاص بتبسيط قواعد المنشأ للتصدير إلى الإتحاد الأوروبي، حيث تم توقيع قرار اللجنة الأردنية الأوروبية والذي ينص على اعتماد قواعد منشأ مبسطة لغاية تصدير المنتجات الصناعية الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي، وذلك لتسهيل الوصول إلى سوق الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيسهم في تنمية الصناعة الوطنية وزيادة صادراتها إلى السوق الأوروبي وتشجيع واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والخارجية للإستفادة من هذه الميزة.

ووفقاً للقرار، فإنه يمكن للمصانع الأردنية تصدير العديد من المنتجات المدرجة ضمن (02) فصل المحددة في الإتفاق من السلع الصناعية التي يتم تصنيعها في الأردن والتي لم تكن تستطيع الدخول لأوروبا مثل: منتجات الألبسة، الأثاث، الأجهزة الكهربائية والالكترونية (التلفزيونات والمكيفات والثلاجات)، الكوابل، الباصات، منتجات الألمنيوم، المنتجات الكيميائية بأنواعها، الدهانات، المواد اللاصقة، الاسمنت، الزيوت المعدنية، البلاستيك، المعادن الثمينة، منتجات الحجر والرخام، منتجات المنظفات والصابون ومستحضرات التجميل وغيرها.

متمنياً من ممثلي القطاع الصناعي الأردني الإطلاع على هذا الدليل لتعظيم الإستفادة من إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومن قرار تبسيط قواعد المنشأ للإتحاد الأوروبي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد هذا الدليل، متمنياً المزيد من التقدم والنجاح لصناعتنا الوطنية وأن تكون الإستفادة منه كبيرة لجميع القطاعات العاملة في بلدنا الحبيب.



### كلمة سعادة سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية في الأردن السيد بيرنهارد كامبمان

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم "دليل قواعد المنشأ" إلى مجتمع الأعمال الأردني والمؤسسات العامة. يوفر الدليل للأعمال التجارية في الأردن دليلًا عمليًا حول متطلبات الوصول إلى السوق، بالأخص أنظمة قواعد المنشأ، التي تحدد السلع المؤهلة لتعريفات أقل بموجب اتفاقيات التجارة الحرة. و يساعد الدليل أيضًا سلطات الجمارك والوزارات ذات الصلة في تطبيق الرسوم بشكل صحيح لصالح الشركات. بالإضافة لتغطيته لاتفاقيات التجارة الحرة الأردنية مع الاتحاد الأوروبي و اتفاقية التجارة الحرة العربية بالإضافة إلى اتفاقية الدول الأورو-متوسطة لقواعد المنشأ وبالتالي يمكن أن تكون أداة مهمة للاستفادة الكاملة من الفرص التجارية وزيادة صادرات الأردن إلى ألمانيا والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي.

يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للأردن، حيث استحوذ على ١٤,٧٪ من تجارة الأردن في عام ٢٠٢٠، بنسبة ٢٠,٦٪ من واردات الأردن قادمة من الاتحاد الأوروبي، في حين نسبة صادرات الأردن للاتحاد الأوروبي هي ٢,١٪ فقط. إن احتمالية زيادة الصادرات الأردنية كبيرة جدًا، حيث يوجد الكثير من الفرص للمصدرين للاستفادة من المعاملة التفضيلية المتاحة، ومع ذلك، لن تتحقق المكاسب إلا عندما يتم إطلاق العنان للفرص الحالية والاستفادة منها بالكامل.

تعد ألمانيا شريكًا طويل الأمد للأردن في مجال التعاون الاقتصادي والتنمية. لقد حققنا معًا نتائج مهمة في مجالات التعليم وتحفيز العمالة والمياه والصرف الصحي وحماية البيئة. تتعاون بلدانا بشكل وثيق لتعزيز العلاقات التجارية وتعزيز فرص العمل في الأردن.

يسعدنا أن نتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين و سكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط والقطاع الخاص في الأردن لتعزيز التكامل التجاري والتنمية المستدامة والاندماج الاجتماعي لتعزيز فرص العمل وتحسين سبل العيش و الحد من الفقر. أمل أن يكون هذا الدليل بمثابة أداة قيمة للاستفادة الكاملة من الفرص التجارية وبالتالي تعزيز علاقة الأردن الاقتصادية مع ألمانيا والاتحاد الأوروبي. دعونا نغتني الفرصة لصالح شركات واقتصادات شاملة ومزدهرة.

مع جليل الشكر والتقدير،



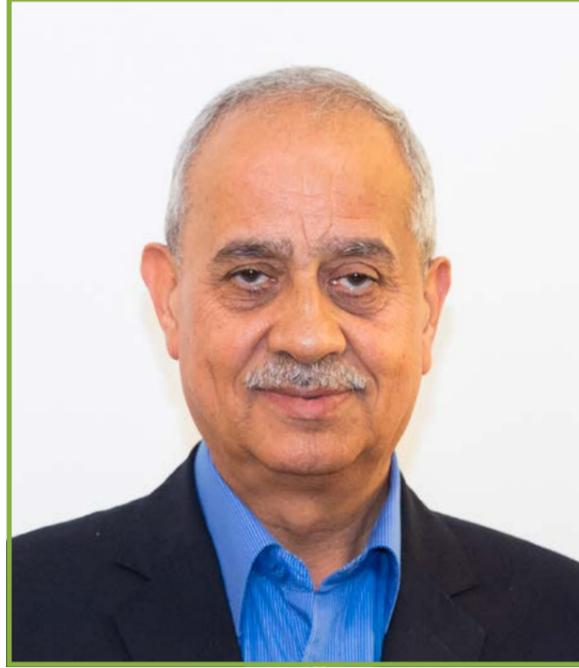
### كلمة الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط سعادة السيد ناصر كامل

أدت جائحة كورونا إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية القائمة بالفعل داخل وخارج المنطقة الأورو-متوسطية، وأبرزت الحاجة الملحة لإعادة التفكير في لوجستيات سلسلة التوريد، والتكامل التجاري، والسياسات الاقتصادية بشكل عام، وفي ضوء هذه الأزمة، فإن أي "وضع طبيعي جديد"، لا يتم فيه الدفاع عن التكامل التجاري والاقتصادي المعزز، لن يصمد أمام التطلعات المشروعة للشعوب على ضفتي البحر الأبيض المتوسط وخارجه.

التدفقات التجارية في منطقة "الإتحاد من أجل المتوسط" غير متوازنة للغاية، حيث تحدث معظم التجارة البينية داخل الإتحاد الأوروبي. وهذا يُترجم إلى فرصة ضائعة، ولكنه يعني أيضا إمكانات هائلة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل التجاري في منطقة البحر الأبيض المتوسط عموما.

ان التجارة والاستثمار هما المفتاح لإطلاق الإمكانيات الاقتصادية الهائلة وخلق فرص عمل مستدامة. لذا أطلقت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بالتعاون مع GIZ سلسلة من التدريبات الفنية حول الموضوعات المتعلقة بالتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز الفرص التي توفرها إتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية للنمو الاقتصادي.

وبهذه الروح، يسعدني أن أقدم لكم هذا الكتيب حول قواعد المنشأ الذي تم تطويره بشكل مشترك من قبل أمانة الإتحاد من أجل المتوسط والمملكة الأردنية الهاشمية GIZ، مع التركيز على الإتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وبلدان اتفاقية أغادير، وكذلك جميع الأطراف الأخرى المعنية بالاتفاقية الأوروبية المتوسطية لقواعد المنشأ. وستبقى أمانة الإتحاد من أجل المتوسط ملتزمة بمواكبة جميع الجهود المستقبلية لتعزيز تيسير التجارة والتكامل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.



**كلمة رئيس غرفة صناعة الأردن  
المهندس فتحي الجعبير**

عزيزي القارئ

تحية طيبة و بعد،

انه من دواعي سرورنا أن نقدم هذا الدليل كجهد مشترك للتعاون مع مشروع GIZ "التجارة لأجل التشغيل T4E"، الذي تم تنفيذه بالنيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ وحكومة المملكة الهولندية، لمساهماتهم في تطوير وتنمية القدرات التصديرية للشركات الأردنية.

يعتبر الدليل المرفق أداة ذات أهمية لكل الجهات المهتمة في التصدير الى أسواق جديدة والوصول للمتطلبات المرجوة. في السنوات القليلة الماضية، حددت غرفة صناعة الأردن (JCI) دعم الصادرات كأحد أولوياتها الرئيسية من أجل مساعدة الشركات الصناعية على النمو والتطور وبالتالي المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية. لتحقيق هذا الهدف، تم طرح العديد من المبادرات، على رأسها إنشاء وحدة متخصصة في JCI تقدم خدمات التصدير التي تتبع أفضل الممارسات العالمية وتمتد عبر مجموعة واسعة من مجالات المساعدة الفنية.

في الوقت الحالي، توفر وحدة خدمات التصدير الأردنية (JIES) مجموعة من الخدمات التي تشمل تقييمات الجاهزية للتصدير ومراجعة الحسابات، وتحليل معلومات السوق، والاستشارات المباشرة وخدمات بناء القدرات. إنشاء روابط مع مختلف أصحاب المصلحة من أجل سد أي ثغرات هو من أهم العوامل لنجاح هذه الجهود وضمان حصول المصدرين على التوجيه والمساعدة المطلوبة.

إيماننا بالدور الاساسي والمهم لمنظمات القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، تقوم غرفة صناعة الأردن بالبحث المستمر عن شراكات لمشاريع ذات قيمة وتهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة.

نحن فخورون بتعاوننا مع GIZ لسنوات عديدة، والذي تمت ترجمته على أرض الواقع في العديد من المبادرات والبرامج التي أثبتت أنها ذات قيمة و استدامة. يسعدني أن أضع بين يديكم هذا الدليل كمثال آخر على المخرجات الملموسة والمفيدة للغاية لجهودنا المشتركة مع GIZ وحكومة المملكة الهولندية، وأنا على ثقة تامة بأنه سيكون مفيدًا جدًا للعاملين في هذا المجال.

مع جزيل الشكر والتقدير.

## المحتويات

|          |  |           |
|----------|--|-----------|
| ٣,٦      | أبرز ما تضمنته قواعد المنشأ المتحررة   | ٤٨        |
| <b>٧</b> | <b>القواعد والمتطلبات الإدارية</b>   | <b>٤٩</b> |
| ١,٧      | الحصول على إثبات المنشأ (PEMC, الملحق ١, المادة ١٥ وما يليها) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ١٧ وما يليها).   | ٤٩        |
| ١,١,٧    | شهادة المنشأ أو شهادة الحركة EUR.١ (PEMC, الملحق ١, المادة ١٦ والمرفق IIIa)  | ٤٩        |
| ٢,١,٧    | شهادة المنشأ أو شهادة الحركة (PEMC)EUR-MED, الملحق ١, المادة ١٦ والمرفق IIIb)  | ٤٩        |
| ٢,٧      | ظهور الإجراءات الالكترونية ( القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ١٧, الفقرة ٣ و٤).                                  | ٥٠        |
| ٣,٧      | تصريح الموردين (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ٢٩).  | ٥١        |
| ٤,٧      | السلطات التعاونية المختصة ( PEMC, الملحق ١, المادة ٣١ وما يليها  | ٥١        |
| ٥,٧      | الحصول على إثبات منشأ آخر (إقرار ذاتي) ( PEMC, الملحق ١, المادة ٢١) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ١٨).       | ٥١        |
| ٦,٧      | المصدرين المعتمدين (PEMC, الملحق ١, المادة ٢٢) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ١٩).                            | ٥٢        |
| ٧,٧      | المبالغ المعبر عنها باليورو (PEMC, الملحق ١, المادة ٣٠) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ٣٠).                   | ٥٢        |
| ٨,٧      | الإعفاءات من تقديم إثبات المنشأ عند الاستيراد (PEMC, الملحق ١, المادة ٢٦) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ٢٧). | ٥٢        |
| ٩,٧      | الاستيراد على أقساط على دفعات (PEMC, الملحق ١, المادة ٢٥) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ٢٦).                 | ٥٣        |
| ١٠,٧     | الاختلافات واللاخطاء الشكلية (PEMC, الملحق ١, المادة ٢٩) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ٢٨).                  | ٥٣        |
| ١١,٧     | الإصدار بأثر رجعي, والنسخ والنسخ طبق الأصل (PEMC, الملحق ١, المادتان ١٧ و ١٨).                                       | ٥٣        |
| ١٢,٧     | التحقق والتوثيق الداعم(PEMC, الملحق ١, المادتان ٢٧ و ٣٢) (القواعد الإنتقالية الملحق أ, المادة ٣١).                   | ٥٤        |
| ١٣,٧     | الصلاحيية والحفظ والاحتفاظ (PEMC, الملحق ١, المادة ٢٣) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادتان ٢٣ و ٣١, الفقرة ٤).   | ٥٤        |
| ١٤,٧     | عقوبات خيارات التحقق اللاحق (PEMC, الملحق ١, المادة ٣٢) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادتان ٣٤ و ٣٥).            | ٥٥        |
| ١٥,٧     | العقوبات الإدارية والجزائية ( PEMC, الملحق ١, المادة ٣٤) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ٣٦).                  | ٥٥        |
| <b>٨</b> | <b>المؤسسات الأردنية</b>   | <b>٥٧</b> |
| ١,٨      | دليل وزارة الصناعة والتجارة والتموين (في اتفاق الأردن والاتحاد الاوروبي)   | ٥٧        |
| ٢,٨      | السفارات الأردنية في الخارج  | ٥٧        |
| ٣,٨      | غرف الصناعة في الأردن  | ٥٨        |
| ٤,٨      | الجمارك الأردنية   | ٥٩        |
| ٥,٨      | الوحدة الفنية بأغادير  | ٥٩        |
| ٦,٨      | المؤسسات المساعدة في الخارج  | ٦٠        |
| ١,٦,٨    | قاعدة بيانات الوصول إلى الأسواق الخاصة بالإتحاد الأوروبي   | ٦٠        |
| ٢,٦,٨    | بوابة المعلومات وترويج الاستيراد الهولندية   | ٦٠        |
| ٧,٨      | كتيبات أدلة الإتحاد الأوروبي   | ٦١        |
| ٨,٨      | مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية.  | ٦٢        |
| ٩-٨      | غرف التجارة والصناعة الثنائية  | ٦٢        |
| <b>٩</b> | <b>مزيد من المساعدة والتوجيه</b>   | <b>٦٤</b> |
| ١,٩      | معلومات المنشأ الملزمة   | ٦٤        |
| ٢,٩      | معلومات التعرف الملزمة الإلكترونية   | ٦٥        |
| ١,٢,٩    | الجمارك الأردنية   | ٦٥        |
| ٢,٢,٩    | سلطات الجمارك في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي   | ٦٥        |

|          |  |           |
|----------|--|-----------|
| <b>١</b> | <b>القواعد والتجارة الدولية</b>  | <b>١٠</b> |
| ١,١      | المقدمة  | ١٠        |
| ٢,١      | المعاملة الجمركية وشروط الوصول الى الأسواق التفضيلية   | ١١        |
| ٣,١      | الشروط الأساسية للمعاملة التفضيلية.  | ١١        |
| <b>٢</b> | <b>تحديد منشأ البضاعة</b>  | <b>١٢</b> |
| ١,٢      | مقدمة لقواعد المنشأ  | ١٢        |
| ٢,٢      | قواعد المنشأ غير التفضيلية لمنظمة التجارة العالمية   | ١٣        |
| ٣,٢      | التجارة الحرة وقواعد المنشأ التفضيلية  | ١٤        |
| ٤,٢      | ”إستراتيجية المنشأ“ لمشغلي الأعمال   | ١٦        |
| <b>٣</b> | <b>قواعد المنشأ التفضيلية</b>  | <b>١٧</b> |
| ١,٣      | المتطلبات القانونية  | ١٧        |
| ٢,٣      | منشأ المنتجات, الاتفاقية الأورومتوسطية حول قواعد المنشأ (PEMC, الملحق ١, المادة ٢).                    | ١٨        |
| ٣,٣      | المنتجات التي تم الحصول عليها بالكامل في الأردن (الاتفاقية الأورومتوسطية حول قواعد المنشأ).            | ١٩        |
| ٤,٣      | التحويل الجوهرى للمواد المستوردة (PEMC, الملحق ١, المادة ٥) ( القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ٤). | ٢١        |
| ٥,٣      | التغيير في تصنيف النظام المنسق (قاعدة تغيير بند التعرف).   | ٢٣        |
| ٦,٣      | معايير القيمة - القيمة المضافة في بلد الإنتاج الأخير   | ٢٥        |
| ١,٦,٣    | مقدمة  | ٢٥        |
| ٧,٣      | قواعد المعالجة   | ٢٨        |
| ٨,٣      | قيود التجميع والمدخلات لقواعد المنشأ.  | ٣٠        |
| <b>٤</b> | <b>تراكم المنشأ و”الفرص الثانية“ لتحقيق بالمنشأ الأردني</b>  | <b>٣٢</b> |
| ١,٤      | مبدأ التراكم والامتصاص (PEMC, الملحق ١, المادة ٣) (القواعد الإنتقالية الملحق أ, المادة ٧)              | ٣٢        |
| ١,١,٤    | التراكم الثنائي  | ٣٣        |
| ٢,١,٤    | تراكم قطري   | ٣٤        |
| ٣,١,٤    | التراكم الكلي  | ٣٥        |
| ٤,١,٤    | ” قاعدة المتبقي“ في حالة التراكم.  | ٣٨        |
| ٢,٤      | قاعدة السماحية ( PEMC الملحق ١, المادة ٥, الفقرة ٢) (القواعد الإنتقالية الملحق أ, المادة ٥)            | ٣٨        |
| <b>٥</b> | <b>قواعد ذات تأثير غير مباشر على حالة المنشأ ومنح الأفضليات</b>  | <b>٤٠</b> |
| ١,٥      | عمليات التشغيل او المعالجة غير الكافية (العمليات الدنيا البسيطة (PEMC, الملحق ١, المادة ٦)             | ٤٠        |
| ٢,٥      | مبدأ الإقليمية (PEMC الملحق ١, المادة ١١) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ١٣).                   | ٤١        |
| ٣,٥      | النقل المباشر.   | ٤٢        |
| ١,٣,٥    | النقل المباشر بموجب اتفاقية PEM الميثاق الإقليمي لقواعد المنشأ الاورومتوسطية                           | ٤٢        |
| ٢,٣,٥    | قاعدة النقل بموجب القواعد الإنتقالية (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ١٤).                        | ٤٢        |
| ٤,٥      | المعارض (PEMC, الملحق ١, المادة ١٣) (القواعد الإنتقالية أ الملحق أ, المادة ١٥).                        | ٤٣        |
| ٥,٥      | استرداد رد الرسوم الجمركية او الاعفاء منها   | ٤٣        |
| ١,٥,٥    | رد رسوم الاستيراد (PEMC, الملحق ١, المادة ١٤ و ٣٥)   | ٤٣        |
| ٢,٥,٥    | العيوب رد الرسوم بموجب القواعد الإنتقالية (TR, الملحق أ, المادة ١٦).                                   | ٤٤        |
| ٦,٥      | العناصر المحايدة الحيادية (PEMC, الملحق ١, المادة ١٠) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ١١)        | ٤٤        |
| ٧,٥      | قواعد المنشأ التي تتبع النظام المنسق (HS)  | ٤٥        |
| ١,٧,٥    | وحدة الأهلية (PEMC, الملحق ١, المادة ٧) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ٩, الفقرة ١ و ٢).        | ٤٥        |
| ٢,٧,٥    | الملحقات الاكسسوارات و, قطع الغيار والأدوات (PEMC, الملحق ١, المادة ٨).                                | ٤٥        |
| ٣,٧,٥    | تكوين المجموعات (PEMC, الملحق ١, المادة ٩) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ١٠).                  | ٤٥        |
| ٨,٥      | الفصل المحاسبي (PEMC, الملحق ١, المادة ٢٠) (القواعد الإنتقالية, الملحق أ, المادة ١٢)                   | ٤٦        |
| <b>٦</b> | <b>ترتيبات الاتفاق بين الأردن والاتحاد الأوروبي</b>  | <b>٤٧</b> |
| ١,٦      | فرصة عظيمة للمصدرين الأردنيين من عام ٢٠١٦  | ٤٧        |
| ٢,٦      | ترتيبات الاتفاق الجديد بين الإتحاد الأوروبي والأردن في ديسمبر ٢٠١٨                                     | ٤٧        |

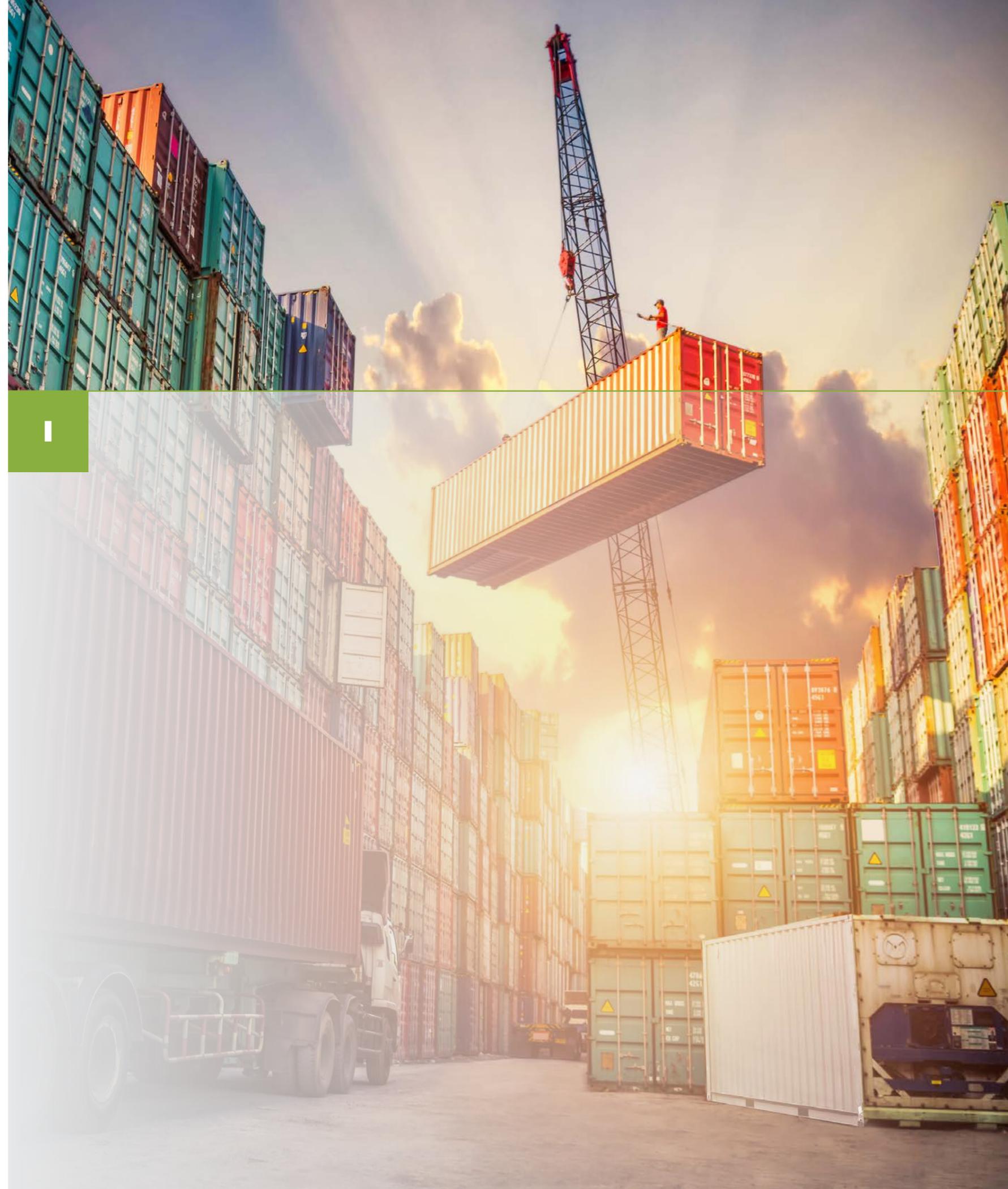
## قائمة الاختصارات

|   |  |               |
|---|--|---------------|
| دولة أولى بالرعاية  | Most Favoured Nation   | <b>MFN</b>    |
| النافذة الواحدة الوطنية   | National Single Window   | <b>NSW</b>    |
| الحواجز غير الجمركية (للتجارة)  | Non-tariff Barriers (to trade)   | <b>NTB</b>    |
| الاتفاقية الإقليمية الأوروبية لقواعد المنشأ التفضيلية   | Paneuromed Convention (on Rules of Origin)   | <b>PEMC</b>   |
| التجمعات الاقتصادية الإقليمية   | Regional Economic Communities  | <b>RECs</b>   |
| المصدر المسجل (EU GSP)  | Registered exporter (EU GSP)   | <b>REX</b>    |
| اتفاقية كيوتو المعدلة (الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية)  | Revised Kyoto Convention (International Convention on the Simplification and Harmonization of Customs procedures)  | <b>RKC</b>    |
| قواعد المنشأ  | Rules of Origin  | <b>ROO</b>    |
| اتفاقية التجارة الإقليمية   | Regional Trade Agreement   | <b>RTA</b>    |
| سلاسل القيمة الإقليمية  | Regional Value Chains  | <b>RVCs</b>   |
| منطقة اقتصادية خاصة   | Special Economic Zone  | <b>SEZ</b>    |
| تدابير الصحة والصحة النباتية  | Sanitary and Phytosanitary Measures  | <b>SPS</b>    |
| قاعدة بيانات التعريف الجمركية المتكاملة عبر الإنترنت للاتحاد الأوروبي   | Online Integrated Tariff Database of the EU  | <b>TARIC</b>  |
| العوائق الفنية للتجارة  | Technical Barriers to Trade  | <b>TBT</b>    |
| منتجات المنسوجات والملابس والأحذية  | Textiles, Clothing and Footwear products   | <b>TCF</b>    |
| القواعد الانتقالية - تشير إلى تعديل بروتوكول الإتحاد الأوروبي والأردن AA 3 بشأن قواعد المنشأ الملحق أ - قواعد المنشأ البديلة القابلة للتطبيق، على النحو الوارد في اقتراح مفاوضات الإتحاد الأوروبي (COM) 2020/417 في 24 أغسطس 2020 | Transitional Rules - Refers to the amendment of EU-Jordan AA Protocol 3 on Rules of Origin, Appendix A – Alternative Applicable Rules of Origin, as contained in EU Commission Proposal (COM) 2020/417 of 24 August 2020 | <b>TR</b>     |
| قانون الإتحاد الجمركي   | Union Customs Code   | <b>UCC</b>    |
| اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقانون البحار (اتفاقية مونتيفغو باي لعام 1982)  | UN International Convention of the Law of the Seas (1982 Montego Bay Convention)   | <b>UNCLOS</b> |
| مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية  | United Nations Conference on Trade and Development   | <b>UNCTAD</b> |
| اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا   | United States Mexico Canada Agreement  | <b>USMCA</b>  |
| منظمة الجمارك العالمية (رسمياً مجلس التعاون الجمركي، مجلس التعاون الجمركي)  | World Customs Organization (officially CCC, Customs Cooperation Council)   | <b>WCO</b>    |
| منظمة التجارة العالمية  | World Trade Organization   | <b>WTO</b>    |

**GIZ@ : إخلاء مسؤولية وإخلاء المسؤولية العامة -** الدليل ليس له وضع قانوني ويقصد منه أن يكون إعلامياً محضاً.

|  |  |                  |
|--|--|------------------|
| اتفاقية الشراكة  | Association Agreement  | <b>AA</b>        |
| اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية  | African Continental Free Trade Agreement   | <b>AfCFTA</b>    |
| رابطة أمم جنوب شرق آسيا  | Association of South East Asian Nations  | <b>ASEAN</b>     |
| معلومات المنشأ الملزمة   | Binding Origin Information   | <b>BOI</b>       |
| القطع والتصنيع والتعبئة  | Cutting, Making & Packing  | <b>CMP</b>       |
| شهادة المنشأ   | Certificate of Origin  | <b>CO</b>        |
| السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا  | Common Market for Eastern and Southern Africa  | <b>COMESA</b>    |
| دولة نامية   | Developing Country   | <b>DC</b>        |
| مجموعة شرق أفريقيا   | East African Community   | <b>EAC</b>       |
| كل شيء ما عدا الأسلحة  | Everything But Arms  | <b>EBA</b>       |
| شهادة المنشأ الإلكترونية   | Electronic Certificate of Origin   | <b>eCO</b>       |
| المنطقة الاقتصادية الخالصة   | Exclusive Economic Zone  | <b>EEZ</b>       |
| منطقة التجارة الحرة الأوروبية  | European Free Trade Area   | <b>EFTA</b>      |
| اتفاقية الشراكة الاقتصادية (بين الإتحاد الأوروبي ودول ثالثة)   | Economic Partnership Agreement (of the EU with third countries)  | <b>EPA</b>       |
| الإتحاد الأوروبي (أو تستخدم بشكل مرادف EC - المجموعة الأوروبية)  | European Union (or synonymously used EC – European Community)  | <b>EU</b>        |
| الاستثمار الأجنبي المباشر  | Foreign Direct Investment  | <b>FDI</b>       |
| اتفاقية تجارة حرة  | Free Trade Agreement   | <b>FTA</b>       |
| المنطقة الحرة / المناطق الاقتصادية الحرة وتتكون من منطقة مغلقة مع أو بدون مباني أو مستودعات تبقى تحت رقابة الجمارك | Free Zone / Free Economic Zones consisting of a closed area with or without buildings or warehouses that stays under customs control | <b>FZ / FEZ</b>  |
| منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى   | Greater Arab Free Trade Area   | <b>GAFTA</b>     |
| الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1948، وأدرجت بعد ذلك في اتفاقية مراكش لعام 1994                  | General Agreement on Tariffs and Trade of 1948, afterwards integrated in the Marrakesh Agreement of 1994                             | <b>GATT</b>      |
| نظام التفضيلات المعمم (لصالح البلدان النامية)  | Generalised System of Preferences (in favour of developing countries)  | <b>GSP</b>       |
| سلاسل القيمة العالمية  | Global Value Chains  | <b>GVCs</b>      |
| النظام المنسق (النظام المنسق لوصف السلع وترميزها)  | Harmonized System (Harmonized Commodity Description and Coding System)   | <b>HS</b>        |
| شروط التجارة الدولية كما نشرتها غرفة التجارة الدولية (ICC)   | International Commercial Terms as published by the International Chamber of Commerce (ICC)   | <b>INCOTERMS</b> |
| اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية   | Jordan – USA Free Trade Agreement  | <b>JUSFTA</b>    |
| البلدان الأقل نمواً  | Least Developed Country  | <b>LDC</b>       |

## التجارة والقواعد الدولية



## ١,١ مقدمة

تعتبر التجارة الدولية حيوية للمنتجين والمصدرين والتجار المتواجدين في الأردن. ولا يقل أهمية عن التجارة هو الوصول إلى الأسواق في البلدان الأخرى، بحيث يمكن للسلع المنتجة في الأردن الوصول إلى المستهلكين والصناعات في البلدان الأخرى في ظروف أفضل. ومنذ العصور القديمة ظل الأردن يعد جزءاً من طرق التجارة التقليدية ولا سيما مدينة البتراء التي كانت توفر المأوى والمياه والغذاء للقوافل التي تعبر من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق.

وفي العصر الحديث لا تزال التجارة ضرورية، وبالأخص تجارة المنتجات الأردنية إلى العالم. لكن الدول الحديثة وضعت حدوداً صارمة ومعها إجراءات حدودية مثل الرسوم الجمركية. وغالباً ما تعيق متطلبات السوق الإضافية - بشكل طوعي أو غير طوعي - الوصول إلى السوق. وتحاول الجهود المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية التغلب على تلك المعوقات وتقليل أو إزالة الحواجز التجارية. وبلغ هدف متعددة الاطراف ذروته في إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤. وعادة ما تتخذ الدول الإقليمية شكل إتفاقيات تجارة حرة ثنائية أو إقليمية، أو إختيار آخر هو تشكيل اتحاد جمركي، مما يعني أن جميع البلدان داخل الإتحاد الجمركي تطبق نفس التعرفة الجمركية الخارجية وتتبع أيضاً نفس أهداف السياسة التجارية. وكلا الشكلين هما استثناء لما يسمى بمعاملة "الدولة الأكثر رعاية" ولكن يسمح بهما من خلال المادة ٢٤ من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات ١٩٤٧). تم نقل المادة المماثلة لاتفاقية الجات الأصلية إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ولضمان أفضل معاملة ممكنة للمنتجات الأردنية في الخارج، انضم الاردن إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٠. مما ضمن للمنتجات الأردنية الإستفادة مما يسمى ب "الدولة الأكثر بالرعاية" أو الأولى بالمعاملة المتساوية للمنتجات "الوطنية". إضافة الى ذلك تعهدت الحكومة الأردنية بالتفاوض على العديد من إتفاقيات التجارة الحرة مع أهم أسواق التصدير المجاورة.

وحيث أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية هي نظام قانوني متعدد الأطراف، يتم إبرام علاقات التجارة الحرة في الغالب على أساس إقليمي أو ثنائي.

وهكذا يجب على المستوردين والمصدرين ووكالات الحكومة أن تحقق في كل مرة شروطاً محددة للوصول إلى السوق المعني، وكيف يمكنها تأهيل المنتجات للحصول على المعاملة التفضيلية وكذلك للمنتجات التي تعبر إلى الأردن.

يركز هذا الدليل على الإتفاقيات المبرمة مع الإتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (ايفتا) ودول اتفاقية أغادير والدول الأخرى المشاركة في اتفاقيةالاتفاقية الاورومتوسطية بشأن قواعد المنشأ التي أقام الأردن معها علاقات تجارية حرة. والهدف الرئيسي من هذا الدليل هو تمكين المصدرين الأردنيين من الامتثال لمتطلبات الاتفاقية الأورومتوسطية PEMC، وكذلك اتفاق Jor-dan Compact - في المستقبل - وما يسمى بالقواعد الإنتقالية (TR)، ومجموعة جديدة من قواعد المنشأ التي ستمنح الأفضلية في المعاملة الجمركية لمنتجاتهم. يرجى ملاحظة أنه في لحظة نشر هذا الدليل، لم يتم اعتماد القواعد الإنتقالية ودخولها حيز التنفيذ.

## ٢,١ المعاملة الجمركية وشروط الوصول الى الأسواق التفضيلية

وفيما يتعلق بالصادرات الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي وبلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية، هناك ثلاثة سيناريوهات أساسية تنطبق على وصول المنتجات الى أسواقهم:

- منظمة التجارة العالمية - معاملة التعرفة للدولة الأولى بالرعاية.
- الوصول التفضيلي للبلدان النامية، الممنوح من جانب واحد بشكل نظام الافضليات المعمم - بناءً على مجموعة القواعد التي تحددها من جانب واحد ما يسمى "بالدولة المانحة".

وتمتعت المنتجات الأردنية لفترة أو لا تزال تتمتع بالأفضلية التجارية الممنوحة من قبل الدول المانحة، بشكل نظام الأفضليات المعمم للبلدان النامية (GSP). وبعد هذا النظام هو امتياز أحادي الجانب من بعض البلدان المتقدمة، لكن قد تتغير الظروف في أي لحظة وقد تتغير شروط وتغطية المنتج والبلد في غضون مهلة قصيرة نسبياً.

ومع ذلك، لم تعد بلدان الإتحاد الأوروبي ولا بلدان رابطة (أفتا EFTA) تمنح تنازلات الأفضليات المعمم GSP إلى الأردن بعد الآن، وبالتالي يبقى فقط الخياران الأولين. وينطبق الشيء نفسه على الوصول إلى بلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية (ايفتا). لكن مثلاً خيار التصدير للولايات المتحدة يبقى صالحاً (على الرغم من أن اتفاقية التجارة الحرة المعنية قد تكون بديلاً).

وفي سياق التصدير إلى مصر، يختار المصدرين الأردنيين بين تطبيق:

- اتفاقية أغادير.
  - اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية GAFTA أو اتفاقية التجارة الحرة الثنائية.
- ومع ذلك، إذا كان منتج أو تاجر في مصر يريد استخدام مزيد من المدخلات الأردنية في سياق الاتفاقية الأورومتوسطية PEMC والتجارة مع أوروبا، فإنه سيحتاج في نهاية المطاف فقط إلى تطبيق اتفاقية أغادير للتجارة الحرة.

## ٣,١ الشروط الأساسية للمعاملة التفضيلية

في البداية من المهم بشكل خاص التحقق عما إذا كان المنتج المعني مشمولاً بقائمة الامتياز التي تم التفاوض عليها في اتفاقية التجارة الحرة، وما هو معدل التعرفة التي تم الاتفاق عليه. ولا تعني اتفاقية التجارة الحرة دائماً أن كل التجارة حرة.

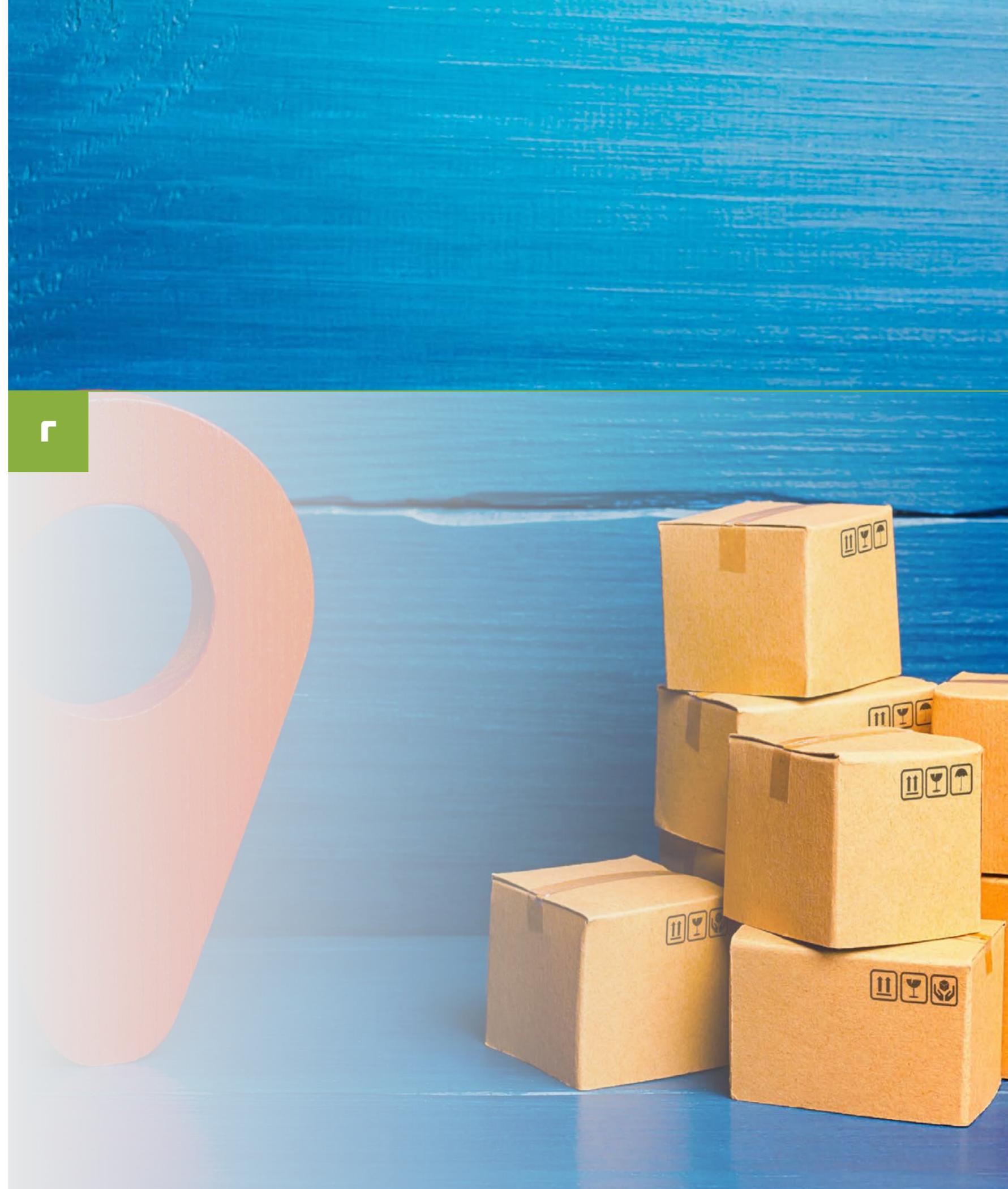
وبشكل أساسي يجب استيفاء أربعة شروط للاستفادة من المعاملة التفضيلية:

١. يجب أن يكون منشأ البضائع من الدولة الطرف في الاتفاقية الثنائية أو الإقليمية وفقاً لقواعد المنشأ ذات الصلة.
٢. يجب اثبات للمنشأ صالح. ما يسمى بشهادة الحركة للاتحاد الأوروبي EUR-1، EUR-MED، أو إعلان الفاتورة (الشهادة الذاتية).
٣. يجب أن يمثل شريك التجارة الحرة لسلسلة من الالتزامات الإدارية، إصدار الشهادات ذات الصلة ومنح المساعدة الإدارية المتبادلة في حالات التحقق اللاحق لاثبات المنشأ.
٤. تلبية قاعدة النقل المباشر.

**سيقودك الدليل خطوة بخطوة من خلال هذه الشروط.**

تحديد منشأ البضاعة

٢



## ١,٢ مقدمة لقواعد المنشأ

لقد ذكر بأن المنتجات "الأردنية يتم تصديرها، ولكن كيف يتم تحديد أو تعريف المنتجات الأردنية؟ وكيف يتم اعطاء "الجنسية" أو "جواز السفر الأردني" لمنتج معين أو بضاعة معينة؟

لعمل ذلك بالضبط، أنشأت البلدان إطارا قانونيا لتحديد البلد الذي يتم منه الحصول على المنتجات أو إنتاجها ويسمى هذا بـ "قواعد المنشأ".

### قواعد المنشأ باختصار:

- ضرورة لتحديد مكان صنع المنتج أو إنتاجه أو الحصول عليه بمعنى مكان "نشأته".
- هي جزء أساسي من قواعد التجارة عند وجود "تمييز" أو تطبيق معاملة "تعريفية" محددة.
- مطلوبة للتمييز بين السلع الوطنية والأجنبية (المعاملة الوطنية وكذلك المجالات المحلية الأخرى - التسويق وحماية المستهلك والمشتريات العامة).

بالنسبة لمعاملة الدولة الأولى بالرعاية / منظمة التجارة العالمية فقد وضعت الدول "قواعد منشأ غير تفضيلية"، وبالنسبة للمعاملة التفضيلية فقد احتوت إتفاقيات التجارة الحرة أيضا على مجموعة من "قواعد المنشأ التفضيلية". وباختصار فإن قواعد المنشأ تضمن أن هناك معاملة خاصة أو حالة خاصة أو استثناء أو تفضيل يستهدف منتج البلد الشريك فقط، وليس الذي يأتي من بلدان ثالثة أخرى.

**ملاحظة:** قواعد المنشأ يجب أن تفصل المنتجات الخاصة عن المنتجات الأخرى للبلدان الثالثة، لأن المعاملة الجمركية أو غيرها من التدابير التجارية قد تختلف عند الاستيراد.

## ٢,٢ قواعد المنشأ الغير تفضيلية لمنظمة التجارة العالمية

كما أوضحنا سابقا إختار الأردن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لتأمين ظروف عادلة ومتساوية للوصول إلى الأسواق الأخرى. وتتمتع منتجات أعضاء منظمة التجارة العالمية ببعض المزايا الجيدة بالفعل:

- **رسوم الدولة الأولى بالرعاية:** التزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بتخفيض تعريفاتهم منذ إطلاق إتفاقية الجات عام ١٩٤٨ (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

والتجارة)، وهو الالتزام الذي إستمر أيضا في اتفاق مراكش عام ١٩٩٤ والذي أدى إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية. وتعتبر رسوم الدولة الأولى بالرعاية التي تم التفاوض عليها أقل من تعريفات الدولة الثالثة. وبالتالي فإن عضو منظمة التجارة العالمية يأخذ مزايا على مستوى التعرفه الجمركية، بالرغم من أن تعريفات الدولة الأولى بالرعاية لا تصل عادة إلى صفر بالمائة. وتنطبق الرسوم الأكثر تفضيلا بالتساوي على جميع الدول الأعضاء، وهذا يجب أن يضمن أن الدولة "س" العضو في منظمة التجارة العالمية، لن تطبق معدل التعرفه بنسبة ٥٪ على المنتجات من تركيا و٢٠٪ على المنتجات من الأردن. وتعني الدولة الأولى بالرعاية أن الدولة "س" يجب أن تطبق نفس المعاملة الجمركية الأقل وبالتالي "المعدلات المطبقة" في الدولة الأولى بالرعاية البالغة ٥٪.

• **المعاملة الوطنية:** تضمن عدم تفضيل المنتجات المحلية على السلع المستوردة بشكل غير عادل، فمثلا لا تستطيع ألمانيا تطبيق قاعدة أكثر صرامة لسلامة المنتج أو حماية المستهلك على منتج أردني، مقارنة بالمنتج الألماني. وتعني المعاملة الوطنية أن المنتجات الأردنية ستمتع بنفس المعاملة في سوق أخرى كتلك المصنوعة في ذلك البلد وتلك المستوردة من أعضاء آخرين في منظمة التجارة العالمية.

• **الحد من الحواجز غير الجمركية:** قامت منظمة التجارة العالمية بتبسيط المتطلبات القانونية لإدخال الحواجز غير الجمركية والحفاظ عليها وتطبيقها. ومع ذلك فإن الحواجز غير الجمركية لم تقل بالفعل. حيث تعلمت العديد من الدول كيفية تطبيق إتفاقية منظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى انتشار التدابير غير الجمركية. ومع ذلك، تعلم كلا الطرفين المشتركين المعنيين في الحواجز الجمركية حقوقهما في الدفاع عن مواقفهما.

• **شفافية الإجراءات التجارية:** عززت قواعد منظمة التجارة العالمية بدرجة كبيرة شفافية التجارة الدولية، مما يقتضي من الأعضاء التشاور بشأن إجراءات التجارة وطلها ونشرها. كما تراقب منظمة التجارة العالمية تدابير السياسة التجارية من خلال المراجعة المنتظمة للدول (مراجعة السياسة التجارية).

وللتمييز بين أعضاء منظمة التجارة العالمية والأطراف الثالثة، يضع الأعضاء مخططاتهم الخاصة لقواعد المنشأ غير التفضيلية. بعض الأعضاء لم يكلفوا أنفسهم عناء إضفاء الطابع الرسمي على قواعد المنشأ غير التفضيلية. وهذا أمر محير بعض الشيء للمشغلين الاقتصاديين، حيث من

المحتمل أن يواجه المصدرون والمستوردون أكثر من ١٧٠ من مخططات المنشأ والتدابير التجارية. وتضمنت إتفاقية منظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٤ تفويضا بالتفاوض والتنسيق لقواعد المنشأ غير التفضيلية، والتي من شأنها أن تطبق على الصعيد العالمي. وللأسف لم يتفق الأعضاء بعد على مجموعة مشتركة من القواعد لتنسيق الجهود المتوقعة في منظمة التجارة العالمية.

وقد يحدث أن يطلب المشغلون الاقتصاديون من دول أخرى تحديدا "للأصل المنشأ الوطني" للأردن. وقد يكون ذلك على سبيل المثال:

- أن يكون لدى البلد المستورد **إجراءات تقييد** تجارة معمول بها، مثل حصص التعرفه الجمركية لمنظمة التجارة العالمية، أو إجراءات حماية، أو مكافحة الإغراق أو التدابير التعويضية، أو تدابير مراقبة التجارة، أو قيود الوصول إلى بعض السلع لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو المصلحة.
- **المشتريات الحكومية (العامة):** قد يحتاج المستورد أو المستخدم النهائي إلى دليل على إثبات المنشأ الأردني لتلبية متطلبات الشراء في بلده، إذا كان المستورد مشاركا عطاءات عامة لسلطاته، وكان يُسمح فقط لبضعة بلدان بالمشاركة.
- **الأغراض الإحصائية:** لا تزال بعض البلدان المستوردة تطلب شهادة المنشأ الأصلية للاستيراد، لتخليص البضائع ولإظهار الواردات بشكل صحيح في إحصاءاتها.

**ملاحظة:** "الأصل الوطني" وشهادة المنشأ الصادرة عن غرفة الصناعة لا تعطي الحق في المعاملة التفضيلية بموجب إتفاقية التجارة الحرة، كما أنها ليست بطبيعة الامر دليلا كافيا على المنشأ ليتم التحقق من المنشأ التفضيلي.

## ٣,٢ التجارة الحرة وقواعد المنشأ التفضيلية

كما رأينا سابقا فإن عضوية منظمة التجارة العالمية لم تسفر بعد عن تجارة حرة من التعرفه الجمركية. وتتمثل الخطوة الأخيرة في خفض الرسوم الجمركية هي مستوى التعرفه الجمركية بين الدولة الأولى بالرعاية FMN - والمعاملة المثالية بتعرفة صفر. وهذه الخطوة الأخيرة هي فقط

الهدف الأساسي **لاتفاقية التجارة الحرة** التقليدية لاتفاقية تجارة حرة بين دولتين أو أكثر من الدول الشريكة. ومع ظهور العولمة انضمت المزيد من البلدان إلى الاتجاه لإبرام إتفاقيات التجارة الحرة، مما أدى إلى أكثر من ٥٠٠ إتفاقية تجارة أو ترتيبات مماثلة (حيز النفاذ أو يتم التفاوض عليها). ومن المحتمل ان تحتوي كل إتفاقية من هذه الإتفاقيات على مجموعة من قواعد المنشأ، والتي ربما تكون مختلفة عن بعضها البعض.

هناك خيار آخر للتكامل الأعمق وهو **الإتحاد الجمركي**. حين تنضم البلدان لتشكيل منطقة جمركية واحدة ولديها تعرفه جمركية خارجية مشتركة (وبشكل أساسي، سياسة تجارة خارجية مشتركة). هذا هو حال **الإتحاد الأوروبي** مثلا. وهنا لا يهم إذا تم تصدير البضائع من الأردن إلى إسبانيا أو السويد أو إيطاليا أو ألمانيا، فجميع أعضاء الإتحاد لديهم نفس التعرفه الخارجية. ولا توجد تعرفه داخل الإتحاد الأوروبي حيث لم تعد هناك تعرفات جمركية بعد الآن، وسيتم تداول البضائع بحرية بين جميع الدول الأعضاء. لكن الإتحاد الجمركي ليس له آثار على الضرائب والإجراءات الداخلية الأخرى. وأنشأ مجلس التعاون الخليجي اتحادا جمركيا أيضا عام ٢٠١٥. ومجموعة شرق أفريقيا (EAC) شكلت اتحادا جمركيا ولكن بقي لديها بعض الخطوات التنفيذية، للآن ولم يتم تشغيله بالكامل للآن.

وبالإضافة إلى عضويته في منظمة التجارة العالمية التي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٠، سعى الأردن بنشاط لإبرام إتفاقيات تجارة حرة مع التكتلات الاقتصادية الكبرى على النحو التالي:

| الاتفاقية  | تاريخ التوقيع |
|--|---------------|
| اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية (GAFTA)                 | ١٩٩٧/٢/١٩     |
| اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي  | ١٩٩٧/١١/٢٤    |
| اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية                            | ٢٠٠٠/١٠/٢٤    |
| اتفاقية التجارة الحرة مع دول رابطة الافتا <sup>(١)</sup>                       | ٢٠٠١/٦/٢١     |
| اتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول المتوسطية (أغادير) <sup>(٢)</sup> | ٢٠٠٤/٢/٢٥     |
| اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة  | ٢٠٠٤/٥/١٦     |
| اتفاقية التجارة الحرة مع كندا  | ٢٠٠٩/٦/٢٨     |

(١) دول اتفاقية افتا هي / اسلندا وليشتستين والنرويج وسويسرا.  
(٢) تشمل الاتفاقية الأردن ومصر وتونس والمغرب. مع ملاحظة ان دخول لبنان وفلسطين الى اتفاقية أغادير تمت الموافقة عليه. ويخضع سريان مفعول الاتفاقية لهذين البلدين عند اكتمال الإجراءات الإدارية.

ليس من السهل للمشغل الاقتصادي معرفة كيفية ومكان العثور على قواعد المنشأ التفضيلية المناسبة لأن الإتفاقيات تختلف بطريقة ما في المحتوى والتصميم عن بعضها البعض. لكن الإتحاد الأوروبي يتفاوض عادة مع شركائه حول "إتفاقيات الشراكة" وتوضع قواعد المنشأ في ملحق أو بروتوكول منفصل. وقد وسَّع الإتحاد الأوروبي شبكة إتفاقيات التجارة الحرة في أوروبا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط بسرعة. وفي الوقت نفسه فعل الشركاء التجاريون الآخرون للإتحاد الأوروبي، مثل دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (افتا) الشيء نفسه. وأدى ذلك الى زيادة عدد الإتفاقيات لتصل إلى أكثر من ٦٠. ومرة أخرى احتوت كل تلك الاتفاقيات مجموعة متميزة من قواعد المنشأ.

ولتسهيل تطبيق العديد من الإتفاقيات، بدأ الإتحاد الأوروبي في النهاية بعمل **التفضيلية الميثاق الإقليمي لقواعد المنشأ الاورومتوسطية (PEMC)** " والتي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠١٣. وتجمع اتفاقية (PEMC) قواعد المنشأ لإتفاقيات شركاء الأورومتوسط من الإتحاد الأوروبي ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (الافتا)، مع الأردن ومصر وتونس والمغرب وأوكرانيا وغيرها في **صك قانوني واحد**. والشروط الرئيسي لاتفاقية (PEMC) هو أن على الدول إبرام إتفاقيات تجارة حرة بين بعضها البعض، وهي حقيقة لم تتحقق حتى الآن. وبالتالي من المهم أن تكون PEMC ليست اتفاقية تجارية قائمة بذاتها، بل تطبق فقط قواعد منشأ موحدة. وتطبق فقط مع تلك البلدان، وتكون الدولة المصدرة قد أبرمت اتفاقية تجارة حرة.

وكانت هناك بعض الاستثناءات لهذا النهج الموحد مرة أخرى في الآونة الأخيرة، وبالتالي قد يجد المستخدم في سياق الأردن بعض الخيارات المحيرة مرة أخرى ولكنها جذابة: مجددة التطبيق

| اختيارات  |  |   |
|---|--|---|
| قابلة للتطبيق:  | قابلة للتطبيق:   | لم تدخل حيز النفاذ بعد:   |
| قواعد المنشأ الرئيسية كما وردت في PEMC الميثاق الإقليمي الاورومتوسطي (والتي تشمل مرة أخرى الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (الافتا) وجميع البلدان المشاركة الأخرى). وكان من المفترض مراجعة الميثاق الإقليمي الاورومتوسطي PEMC لكن المراجعة متوقفة الآن. | قواعد المنشأ البديلة في سياق ترتيب الإتفاق بين الإتحاد الأوروبي و الأردن (وبالتالي فقط في سياق الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي). تم تحديد مجموعة خاصة من قواعد المنشأ لسلع محددة فقط (وفصول محددة للنظام المنسق) عام ٢٠١٦، وبناءا على طلب الأردن تم تعديلها وإستبدالها في ٤ ديسمبر ٢٠١٨. ويوسع الإتفاق الأردني تغطية المعاملة الخاصة ويقلل من الإجراءات الإدارية المعوقات أمام المصدرين للمطالبة وإثبات المنشأ الاردني. ويسري الإتفاق بين الإتحاد الأوروبي والأردن حتى عام ٢٠٣٠. | قواعد المنشأ الإنتقالية للجنة PEMC الميثاق الإقليمي الاورومتوسطي، الواردة مرة أخرى في البروتوكولات الثنائية لكل اتفاقية (اقترح الإتحاد الأوروبي) سنتطبق قواعد المنشأ الإنتقالية هذه مرة أخرى على كل هؤلاء الشركاء الذين قبلوا المجموعة الجديدة من قواعد المنشأ. سيتفق الأردن والإتحاد الأوروبي على هذه النسخة الجديدة في المستقبل القريب ودخولها حيز التنفيذ (في نهاية ٢٠٢١). |
|   |  | الصلحية مؤقتة، إلى أن تخضع PEMC للمراجعة بطريقة مماثلة لهذه المجموعة الإنتقالية.  |

**ملاحظة:** في جميع هذه الحالات لا تقوم السلطة المختصة ولكن المنتج أو المصدر هو الذي قد يختار قواعد المنشأ التي تناسب احتياجاته على أفضل وجه. إذا كان المنتج في الأردن متأكدا أنه يفي بالفعل بقواعد المنشأ PEMC الميثاق الإقليمي الاورومتوسطي، فلن يجبره أحد على تطبيق اتفاقية الأردن Jordan Compact على سبيل المثال.

## ٤,٢ "إستراتيجية المنشأ" لمشغلي الأعمال

بالنسبة لمشغلي القطاع الخاص، أي المنتجين والمصدرين والتجار، هناك نوع من "إستراتيجية المنشأ" لوضعها والإعتراف بها. حتى قبل البدء في تطبيق قواعد المنشأ، والمشغلون الاقتصاديون يجب أن يتأكدوا مما يلي:

- تحديد ووصف المنتج بشكل صحيح، تختلف شاشة LCD عن شاشة التلفزيون، أو يختلف وعاء الأسمتت عن الآخر المصنوع من الطين.
- بناءً على وصف المنتج، حدد تصنيف التعرّف الصحيح في النظام المنسق (HS)، أو أول أربعة أو ستة أرقام من التعرّف الجمركية المطبقة. ويكشف هذا عن صعوبة في بعض الأحيان، حيث أن الاختلافات الصغيرة في الوزن وتكوين المنتج والمواد المستخدمة والعمليات المنفذة أو الأبعاد يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تصنيف التعرّف.
- بناءً على التصنيف، يجب أن يحدد المشغلين الاقتصاديين إذا كان منتجهم مدرجا في إتفاقية التجارة الحرة المعنية، أي هل هناك تعرّف تفضيلية. في بعض الإتفاقيات، تُهمل المنتجات الحساسة، لا سيما في القطاع الزراعي. ويمكن أيضا في سياق الإتفاقيات الجديدة أن لا يتم خفض التعرّف التفضيلية إلى الصفر بل فقط لنسبة معينة من " الخصم " أو يتم خفضها خلال المرحلة الإنتقالية (ما يسمى بجدول تفكيك التعرّف، والذي قد يستغرق بعض سنوات لتصل الرسوم إلى الصفر).
- إضافة لذلك في حالة الصادرات الى الإتحاد الأوروبي أو بلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية ( الفتا)، يُنصح أيضا بالتحقق ما إذا كانت تعرفه الدولة الأولى بالرعاية عند الصفر بالفعل. في الواقع بعد جولات عديدة من التخفيضات الجمركية خلال جولات الجات / منظمة التجارة العالمية، فان لكل من الإتحاد الأوروبي وبلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية (الافتا) معدلات تعرفه منخفضة نسبيا على السلع الصناعية، والعديد من خطوط التعريفات وصلت بالفعل إلى الصفر.

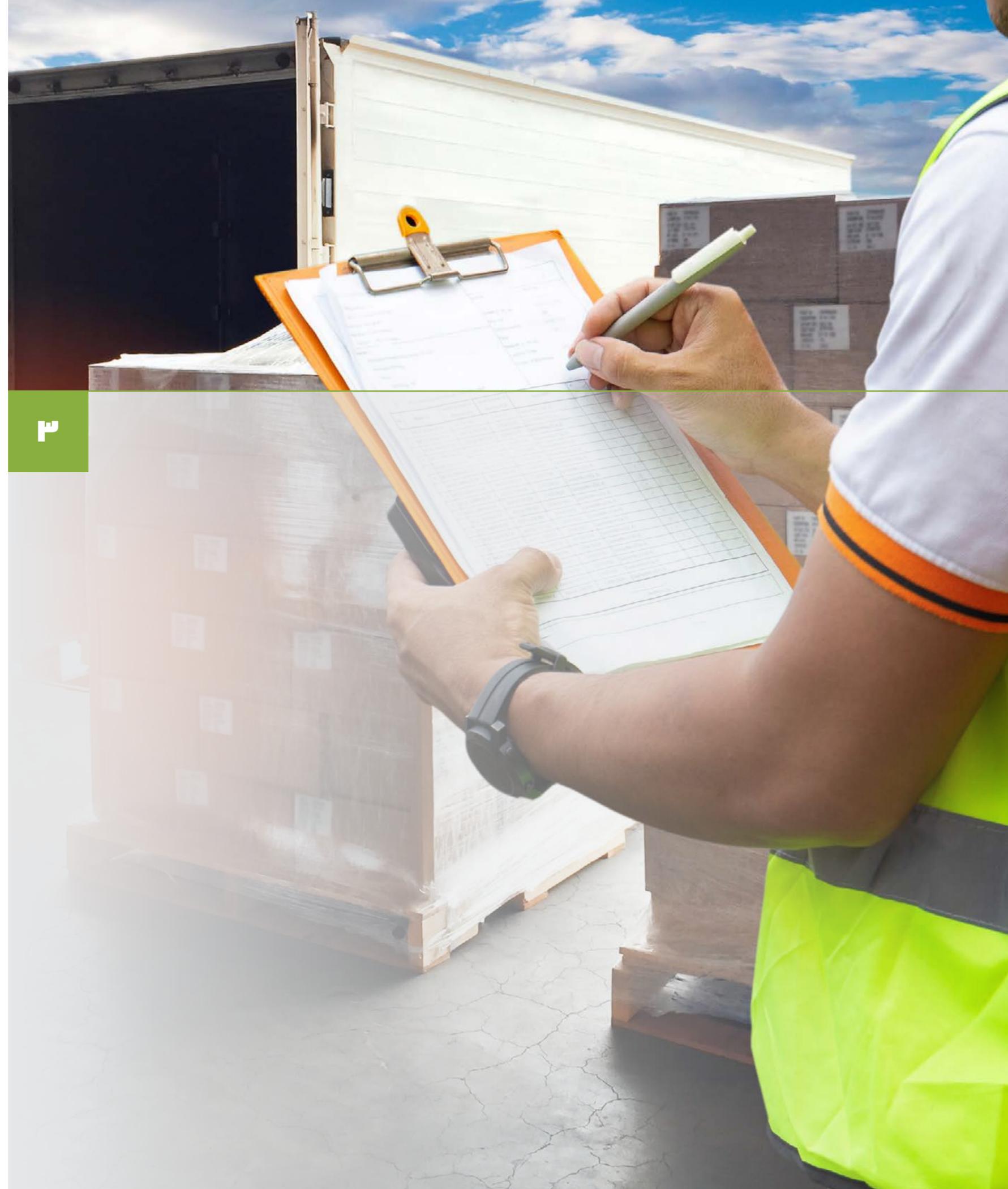
**ملاحظة:** لا يمكن لاتفاقية التجارة الحرة أن تقلل التعرّف الجمركية عن الصفر، وهكذا قبل الذهاب الخوض بعملية طويلة لتحديد أصل منشأ المنتج، على المشغل الاقتصادي ضمان أن هناك هامش تعرفه تفضيلية حقا معمول بها للمنتج المصدر.

- صفة المنشأ للمواد والمنتجات، وعند التأكد أن هناك معاملة تفضيلية، ينبغي عمل فحص مقدا، وأفضل أن يكون عمل في مرحلة انشاء خط الإنتاج، أو على الأقل عند شراء المكونات والمواد. لضمان ان عملية الإنتاج للمنتج المراد تصديره تفي بمعايير المنشأ
- للتحقق من المنشأ - فان ما يحدث غالبا - انه بعد الإنتاج وفي وقت التصدير، تقع مخاطر أن المنتج لا يحقق المنشأ. بينما إذا تحقق المشغلون مسبقا يستطيعوا تبديل المورد لأجزاء أو مكونات معينة ليتمكنوا من تلبية قواعد المنشأ المعمول بها (مثلا في حالة تغيير قواعد القيمة المضافة أو التعرّف، يمكن أن يتغير المنشأ أو يتأثر بإستراتيجية مصادر جيدة، أو ليتم تطبيق التراكم).

بشكل عام يجب أن يؤدي هذا على مستوى المؤسسة إلى الوعي المشترك للمنشأ المنشأ أو قسم التصدير ولكن أيضًا والأهم من ذلك، للوحدة المسؤولة عن تحديد مصادر مدخلات الإنتاج. ليس دائما المدخلات الأرخض المشتراه من بلد ثالث تساعد على تحقيق صفة المنشأ، وبالتالي فالشركة لديها قرار ما إذا كان استخدام أرخص المدخلات ونسيان المعاملة التفضيلية تقف في جانب، وفي الجانب الآخر شراء بعض المواد من منطقة PEMC (مع إثبات المنشأ المعني) وتحقيق منتج أصلي ذات منشأ يمكن تسويقه معفى من الرسوم الجمركية في منطقة PEMC.

## القواعد التفضيلية للمنشأ

٤



## ١,٣ المتطلبات القانونية

عند إفتراض وجود أفضلية فعلية للمنتجات المراد تصديرها وطلب معاملة تفضيلية للصادرات لشركاء التجارة الحرة في PEMC، يحتاج المنتجون والمصدرون الأردنيون ان التوافق مع قواعد المنشأ ذات الصلة.

وبالتالي يبرز السؤال المهم، ما هي قواعد المنشأ تلك؟

تشكل إتفاقيات الإتحاد الأوروبي ذات الصلة، واتفاقية PEM، وأيضاً الإتفاقيات الأخرى مثل اتفاقية أغادير مرجعاً رئيسياً فقط في الاتفاق الرئيسي الذي يشير أساساً إلى الملحق، أو البروتوكول لقواعد المنشأ التي ستطبق. وعادة، سيكون عنوان المرفق الخاص بالمنشأ أو البروتوكول كآلاتي "تعريف مفهوم منتجات المنشأ المنتجات ذات المنشأ وأساليب التعاون الإداري". وهنا فقط سيجد القارئ قاعدة المنشأ الصحيحة القابلة للتطبيق واعتماداً على تصنيف النظام المنسق المنتج.

ومن ناحية قانونية، يتعين على القراء أولاً التحقق مما إذا كان "اتفاقية الأورومتوسطي" الثنائية تضع شراكة بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة، والمملكة الأردنية الهاشمية من جهة أخرى. وهنا تشير المادة ٢٨ من القواعد العامة إلى البروتوكول رقم ٣ من الاتفاق لمفهوم " منشأ المنتج وطرق التعاون الإداري". وبالمثل تشير اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن و- إفتاً إلى بروتوكول قواعد المنشأ فقط.

وقد يجد القارئ العرضي نصاً أصلياً لاتفاقية عام ٢٠٠٢، وبالتالي يفقد التعديلات الأخيرة. وتحديد المنشأ لا يفشل من حيث المبدأ، لأن نقل قواعد المنشأ يتم دون تغيير تقريباً في اتفاقية PEM ومع ذلك يُنصح دائماً بالبحث عن نسخة محدثة وموحدة من النصوص القانونية.

ولذا تم تعديل البروتوكول الثالث لاتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والأردن ليس لتحديد نفسه، ولكن فقط للإشارة إلى اتفاقية الأورومتوسطية PEM. وفي هذه الأخيرة ترد قواعد المنشأ في الملحق (١). وهناك فقط يجد أصحاب المصلحة من الحكومة والقطاع الخاص قواعد المنشأ القابلة للتطبيق. وهكذا، فإن بسيطة المرجع المبسط من الاتفاقية نفسها قد تصبح اجراءاً من ٣ خطوات للعثور على قواعد المنشأ.

ومنذ عام ٢٠١٦ تم تعديل البروتوكول الثالث لاتفاقية الشراكة، حيث اتفق الإتحاد الأوروبي والأردن في ذلك العام على إدخال مجموعة من قواعد المنشأ الخاصة لفصول محددة من النظام المنسق وتحت شروط محددة يتعين على الأردن الوفاء بها. تم إطلاق قواعد المنشأ تحت

اسم "الاتفاق الأوروبي الأردني" Jordan Compact وهي متوافقة مع نظام الافضليات المعمم للاتحاد الأوروبي (GSP)، خاصة أنها تحمل قواعد منشأ متحررة للبلدان الأقل نمواً، وتم في ديسمبر ٢٠١٨، وهذه القواعد الخاصة للمنشأ حصل عليها تعديل بنهاية المطاف، لتخفيف شروط للأردن للاستفادة من اتفاقية الإتحاد الأوروبي والأردن بما في ذلك ٥٢ فصلاً من النظام المنسق.

وعلى المصدرين والمنتجين أيضاً أن يدركوا أنه من المفترض تعديل قواعد المنشأ لاتفاقية PEM خلال عام ٢٠٢١. ولتجنب مشاكل التنفيذ الأطول للاتفاقية نفسها، سيتم تعديل اتفاقية PEM بشكل ثنائي في كل اتفاقية من خلال ما يسمى بالبروتوكولات "الإنتقالية" لقواعد المنشأ. وبمجرد اعتمادها ستصبح القواعد الإنتقالية قابلة للتطبيق بدلاً من القواعد الحالية في PEMC. و النسبة للأردن سيبقى الاتفاق بين الإتحاد الأوروبي والأردن كنظام بديل.

وبالتالي قد يلزم المصدرين الأردنيين في المستقبل القريب التكيف مع مجموعة جديدة من قواعد المنشأ. سيتم إبراز تفاصيل المجموعات المختلفة فيما بعد. ويمكن توقع أن قواعد المنشأ الجديدة ستسهل قواعد منشأ عامة معينة، ولكن أيضاً قواعد منشأ خاصة بالمنتج.

## ٢,٣ منشأ المنتجات (PEMC) والملحق ١، والمادة ٢ وما بعدها) القواعد الإنتقالية والملحق أ والمادة ٢ وما بعدها)

يمكن الحصول على المنتجات بطرق مختلفة وستضمن قواعد المنشأ أن المنتجات التي تغطيها منطقة التجارة الحرة المعنية فقط هي التي ستمنح معاملة تفضيلية. أحياناً تشير الكتب والمقالات إلى "التمييز القانوني" لسلع الطرف الثالث مقابل السلع التفضيلية. ولكن كما رأينا سابقاً، فإن اتفاقية الجات، والآن منظمة التجارة العالمية تسمحان للاتحاد الجمركي وإتفاقيات التجارة الحرة بأن تستثنى من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. كما تم منح اعفاء لنظام الأفضليات المعمم كما أطلقه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واستثناء ثالث لمبدأ الدولة الأكثر رعاية.

**هناك ثلاثة معايير أساسية تطبق على "السلع" / "المنتجات":**

• "المنتجات التي تم الحصول عليها بالكامل" وتم الحصول عليها حصرياً في الأردن.

- "المنتجات التي تم العمل عليها أو معالجتها بشكل كافي" تنطبق القواعد على المنتجات التي تحوي مواد من دول طرف ثالث.
- قاعدة تغيير البند التعرف

**ملاحظة:** لا يغير ترتيب الاتفاق بين الإتحاد الأوروبي والأردن من القواعد العامة المطبقة، ولكن فقط قواعد المنشأ فيما يسمى بقواعد القائمة نفسها. من ناحية أخرى، فإن القواعد الإنتقالية المقبلة للمنشأ ستكمل اتفاقية PEMC على هذا النحو. وسيتم في هذا الفصل إبراز الاختلافات فقط، وبالتالي قواعد المنشأ الإنتقالية والتي تمثل " بروتوكول بديل بشأن قواعد المنشأ". في الواقع من المربك نوعاً ما أن يحمل البروتوكول عنوان "بديل" ولكنه يحدد كذلك أن نفس البروتوكول سيشار إليه باسم "قواعد المنشأ الإنتقالية". مرة أخرى، ستدخل هذه القواعد حيز التنفيذ فقط في المستقبل القريب، في النهاية خلال عام ٢٠٢١.

## ٣,٣ المنتجات التي تم الحصول عليها بالكامل في الأردن (PEMC) والملحق ١ والمادة ٤) القواعد الإنتقالية والملحق أ، والمادة ٣)

وقيل بصراحة إن قواعد المنشأ للمنتجات التي تم الحصول عليها بالكامل هي الأسهل للتطبيق لأن المنتج المعني يجب أن ينشأ ينشأ في بلد واحد، وبالتالي فهو لا يحتوي أية مدخلات من بلد ثالث. وعادة ما توجد المنتجات التي تم الحصول عليها بالكامل في الزراعة وصيد الأسماك والتعدين. في التصنيع، تقود بعض الظروف الاستثنائية والتفكير العملي إلى ادخال قاعدة بشأن المواد التي تم الحصول عليها بالكامل في حالة النفايات والخردة.

وهناك حاجة فقط لتحديد متى وكيف تم الحصول على شيء ما في بلد ما، أي في الأردن:

١. المنتجات المعدنية **المستخرجة** من تربتها أو من قاع البحر.
٢. النباتات والمنتجات النباتية التي **يتم حصادها** هناك.
٣. الحيوانات الحية التي **ولدت ونشأت** هناك.
٤. منتجات الحيوانات الحية التي **يتم تربيتها** هناك.
٥. المنتجات التي يتم الحصول عليها عن طريق **الصيد أو صيد الأسماك** التي يتم هناك.

٦. منتجات الصيد البحري وغيرها من المنتجات **المأخوذة من البحر** خارج المياه الإقليمية للطرف المتعاقد المصدر بواسطة سفنه.

٧. المنتجات المصنوعة على ظهر سفن المصنع حصرياً من المنتجات المشار إليها في (٦).

٨. المواد المستعملة التي جمعت هناك وتصلح فقط لاسترجاع المواد الخام، بما في ذلك الإطارات المستعملة المناسبة فقط للتليس، أو لاستخدامها في النفايات.

٩. **النفايات والخردة** الناتجة عن عمليات التصنيع التي تتم هناك.

١٠. المنتجات المستخرجة من التربة البحرية أو باطن الأرض خارج مياهها الإقليمية بشرط أن يكون لها الحقوق الوحيدة للعمل في تلك التربة أو باطنها.

١١. البضائع المنتجة هناك حصرياً من المنتجات المحددة في البنود (أ) إلى (ي).

ستقدم قواعد المنشأ الإنتقالية تعريفاً جديداً لمصطلح "يتم الحصول عليه بالكامل" "تربية الأحياء المائية"، مع تحديد أنه يمكن استخدام الإصبعيات والأسماك الصغيرة أو البرقات أو البيض للحصول على الأسماك والقشريات والرخويات وغيرها من اللافقاريات المائية التي يتم الحصول عليها بالكامل .

### أمثلة على المنتجات التي يتم الحصول عليها بالكامل:

باستثناء قطاع المنسوجات، فإن الصادرات الرئيسية للأردن تأتي من أنشطة التعدين والزراعة وتندرج تحت فئة "يتم الحصول عليها بالكامل"، وهي مثل:

- كلوريد البوتاسيوم (يستخلص من خلال التعدين).
  - حامض الفوسفوريك أحماض عديد الفوسفوريك، وإن كانت محددة كيميائياً (يستخلص).
  - فوسفات الكالسيوم الطبيعي (يستخلص).
  - فوسفات أخرى (يستخلص).
- في التقاليد الزراعية الأردنية العريقة، يتم عصر الزيت المستخرج من الزيتون الأردني يتم الحصول عليه بالكامل في الأردن.

وينطبق الشيء نفسه على الملح الذي يتم الحصول عليه من منطقة البحر الميت عن طريق الاستخراج أو من خلال تبخر المياه. من الواضح أن المنتجات الزراعية الطازجة الأخرى مثل الطماطم أو الخيار أو بذور السمسم مؤهلة أيضاً للمنشأ الأردني، إذا تم حصادها في الأردن. وبالمثل، الحيوانات الحية التي ولدت ونشأت في الأردن مؤهلة للحصول عليها بالكامل هنا.

أيضا " القواعد الخاصة بالمنتج" (PSR). كإتجاه عالمي، يتميز عدد متزايد من إتفاقيات التجارة الحرة بقواعد مفصلة خاصة بالمنتج، والتي ستحل بعد ذلك محل القواعد العامة، ولحسن الحظ كما قيل، يتجنب التصميم الأوروبي مثل هذا اللتباس، حيث لا توجد قاعدة عامة ولكن قائمة القواعد.

والقواعد الأوروبية للمنشأ (PEMC وإتفاقية كومباكت بين الإتحاد الأوروبي والأردن) تحدد بالضبط نوع التحويل الذي يجب أن يحدث لهذه المادة المستوردة بحيث يمكن اعتبار المنتج المصدر ناشئاً في بلد الإنتاج. عادة التعبير عن التحويل الجوهري أو تعريفه بوحدة أو أكثر من المنهجيات التالية:

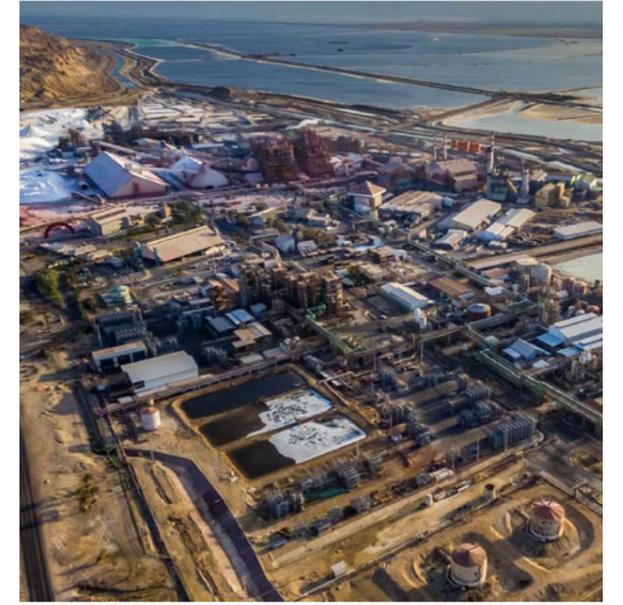
- التغيير اللازم في تصنيف التعرّف على المواد المستوردة،
- الدرجة اللازمة من القيمة التي يجب إضافتها إلى المواد المستوردة فيما يتعلق بالمنتج النهائي أو نسبة مئوية قصوى محددة من مواد الدولة الثالثة المسموح بها فيما يتعلق بسعر المنتج تسليم باب المصنع،
- يجب أن تخضع المادة المستوردة لعملية مدرجة على وجه عملية تصنيعية محددة التحديد أو لشكل معين من التصنيع (قاعدة المعالجة).
- مزيج من المعايير المذكورة أعلاه.
- أحيانا تحدد قواعد المنشأ أيضا بعض الوزن أو النسبة المئوية للقيمة التي يجب ألا تتجاوزها مواد مدخلات الدولة الثالثة.

**ملاحظة:** يجب أن تتجاوز جميع العمليات ومعالجات الإنتاج الحد الأدنى من العملية، إذا لم يكن التحويل المطلوب لا يمنح المنشأ الأردني

### ٤,٣ التحويل الكافي للمواد المستوردة (PEMC الملحق ١، المادة ٥) (القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ٤)

**ملاحظة:** لتجنب بعض أخطاء شركات الأعمال، تجدر الإشارة بأنه إذا كان المنتج مثلا من الزهور والتوابل والفواكه والخضروات واللحوم أو زيت الزيتون يتأهل "كمنتج يتم الحصول عليه بالكامل"، فلا يتعين عليهم تطبيق المزيد من قواعد المنشأ ويمكن تخفي هذا القسم والرجوع مباشرة إلى الجزء الإداري في الفصل ٧. وعلى عكس أنظمة قواعد المنشأ الأخرى، فإن إتفاقية Paneuromed وقواعد المنشأ الخاصة بها، وإتفاقية الإتحاد الأوروبي والأردن (واتفاقية أغادير) لا تحتوي على أي قواعد منشأ أفقية حول المنتجات التي تم تصنيعها أو معالجتها بشكل كاف والتي تطبق على جميع فئات المنتجات. وفي سياق PEMC، يجب العثور على جميع قواعد المنشأ حصريا في القائمة المحددة على النظام المنسق الموضحة هناك. وفي الواقع لا تعطي المادة ٥ من الملحق ١ أي دليل حول قواعد المنشأ المطبقة. يجب على القارئ الرجوع إلى الملحق ١ ("ملاحظات تمهيدية") والملحق ٢ ("قواعد القائمة") للعثور على قواعد المنشأ المعمول بها.

تحتوي قائمة قواعد PEMC على العديد من قواعد المنشأ المختلفة اعتمادا على تصنيف المنتج المحدد. وتسمى



بالنسبة لمستحضرات التجميل مثل منتجات البحر الميت مثلا، إذا كان المنتج الأردني يستخدم مواد خام منشأها الأردن فقط، مثل طين البحر الميت والملح والماء والمستحلب والمضافات فيمكن اعتبارها متصلة بالكامل (من حيث المبدأ، يمكن اغفال التعبئة والتغليف). ويمكن الافتراض أنه في منتج الكريم أو قناع الوجه، هناك العديد من المكونات الأخرى التي يجب استيراد بعضها. ففي هذه الحالة، ينبغي لمنتجي مستحضرات التجميل التحقق من القائمة قائمة القواعد والتحقق إذا ما تم تحويل المدخلات الخارجية بشكل جوهري وإذا كان بإمكانهم المطالبة بأصل منشأ أردني للمنتجات.

بالنسبة لأحد التخصصات المنتجات الأردنية الخاصة الأردنية، مثل "الزعتار"، من الصعب تحديد ما إذا كان قد تم الحصول عليه بالكامل. فالزعتار عبارة عن خليط من السماق والزعتار وبذور السمسم المحمص والمردقوش والاوريقانو.

وللتأهل وللتأكد على أنه تم الحصول عليه بالكامل يجب الحصول على جميع المكونات المنفردة بالكامل في الأردن. وإذا تم استيراد أحد المكونات سيؤدي ذلك إلى استبعاد الخليط من اعتباره "تم الحصول عليه بالكامل". وفي هذه الحالة سيحتاج منتج الزعتار للتحقق من الفصل التالي، ومعرفة ما إذا كان يتم تحويل المنتج بما فيه الكفاية (أو من الناحية الفنية، المواد المستوردة).

## أمثلة لمنهجية قاعدة القائمة:

| رمز النظام المنسق     | وصف المنتج   | الإعداد أو المعالجة المطلوب إجراؤها على المواد من غير المنشأ لتحقيق صفة المنشأ  | (١) |
|-----------------------|--|---|-----|
| الفصل ٣ السابق جزء من | الأسماك والقشريات والرخويات واللافقريات المائية الأخرى، باستثناء:  | كافة الحيوانات الداخلة في الفصل ١ يجب أن تكون متحصلة بالكامل  | (٤) |
| ٣٠٤ [.....]           | فيليه السمك ولحوم السمك الأخرى (وإن كانت مفرومة أم لا) طازجة ومبردة ومجمدة   | الفصل ٣ المستخدمة متحصلة بالكامل  | (٣) |
| الفصل ٢٨ جزء من       | مواد منتجات كيميائية غير عضوية، مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة أو من معادن أرضية نادرة أو من عناصر مشعة أو من نظائر، ماعدا:  | تصنيع من المواد الداخلة في أي بند عدا تلك الداخلة في بند استخدام المواد الداخلة في بند المنتج شريطة ألا تزيد قيمتها الإجمالية عن ٢٠٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع | (٤) |
| الفصل ٤ جزء من ٦٤     | أحذية وطماقات وما شابهها؛ أجزاء هذه الأصناف؛ عدا:  | تصنيع من المواد الداخلة في أي بند، عدا من تجميع الأجزاء التابعة للإجراء العلوية المثبتة إلى داخل الأنعال أو مكونات أنعال أخرى الداخلة في البند ٦٤٠٦                 | (٣) |
| ٦٤٠٦                  | إجزاء أحذية (بما في ذلك الوجوه المثبتة بنعال غير النعال الخارجية)؛ نعال داخلية قابلة للتبديل (فرشة أو ضبان)، وسائد كعوب (كعوب صغيرة) وأصناف مشابهة، طماقات، وواقيات سيقان وأصناف مشابهة، و أجزاؤها | تصنيع من المواد الداخلة في أي بند، عدا تلك الداخلة في بند المنتج  | (٣) |

## ٥,٣ التغيير في تصنيف النظام المنسق (قاعدة تحويل التعرف)

**ملاحظة:** الاتفاقية الدولية بشأن النظام المنسق لوصف وترميز السلع والتي يشار إليها عموماً باسم "النظام المنسق HS"، هي تسمية متعددة الأغراض مطبقة دولياً تتعلق بتصنيف السلع في التجارة وطورتها منظمة الجمارك العالمية. وفي سياق PEMC، يعد استخدام تصنيف النظام المنسق إلزامياً للعثور على قواعد المنشأ الخاصة بالمنتج وتطبيقها. وتعني الإشارة إلى "الفصل" أول رقمين من النظام المنسق، ويشير "العنوان" في قواعد المنشأ إلى عنوان النظام المنسق المكون من ٤ منازل ويشير " البند الفرعي" إلى رمز النظام المنسق المكون من ٦ منازل. ويحتوي النظام المنسق على ما

في هيكل منهجية قائمة القواعد، يشير العمود (١) إلى رقم النظام المنسق (مستوى الفصل أو البند)، بينما يصف العمود (٢) المنتجات وفقاً للنظام المنسق، أو وفقاً لاحتياجات المنشأ. عادةً ما يتم تمييز احتياجات المنشأ بحرف جزء من "ex" أمام الترميم. وبالتالي، فالقراءة المتأنيبة مناسبة دائماً. وتشير أحرف جزء من "ex" الموجودة أمام رقم النظام المنسق المكون من ٤ أرقام منازل عادةً إلى أن المنتج كما هو موصوف في العمود الثاني هو المستهدف فقط، وليس باقي العنوان.

العمودين (٣) و (٤) يشيران إلى قواعد المنشأ نفسها، التي تطبق على مواد البلد الثالث. ويبقى العمود (٤) عادةً فارغاً، ولكن في بعض فصول النظام المنسق، سيحتوي على قواعد منشأ مختلفة قليلاً، وهي تعد بديلاً للعمود (٣)، وقد يختار المنتجون أو المصدرون القاعدة التي يريدون تطبيقها.

يصل إلى ٩٩ فصلاً وأكثر من ١٢٠٠ عنوان بالإضافة إلى حوالي ٥٥٠٠ بند فرعي، وهو إلزامي للأعضاء (مثل الأردن) للتطبيق. لم يتم تحديد عدد الفصول والبند والبنود الفرعية، حيث يخضع النظام المنسق لمراجعة دورية من قبل لجنة النظام المنسق المخصصة في منظمة الجمارك العالمية، عادةً بمعدل كل ٥ سنوات.

وبشكل ملائم، يتبع النظام المنسق بطريقة معينة خطوات الإنتاج المنطقية والتطور التكنولوجي للمواد والمنتجات من خلال هياكل الفصول والعناوين المتطورة للغاية.

والتغيير الذي يستند إلى النظام المنسق سيتطلب تصنيف مواد البلد الثالث في بند جمركي آخر في لحظة الاستيراد، بالمقارنة مع عنوان تعرفه البضاعة المصنعة، بما في ذلك تلك المواد عند تصديرها. وعادة تسمى هذه القواعد "قواعد تغيير بند التعرف". على الجانب الإيجابي فإن قاعدة تغيير بند التعرف تستند بموضوعية على النظام المنسق HS وتسمح لكل من المصدرين وللجهات المختصة بالتوثيق والتحقق إذا كان منشأ المنتج النهائي في بلد التصدير. كل ما يلزم عمله هو أن تخضع المواد المستوردة للتغيير في التصنيف. إضافة إلى أن تصنيف المواد المستوردة هي بالفعل مسألة سجل الاستيراد (بيان الاستيراد). وكل هذه الميزات تجعل من السهل التحقق من قاعدة تغيير بند التعرف والتأكد منها.

تتمثل إحدى عيوب قاعدة تحويل التعرف في أن النظام المنسق يتبع منطقاً مشابهاً ولكنه لم يتم تصميمه لأغراض قواعد المنشأ. ويضع النظام المنسق معايير أخرى لإنشاء البنود والبنود الفرعية، وبالتالي قد لا يكون للعمليات المماثلة على المادة نفس تأثير التصنيف. في حالات أخرى، يمكن أن تؤدي العمليات البسيطة نسبياً إلى تغيير البند. وبالنسبة لقواعد المنشأ، غالباً ما يحتاج إلى تطبيق استثناءات أو قواعد إضافية، مثل عمليات القيمة المضافة و/ أو قائمة العمليات، والتي تكمل قاعدة تغيير بند التعرف. في بعض فصول النظام المنسق يصنف أحياناً المنتج وأجزائه في نفس البند، بينما تتواجد أحياناً في بنود مختلفة. لذلك يمكن أن تسير قواعد المنشأ مباشرة بنفس القاعدة عبر النظام المنسق. وتطبيق " تغيير بند التعرف" سيؤدي إلى نتائج غير متناسقة، تمنح المنشأ أحياناً إلى عملية التجميع (عندما يصنف المنتج وأجزائه في بنود مختلفة)، وأحياناً لا (عندما تصنف كلاهما في نفس البند).

صعوبة أخرى مرتبطة بقاعدة تغيير بند التعرف في قواعد المنشأ هي أن التصنيف بموجب النظام المنسق يمكن أن يكون أمراً معقداً. ويعتمد التصنيف الدقيق للتعريفات على فهم متطور للنظام المنسق ومعلومات مفصلة عن المنتج

(والتي قد يصعب تأمينها). والنتيجة هي درجة كبيرة من عدم الاتساق في التصنيف داخل الإدارات الجمركية وفيما بينها. ويمكن أيضاً أن تنتهي نزاعات التصنيف في المحاكم أو في نهاية المطاف في لجنة متخصصة في نظام التنسيق في منظمة الجمارك العالمية لاتخاذ قرار بشأنها. وقد تستغرق هذه العمليات عدة أشهر أو سنوات حتى يتم حلها، مما يعني أيضاً أن أصل منشأ البضائع لم يتم حله تحديده إذا كانت القضايا معلقة.

## أمثلة على قواعد تصنيف التعرف:

- "التصنيع من مواد من أي فصل، باستثناء فصل المنتج".
- "تصنيع من مواد من أي بند، باستثناء تلك الخاصة بالمنتج".
- "تصنيع من مواد من أي بند"،
- "تصنيع من مواد من أي بند ما عدا بند المنتج بند ٨٥٢٢".
- "تصنيع من مواد من أي بند فرعي ما عدا البند الخاص بالمنتج". كما توضح هذه الأمثلة، فإن قراءة القاعدة مهمة وهي تتطلب أحياناً تغيير التصنيف للمواد المستوردة ولكن على مستوى الفصل أو البند الفرعي.

## مثال: صناعة الحقائق الجلدية

مؤسسة ناشئة في معان تقرر أن تنتج منتجات جلدية عالية الجودة، وخاصة الحقائق والأحزمة، والمحافظ. ونظراً لمستلزماتها الخاصة، فإنهم يجدون مدبغة في المملكة العربية السعودية تنتج الجلود عند الطلب بأي لون مرغوب. ويريد المالك فوزان أن يتأكد أن المنتجات الجلدية المنتجة في الأردن تعطى منشأها، ولديه خطط طموحة لدخول سوق الإتحاد الأوروبي بمنتجاته.

أولاً سيتعين عليه تحديد منتج الذي تم تقديمه، ولتأخذ مثلاً الأحزمة المصنوعة من الجلد. يصنف النظام المنسق الأحزمة الجلدية المصنوعة يدوياً، في النظام المنسق ٤٢٠٣,٣٠ بعد التشاور وجد أن الإتحاد الأوروبي لا يزال يطبق رسوماً حسب القيمة بنسبة ٥٪ على واردات البلدان الأخرى، في حين أن المنتجات الأردنية لن تخضع لأي رسوم. وبالتالي قرر فوزان أنه من المفيد محاولة التقدم بطلب للحصول على المنشأ الأردني. ونظراً لإستيراد الجلد فإن منتجات فوزان لن تكون متحصل عليها بالكامل، وعليه بالتالي تطبيق قائمة القواعد بمعرفة رقم النظام المنسق سيقوم فوزان بالبحث خلال القائمة والعثور على القاعدة التالية:

| رمز النظام المنسق | وصف المنتج  | الاعداد او المعالجة المطلوب إجراؤها على المواد من غير المنشأ لتحقيق صفة المنشأ |
|-------------------|---|--|
| (١)               | (٢)   | (٣) (٤)  |
| الفصل ٤٢          | مصنوعات من جلد؛ أصناف عدة الحيوانات والسراجه؛ لوازيم السفر، حقائب يدوية وأوعية مماثلة؛ مصنوعات من مصارين الحيوانات (عدا مصارين دودة الفز) | تصنيع من المواد الداخلة في أي بند، عدا تلك الداخلة في بند المنتج               |



سيرى فوزان أن الفصل ٤٢ ككل له قاعدة منشأ واحدة، وهو تغيير بند التعرف. ولتطبيق هذه القاعدة لا يتعين عليه فقط معرفة بند التعرف الجمركية لمنتجه، بل أيضا التحقق أيضا من أوراق الإستيراد الخاصة بمواد البلد الثالث التي إستوردها من المملكة العربية السعودية. سيلاحظ أن الجلد المعالج بالرق تم تصنيفه في النظام المنسق ٤١١٣. كما تنص قاعدة المنشأ على البند فإنه لا يحتاج إلى مزيد من تفاصيل التعرف الجمركية. نتيجة تقييمه هي أن الجلد المستورد يلي بوضوح قاعدة تغيير بند التعرف، وبالمرور من ٤١١٣ إلى ٤٢٠٣ من خلال تصنيع الأذمة الجلدية.

لكن تحديد المنشأ لا يتوقف هنا، لإكمال النظرة العامة، يُنصح فوزان أيضا بالتحقق من الفصل الخامس فيما بعد.

## ٦,٣ معايير القيمة - القيمة المضافة في آخر بلد إنتاج

١,٦,٣ مقدمة

في النهاية يعد معيار القيمة المضافة هو المعيار الأكثر استخداما من قبل مشغلي الأعمال والمنتجين، لأنه أقرب ما يكون في تطبيقه إلى ممارسة المحاسبة، ويرتبط معيار القيمة المضافة أيضا بالقضية الاساسية لتكلفة الإنتاج وتحديد سعر المنتج النهائي. بنفس الوقت فان "قاعدة القيمة المضافة" هي أيضا المعيار الأصعب توقعا، حيث

أن القيمة المضافة نعم هي الأكثر ملائمة لقاعدة الأعمال التجارية ولكنها أيضا هي القاعدة التي يمكن للسلطات المختصة التحقق منها بأقل قدر ممكن.

تقوم الشركات بشراء وبيع المكونات بالإضافة إلى منتجاتها هي، وأحيانا بأسعار مختلفة تماما. وبالتالي المخاطر المباشرة التي تراها السلطات هي أن الشركات قد "تلاعب" بالقيمة للضغط على النسبة المئوية المطلوبة في قواعد المنشأ. ومع ذلك تظل الميزة الأكبر هي أن قواعد القيمة المضافة تعتمد على السوق وسهولة الفهم على الشركات.

وقد يكون لقواعد القيمة المضافة مشكلات تتعلق بتقلب أسعار المدخلات أو تقلبات العملة، وتخضع لسياسات التسعير الخاصة بالشركة أو المالك. وبشكل عام قواعد المنشأ في PEMC ليس لها قاعدة للنظر في تقلبات العملة والسعر خلال فترة معينة. وبسبب وجوب تحديد المنشأ في كل شحنة، عند طلب إثبات المنشأ، تصبح قاعدة القيمة المضافة معقدة للغاية بحيث يجب التحقق منها في كل مرة.

### قواعد المنشأ الإنتقالية في PEMC:

على عكس PEMC، فإن ميزات القواعد الجديدة للبروتوكول البديل المستقبلي في المادة ٤ تسمح بحساب القيم على أساس المتوسط، ليتم تطبيقها عادة خلال السنة المالية كاملة. ويسمح هذا الحساب للمنتجين والمصدرين بحساب متوسط قيم المدخلات

وأسعار البيع. وهذا سهل للغاية للعملاء ويعطي تحديدا أكثر قابلية للتنبؤ بالمصدر. وفي ظل ظروف خاصة قد يختار المصدرون تغيير الأساس لمثل هذا الحساب بعد ثلاثة أشهر.

وهناك حل آخر تطبقه بعض الشركات التي تتبع منهجية تكلفة نسبية، وتدخل في أنظمتها برمجيات تحديد المنشأ. وبهذه الطريقة، يحسب النظام في كل شحنة بناء على أسعار البيع والقيمة المضافة للمنتجات وطبقا لذلك يحدد المصدر الصحيح.

تحدد القيمة المضافة في PEMC، بنسبة الحد الأقصى المسموح بها لمحتوى مواد البلد الثالث. ومن ثم يحتاج المشغل قليلا لعكس الحساب بين المواد ذات المنشأ والمواد من غير المنشأ المستخدمة وسعر المنتج تسليم باب المصنع. وعادة يكون نص القاعدة كالتالي:

- PEMC: "التصنيع الذي لا تتجاوز فيه قيمة جميع المواد المستخدمة من (بلد ثالث) ٤٠٪ من سعر المنتج قبل أعمال تصنيع المنتج" (على سبيل المثال، في قطاع الآلات)، أو حتى ٣٠٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع
- اتفاق Jordan Compact: "التصنيع الذي لا تتجاوز فيه قيمة جميع مواد (الدولة الثالثة) المستخدمة ٧٠٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع. يظهر الاختلاف قبل كل شيء في فصول الآلات (٨٤ و ٨٥) حيث تكون قاعدة المنشأ في PEMC مقيدة للغاية.
- القواعد الإنتقالية: "التصنيع الذي لا تتجاوز فيه قيمة جميع المواد المستخدمة ٥٠٪ من السعر" (وكذلك في فصلي الآلات ٨٤ و ٨٥). هذا يدل على أن القواعد الإنتقالية المستقبلية لقواعد المنشأ تقع في الخط الأوسط، وليست مقيدة ولا متحررة للغاية.

### ٢,٦,٣ احتساب القيمة المضافة

من خلال تعريف قاعدة القيمة المضافة في PEMC فان ما يسمى "حساب التكلفة غير المباشرة" يركز على السعر النهائي للمنتج ويفحص محتوى مواد الدولة الثالثة فيه. والقيمة المضافة في الأردن، والتي هي الجزء ذات المنشأ لتعالج بشكل مباشر في هذه القاعدة، انها مجرد نتيجة للمعادلة.

وفقط لمقارنة أنظمة تحديد المنشأ الأخرى، من الممكن أيضا أن تطلب قاعدة القيمة المضافة من المنتج إضافة كل

تكلفة محلية بشكل فعال، من المواد المحلية المستخدمة إلى الربح والتكاليف العامة، وهذا صحيح قبل كل شيء بموجب اتفاقية الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (نافتا السابقة). وتسمى هذه الطريقة أيضا " حساب التكاليف المباشرة".

عادة، يتم احتساب المواد التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية بسعر شرائها. ويتم احتساب المواد المستوردة بقيمتها الجمركية (أو قيمة الصفقة) وقت الإستيراد. وبالنسبة للمنتجات ذات المصدر المحلي، هو السعر المدفوع وفقا للفاتورة.

**ملاحظة:** شراء المواد من مورد محلي لا يجعلها ذات منشأ أردني تلقائيا. لن يؤدي الشراء والبيع بدون تغيير إلى تغيير أصل المنتجات. من المهم في جميع الحالات أن يقوم المنتج بتأمين جميع المستندات ذات الصلة عند استيراد المواد أو شرائها، ليس فقط من أجل السعر ولكن أيضا من أجل منشأ المواد.

لبيع المنتجات، تركز قواعد PEMC على سعر المنتج تسليم باب المصنع، وهذا أيضا وفقا لمصطلحات التجارة الدولية المعروفة جيدا ب( INCOTERMS). ويتوقف الحساب عند هذا الحد. وبعد مغادرة البضاعة للمصنع، لا يمكن اعتبار أي تكاليف إضافية جزء من المنشأ. وبالتالي إذا أرسل صانع أردني منتج المصنوع في جرش على طول الطريق إلى العقبة، وقام بتحميله على حاوية ثم على متن سفينة فإن هذا لم يعد يؤخذ في الاعتبار في الحساب. إذا كانت فاتورة التصدير تحتوي على سعر عالمي بما في ذلك على سبيل المثال تكاليف التأمين والشحن، فيجب تجاهل هذه التكاليف عند حساب سعر المنتج تسليم باب المصنع. وعند تقديم الطلب قد تطلب السلطة المختصة أيضا مزيد من التفاصيل حول الحساب.

أيضا في هذه الحالة يجب ألا يكون الحد هو "سعر المنتج تسليم باب المصنع". في أنظمة المنشأ الأخرى يمكن أن يكون أيضا "ما قبل المصنع" (أكثر تقييدا كما هو الحال في اتفاقية التجارة الخاصة بالكوميسا COMESA (أو مثلا FOB) محملة على متن الطائرة تسليم ظهر السفينة - أكثر تحررا)، وهو النهج المختار في اتفاقية الآسيان ASEAN للتجارة في البضائع (ATIGA).

على سبيل المثال، عادة ما تقرأ قائمة القواعد لفصول الآلات على النحو التالي (اتفاقية: PEM):

| رمز النظام المنسق      | وصف المنتج  | الإعداد أو المعالجة المطلوب إجراؤها على المواد من غير المنشأ لتحقيق صفة المنشأ   |
|------------------------|---|--|
| (1)                    | (2)   | (3)  |
| الفصل ٨٥ السابق جزء من | آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها؛ أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة في الإذاعة المرئية (تليفزيون)، وأجزاء ولوازم هذه الأجهزة؛ عدا: | تصنيع:<br>من المواد الداخلة في أي بند عدا تلك الداخلة في بند المنتج، ولا تتجاوز فيه قيمة كافة المواد المستخدمة عن ٤٠٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع   |
| ٨٥٠١                   | محركات ومولدات كهربائية (عدا مجموعات توليد الكهرباء)  | تصنيع:<br>لا تتجاوز فيه قيمة كافة المواد المستخدمة عن ٤٠٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع وضمن الحد المشار إليه أعلاه، فإن قيمة كافة المواد المستخدمة الداخلة في البند ٨٥٠٣ لا تتجاوز عن ١٠٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع |

وتجبر هذه القاعدة المنتج على إنتاج ليس فقط المحرك النهائي، بل أيضا لإنتاج الأجزاء الأصلية الخاصة به جزئيا. وبدلا من ذلك، هناك أيضا قاعدة ذات قيمة مضافة خالصة، تقصر مدخلات البلد الثالث على ٣٠٪.

قد يلاحظ قارئ القواعد، مثلا منتج محركات كهربائية مدى تعقيد القواعد وتقييدها. تحتوي قاعدة الفصل ٨٥ على قاعدة تغيير التعريف من جهة، لكنها تضيف كلمة "و" للشرط الثاني، وهي قاعدة ذات قيمة مضافة إلى المعادلة. وبالتالي لا يمكن أن تساهم مواد الدولة الثالثة المضافة بأكثر من ٤٠٪. سيتعين على المنتج معرفة ما إذا كان يمكنه استخدام قاعدة الفصل. سوف يلاحظ كلمة "Ex جزء من" أمام "الفصل ٨٥"، لذلك يجب أن يُنصح بإجراء مزيد من التدقيق، وسوف يرى أن البند ٨٥٠١ المذكور. هذا يعني أن هذا البند له قاعدة منشأ معينة، والتي تحل محل قاعدة الفصل.

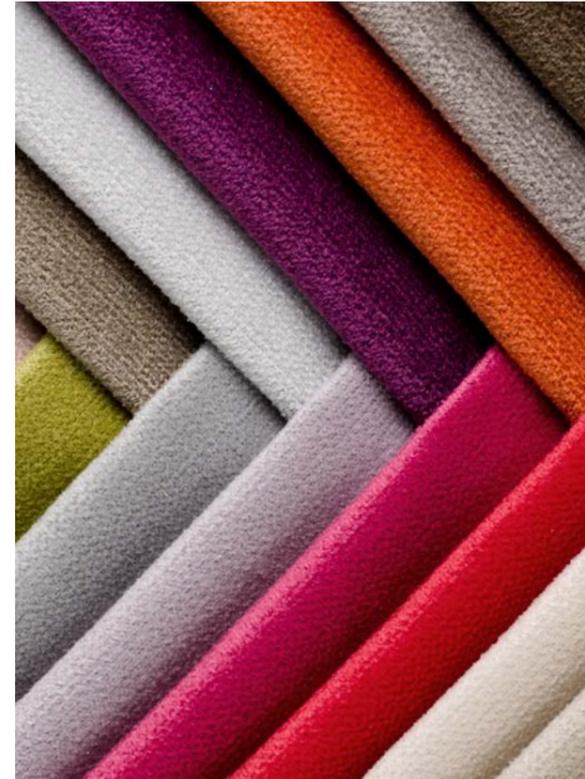
بالنسبة للمحركات الكهربائية والمولدات، تظهر قاعدة المنشأ البند ٨٥٠١ تماثل قاعدة الفصل ولكنها تضيف تقييدا آخر يستهدف استخدام مواد من البند ٨٥٠٣. وحيث قائمة القواعد لم تحدد ما هو النظام المنسق (HS ٨٥٠٣)، فإن على المنتج أو المصدر التحقق من التعريف الجمركية. وسيرى أن البند ٨٥٠٣ يغطي الأجزاء المناسبة للبندين ٨٥٠١ أو ٨٥٠٢ بشكل أساسي. لذلك لا يتوجب على المنتج فقط تحديد القيمة الصحيحة لجميع مدخلاته من غير المنشأ، ولكن أيضا تصنيف التعريف الجمركية.

من المهم ملاحظة أن قواعد المنشأ المعقدة والمقيدة للجنة PEMC سيتم إستكمالها بدخول **القواعد الإنتقالية** هي حيز التنفيذ. كما ذكر سابقا، ستكون القاعدة الإنتقالية هي **قاعدة ذات قيمة مضافة بنسبة ٥٠٪** لعمليات التجميع.

إذا كانت نسبة ٥٠٪ بالنسبة للمنتجين الأردنيين لا تزال مرتفعة للوصول إليها، فإن لديهم خيار تطبيق اتفاق **الإتحاد الأوروبي والأردن**. وهناك القيمة المضافة المطلوبة في الأردن تبقى عند **٣٠٪ فقط**. في كلتا الحالتين، ستستبعد قاعدة تغيير بند التعريف لجميع الأجزاء لمنح المنشأ من خلال التغيير في بند التعريف وحده. إن تكوين قواعد المنشأ في PEMC في فصول الآلات دائما يتطلب إجراء إختبار القيمة المضافة لعمليات التجميع. وطبعاً خيار آخر إذا كانت مواد المدخلات متوفرة بكلفة معقولة، هو تطبيق التراكم مع المدخلات من الأعضاء الآخرين في PEMC.

### ٧,٣ قواعد المعالجة

قواعد المعالجة تمنح المنشأ بشكل مباشر وسهل وتتطلب إجراء عمليات أو معالجات محددة. مثلا في فصول المنسوجات تم تكييف PEMC وفقا لذلك حيثما كانت العمليات المحددة مطلوبة. لم يعد الإتحاد الأوروبي يصف المواد التي يجب استخدامها، ولكن المعالجة المطلوبة، أي ذكر "الحياكة أو النسخ المصنوع بالتركيب (بما في ذلك القص).



يمكن أن تصبح القواعد تقنية للغاية وتتطلب مثلا معرفة بصناعة المنسوجات. قد تتطلب القواعد مثلا "غزل ألياف طبيعية و/ أو من صنع الإنسان أو بثق خيوط من خيوط صناعية، في كل حالة مصحوبة بحياكة (محبوكة لتشكيل المنتجات)". تريد الصيغة تجنب استخدام القواعد المستندة إلى النظام المنسق، حيث توجد مكونات المنسوجات في العديد من الفصول اعتمادا على المادة (حرير أو صوف أو من صنع الإنسان، إلخ).

#### يمكن أن يكون لقواعد المعالجة مزايا كبيرة:

- تضع تحولا جوهريا بشكل مباشر. باستخدام المصطلحات الفنية فان قواعد المنشأ التي تنص على عمليات معينة سهل فهمها، وبالتالي فإن منتج الملابس سيعرف بالضبط ما يتضمنه "النسيج" و "التركيب" لكي يمنح حالة صفة المنشأ.

- وتتجنب تلقائيا الوقوع في مأزق القواعد العامة الأخرى التي قد تعيق منح منشأ تفضيلي قبل كل شيء يتعلق ب (الحد الأدنى من العمليات. وبالتالي فإن المنتج الذي يتبع قاعدة المعالجة يكون له منشأ مباشرة ويتجاوز أيضا الحد الأدنى من العمليات تلقائيا).

تحتوي قواعد المنشأ PEMC أيضا على معايير معالجة، فمثلا في فصول النظام المنسق ١٥ (الزيوت النباتية) و ٢٧ (الزيت الخام والبنزين) هناك العديد من العمليات الفيزيائية التي تمنح المنشأ، أي التكرير أو التجزئة أو التكسير. وترد قواعد المنشأ في الملحق ١ الى المرفق ١، وهو امر خاص للغاية.

**والقواعد الإنتقالية** عن قواعد المنشأ ستقدم في الملحق ١ المرفق ١ قواعد معالجة إضافية في القطاع الكيميائي (الفصول ٢٨ - ٣٨). ستكون مفاهيم منح المنشأ كما يلي:

- قاعدة التفاعل الكيميائي
- الخلط المتعمد للمواد الكيميائية
- تغيير متعمد في حجم الجسيمات
- تنقية المواد الكيميائية
- توحيد المواد ( أي الضبط الدقيق للأصباغ والألوان لأداء نفس الكثافة عبر العديد من عمليات الصبغ أو الطباعة)
- فصل الايزومر

سيكون تطبيق مثل هذه القواعد أسهل بالنسبة للصناعات في هذا القطاع حيث يمكن للمهندسين الكيميائيين تطبيق قواعد المنشأ التي تتوافق مع تخصصهم ومعرفتهم، وبالتالي تأكيد عملية التصنيع بشكل مباشر عند التقدم بطلب للحصول على المنشأ الأردني.

بعض الأمثلة الأخرى من قاعدة المعالجة في PEMC:

- بالنسبة لخيوط الصوف: "غزل ألياف طبيعية أو بثق ألياف صناعية مصحوبة بالغزل".
- قاعدة **للأقمشة المنسوجة** من ألياف صناعية أساسية: "غزل ألياف طبيعية و/ أو من صنع الإنسان أو بثق خيوط من خيوط من صنع الإنسان، في كل حالة مصحوبة بالنسيج. أو

**نسخ** مصحوب بالصبغ بالصبغة أو بالطلاء

أو

**صباغة الخيوط** مصحوبة بالنسيج

أو

**الطباعة** مصحوبة على الأقل بعملية تحضير او استكمال (مثل الجلي والتبييض والمرسرة وضبط الحرارة والرفع

والصقل ومعالجة مقاومة الانكماش والتشطيب الدائم وإزالة الشوائب والتشريب والإصلاح والتخمير) بشرط أن تكون قيمة الأنسجة غير المطبوعة المستخدمة لا يتجاوز ٤٧,٥ ٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع".

في قطاع المنسوجات والملابس تتطلب قواعد المنشأ في PEMC عادة **خطوتين للتصنيع**. الخطوات الأساسية للإنتاج هي:

#### الألياف الغزل النسيج الملابس

فيما بين الاثنين تدرك قواعد المنشأ أيضا معالجة معينة مثل التقنيات الخاصة لصنع الغزل، وصيغ الخيوط، وطباعة النسيج أو التطريز، وعادة ما يتم دمجها مع خطوة رئيسية واحدة على الأقل، من الألياف إلى الغزل، ومن الغزل إلى النسيج، أو من النسيج إلى ملابس. بعض القواعد مقيدة

بحد إضافي للقيمة المضافة. من خلال هذا العدد الكبير من الخيارات، تكون قواعد المنشأ في قطاع المنسوجات معقدة نسبيا.

وحصل **الاتفاق بين الإتحاد الأوروبي والأردن** على تبسيط كبير للقواعد في قطاع الملابس. فهو يسمح بتصنيع من خطوة واحدة لإنتاج الملابس الجاهزة، وهو يحتفظ بصلاحيته الكاملة كما هو الحال في قطاع المنسوجات، والقواعد الإنتقالية المستقبلية لا تجلب مساعدة كبيرة.

ويجب أيضا التأكيد على أن الملاحظات التمهيدية لقواعد القائمة تحتوي على تفاوتات محددة لقطاع النسيج وتسمح باستخدام مدخلات معينة (خاصة في إنتاج الغزل. **وتجمع القائمة التالية الميثاق الإقليمي لقواعد المنشأ الاورومتوسطية PEM واتفاقية Jordan Compact** لتظهر الاختلافات الكبيرة:

| رمز النظام المنسق | وصف المنتج   | الاعداد او المعالجة المطلوب إجراؤها على المواد من غير المنشأ لتحقيق صفة المنشأ  |
|-------------------|--|---|
| (١)               | (٢)  | (٣) (٤)   |
| الفصل ٦١          | مصنوعات من الملابس واكسسوارات الملابس محبوكة أو كروشيه:  |   |
|                   | متحصلة من خلال التخييط مع بعضها البعض أو تجميع قطعيتين أو أكثر من القماش المصنر أو الكروشيه وأن كانت مقصوصة على الشكل أو حاصلة على الشكل مباشرة  | <b>اتفاق Jordan Compact:</b><br><b>تصنيع من القماش</b>  |
| غيرها             | غزل ألياف طبيعية و / أو من صنع الإنسان أو قذف خيوط من خيوط من صنع الإنسان، في كل حالة مصحوبة بحياكة (محبوكة لتشكيل المنتجات) أو صباغة خيوط من ألياف طبيعية مصحوبة بحياكة (محبوكة لتشكيل المنتجات). | تصنيع من :<br>الخيوط الطبيعية،<br>نسيج من مادة خام مصنع غير مسرح أو ممشطة أو مهياة للغزل بشكل آخر،<br>أو مواد كيميائية أو لب النسيج |

قيود أخرى للتأكد بأن المكونات الأساسية للمنتج مثل الأسماك والسكر والقمح والنسيج أو الغزل تمنح منشأ أو معالجة بشكل أكبر. وهذا يجبر المنتجين على استخدام المزيد من المدخلات المحلية أو إجراء المزيد من العمليات. وكما تم تعديده بالفعل فإن المثال الأساسي على التقييد سيكون القاعدة الخاصة بأقمشة نسيج معينة في قواعد المنشأ PEMC والتي تنص على ما يلي:

#### ٨,٣ قيود المدخلات والتجميع في قواعد المنشأ

القيود على تغيير بند التعرفة أو قواعد المعالجة شائعة أيضا، أي ربط قاعدة المعالجة مع قاعدة القيمة المضافة. أحيانا تحدد قواعد المنشأ أيضا قيودا أخرى على مدخلات البلد الثالث. بالتالي فإن التغيير في بند التعرفة الجمركية أو عملية المعالجة وحدها لا تكفي لمنح المنشأ، ويتم وضع

"الطباعة مصحوبة على الأقل بعملية تحضير أو استكمال (مثل الجلي والتبييض والمرسرة وضبط الحرارة والرفع والصقل ومعالجة مقاومة الانكماش والتشطيب الدائم وإزالة الشوائب والتشريب والإصلاح والتخمير)، شريطة أن لا تتجاوز قيمة النسيج المستخدم غير المطبوع ٤٧,٥ ٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع".

في هذه القاعدة، الطباعة هي قاعدة المعالجة الرئيسية إلى جانب عمليتين إضافيتين، والتي يجب إجراؤها في الأردن لمنح المنشأ. لكن هذا لا يكفي، فالقاعدة تجمع بين قيود إضافية تشير إلى نسيج البلد الثالث المستخدم ملاحظة هذا اليوكس يجب وضعه بعد فقرتين غير المطبوع. يجب أن يكون النسيج المستورد أقل من ٤٧,٥ ٪ من قيمة المنتج الأردني النهائي أي أن عمليات الطباعة والتشطيب يجب أن

تحقق ٥٢,٥ ٪ من القيمة المضافة في الأردن. يمكن العثور على مثال آخر في قائمة القواعد لبنود معينة من الفصل ١٩. إن قاعدة المنشأ المحددة تحد بشكل مباشر من استخدام مواد الدولة الثالثة من الفصل ١١. وبالتالي إذا كان منتج الحلويات في الأردن يرغب بتصدير معجناته يحتاج إلى التحقق من منشأ مدخلاته الرئيسية، دقيق القمح لأن هذه المادة مصنفة بالفعل تحت النظام المنسق ١١٠٣. صنع المعجنات من الدقيق المستورد لا يمنح المنشأ. سيكون الخيار الوحيد هو الحصول على تصريح تصنيع من المطحنة بأنهم استوردوا القمح نفسه المصنف في الفصل العاشر، ثم طحن القمح للحصول على الدقيق في الأردن. وبالتالي فإن المواد المستوردة من الفصل ١٠، المطحونة في الأردن والمستخدمة في إنتاج المعجنات ستكون مؤهلة لتكون ممنوحة المنشأ.

| رمز النظام المنسق | وصف المنتج   | الاعداد او المعالجة المطلوب إجراؤها على المواد من غير المنشأ لتحقيق صفة المنشأ |
|-------------------|--|--|
| (١)               | (٢)  | (٣) (٤)  |
| ١٩٠٥              | خبز وفطائر وكعك وبسكويت وغيرها من منتجات المخابز، وإن كانت تحتوي على كاكاو ؛ رقائق " الويفر" المنتفشة (خبز القربان) والبراشيم الفارغة من النوع المستخدم لمحضرات الصيدلة، رقائق " الويفر" المصومه، أوراق الأرز والمنتجات المماثلة | تصنيع من المواد الداخلة في أي بند، عدا تلك الداخلة في الفصل ١١                 |

ويمكن العثور على مثال آخر للتقييد في قواعد المنشأ في الفصل ١٧. قاعدة الفصل هي ببساطة قاعدة تغيير بند التعرفة، ولكن بالنسبة لبعض البنود أو المنتجات المحددة، تصبح القاعدة أكثر تقييدا. وينطبق هذا على قصب السكر أو البنجر من البند ( ex١٧٠١ ) وترمز إشارة "ex" إلى وجود سكريات أخرى مصنوعة من مدخلات أخرى في نفس البند. وبالنسبة إلى النظام المنسق ( ex١٧٠١ النظام المنسق)، تنص قاعدة المنشأ على ما يلي " التصنيع الذي لا تتجاوز فيه قيمة جميع المواد المستخدمة في الفصل ١٧ (٣٠٪) من سعر المنتج تسليم باب المصنع. بعبارة أخرى يُسمح فقط بنسبة ٣٠٪ من المحتوى من الدولة الثالثة في إنتاج السكر.

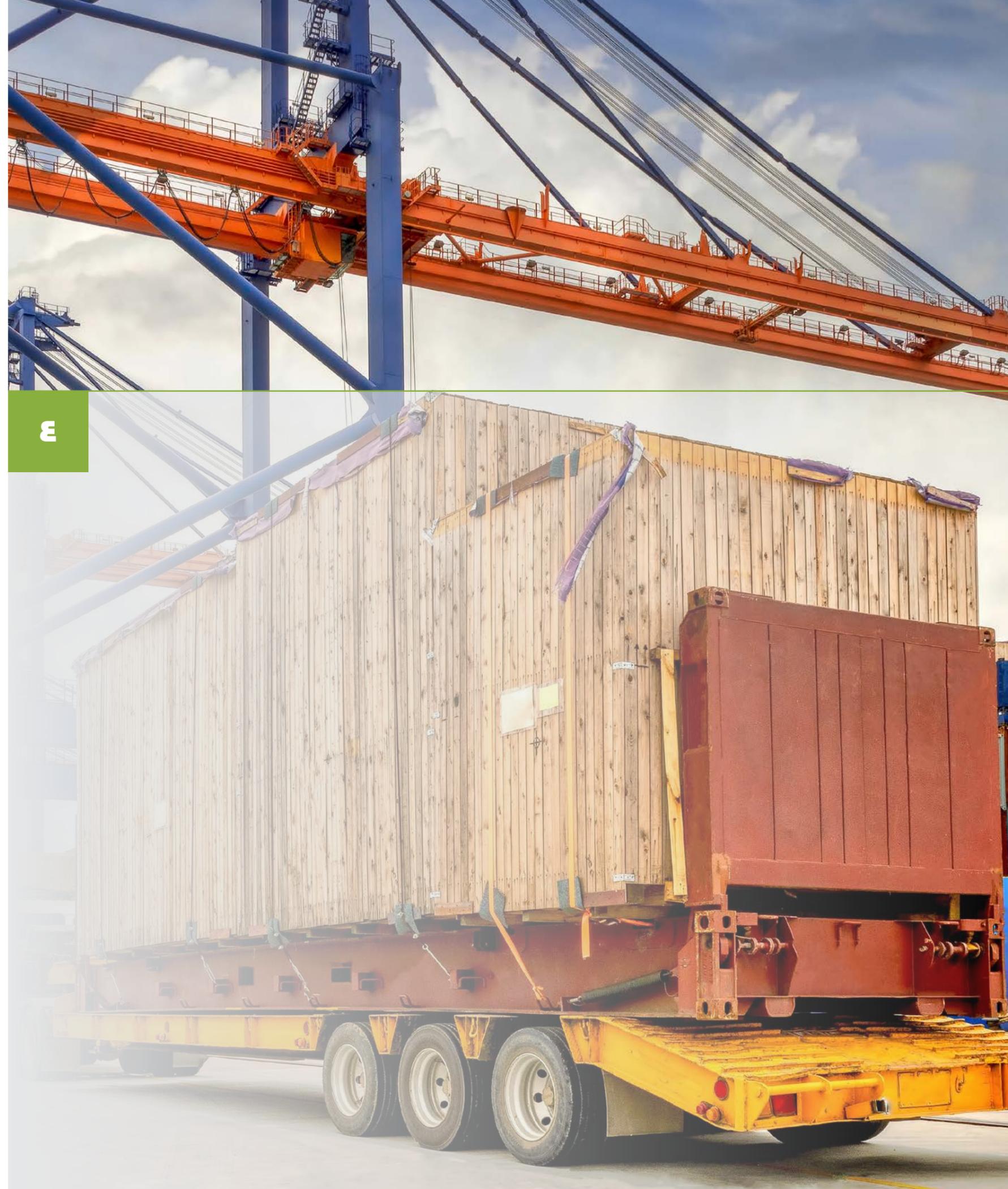
من الشائع أيضا في الفصول الزراعية أن تحدد القائمة قائمة القواعد المدخلات هو الأكثر أهمية والتي تحدد بعض المدخلات التي يجب الحصول عليها بالكامل. هذا هو الحال مثلا بالنسبة للمنتجات الواردة في الفصل ١٦، إذا احتوت على أسماك من الفصل ٣. بالرغم أنها تعتبر من التحضيرات حسب

**ملاحظة:** إذا كان المنتج الذي تم الحصول عليه يحتوي على أكثر من مادة إدخال واحدة، فيجب أن تستوفي جميع المواد غير ذات المنشأ المستخدمة الشروط المنصوص عليها للمنتج المعني. وبالتالي يجب أن تخضع جميع المواد غير المنتجة للتغيير في تصنيف التعرفة، أو تلبية قاعدة المعالجة أو قاعدة القيمة المضافة.

لن تعدل القواعد الإنتقالية المستقبلية لقواعد المنشأ من حيث المبدأ التخطيط التقييدي لقواعد المنشأ في الفصول الزراعية. اتفاقية الإتحاد الأوروبي مع الأردن Jordan Compact ليست اعفاء وهي أيضا لا تشمل المنتجات الزراعية.

**تراكم المنشأ و "الفرص الثانية"  
الأخرى لاستيفاء بالمنشأ الأردني**

٤



**ملاحظة:** إذا كان المنتج يتم الحصول عليه كليا في الأردن، يمكن للمصدرين تخطي هذا الفصل. وكذلك إذا كان المنتج مؤهلاً للمنشأ عن طريق تطبيق قواعد المنشأ بموجب الفصل السابق، أيضا، لا يحتاج المنتجون إلى تطبيق قاعدة التراكم أو السماحية ويمكنهم تخطي هذا الفصل أيضا. وبمجرد أن يحقق المنتج صفة المنشأ، لا يمكن أن يفشل مرة أخرى إذا لم تتم معالجته أو مزجه مرة أخرى مع مدخلات مصدر بلد ثالث.

## ١,٤ مبدأ التراكم والامتصاص PEMC، الملحق ١، المادة ٣ ( القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ٧)

عانت جميع قواعد المنشأ الخاصة بالإتفاقيات الثنائية السابقة من مشكلة مشتركة، وكانت قواعد المنشأ ولا تزال مقيدة ويصعب الوفاء بها - وخاصة للمشغلين في الاقتصادات الأصغر- والمنتجون في الأردن ليسوا استثناء. قواعد المنشأ التفضيلية قابلة للتطبيق بشكل حصري في إطار الإتفاقيات المعنية.

وأحد الحلول لتخفيف التقييد تقدمه PEMC لتخفيف هذا التأثير ويسمى "تراكم"، أو "جميع". وهذا هو ثاني أفضل خيار، بعد فشل التطبيق العادي لقواعد المنشأ. إنه الخيار الوحيد الثاني فقط لأن تطبيق التراكم أكثر تعقيدا. وخاصة أن المنتجين يجب عليهم بناء الوعي بالمنشأ في وقت مبكر، حيث لا يمكن الحصول على المواد ذات المنشأ المطلوبة للانتاج في الأردن من أعضاء PEMC الآخرين بمجرد الانتهاء من المنتج، ويجب التأكد من التراكم قبل إنتاج مواد المدخلات وشراؤها.

تقدم قواعد المنشأ PEMC خيارين للمنتجين والمصدرين الأردنيين، وهما تراكم ثنائي وقطري. وتستفيد بعض دول منطقة البحر المتوسط مما يسمى بالتراكم الكلي. ويرغب الإتحاد الأوروبي في المستقبل القريب بتطبيق قواعد منشأ بديلة مع الأردن، لكي تسمح بالتراكم الكامل الكلي أيضا. وبالتالي من المنطقي شرح جميع الخيارات الثلاثة.

قد يتساءل بعض المشغلين والحكومات إذا تم استخدام مدخلات من الخارج وإذا كانت المادة المستوردة منشأها ١٠٠٪ في ذلك البلد، أو إذا كان يجب تقسيم مدخلات البلد الثالث مرة أخرى إلى مكونات كل منها. وهذا سيجعل تطبيق قواعد المنشأ أكثر تعقيدا. وتلتزم PEMC الصمت بشأن هذا، ومع ذلك فإن صياغة القواعد والفهم الطويل الأمد هو أن المنشأ التفضيلي يغطي المنتج بالكامل بنسبة ١٠٠٪ بمجرد تأهله للمنشأ

**ملاحظة:** إذا كان المنتج مؤهلاً للمنشأ من خلال استيفاء قاعدة المنشأ فإنه سيصبح ١٠٠٪ ذات منشأ، بما يسمى "مبدأ الامتصاص". والامتصاص يعني أن يتم استيعاب مكونات الدولة الثالثة. من ناحية أخرى، وإذا لم يتم تلبية قاعدة المنشأ، سيكون المنتج ١٠٠٪ من غير ذا منشأ وأية مواد مضافة من الأردن ستفقد كذلك منشأها الذاتية. والاستثناء الوحيد لهذا هو تطبيق مبدأ "التراكم الكلي".

## ١,١,٤ التراكم الثنائي

يسمح هذا الشكل من التراكم باستخدام المواد من أي شريك آخر في اتفاقية التجارة الحرة. في حالة الأردن والإتحاد الأوروبي يمكن للمنتج الأردني استيراد مواد من الإتحاد الأوروبي لتطبيق قواعد المنشأ وحسابها في ورقة إنتاجه كمدخلات أردنية. التعليل هنا أن الإتحاد الأوروبي لن يفرض رسوم على مواده الخاصة إذا تم استخدامها في خارج سياق الاتفاقية.

وكثيرا ما يستخدم التراكم الثنائي في سويسرا مثلا في صناعة المنسوجات والآلات، وكذلك في قطاع الصلب. وبالنسبة للمنتجين في سويسرا سيكون من الصعب للغاية تلبية قواعد المنشأ الخاصة بـ PEMC، حيث أن الأساس الصناعي يعتمد على إنتاج ذو قيمة مضافة عالية بدلا من إنتاج سلع وسيطة مثل سبائك الحديد/ ألواح الصلب أو الخيوط أو الأقمشة المعتادة (بينما الإنتاج المتخصص بالتأكييد موجود). ومع ذلك فإن قواعد المنشأ تتطلب بالضبط قدرات إنتاج خام من خلال الحد من المدخلات لإنتاج الفولاذ المجدول او الملفوف مثلا أو أنها تتطلب درفلة ساخنة، الأمر الذي يتطلب مصنعا للصلب. ويعني التراكم الثنائي أيضا أن المواد المستخدمة تعود إلى نفس الدولة الشريكة، أي الإتحاد الأوروبي.

### مثال:

لا يزال إنتاج الصلب حساسا في منطقة PEMC، وبالتالي تظل قواعد المنشأ مقيدة نسبيا وتتطلب عملا كبيرا على المواد الخام المستوردة للحصول على حالة المنشأ. عموما تقوم مصانع الصلب باستخراج الحديد من مواد (خام الحديد) وإنتاج سبائك ثقيلة وخشنة. ويمكن تصنيع الكثير من المنتجات من الفولاذ من هذه السبائك ومعظمها يتم لفها بشكل مسطح لعدة استخدامات.

تبدو قواعد المنشأ للمنتجات المدرفلة على النحو التالي: بنود النظام المنسق ٧٢٠٨ إلى ٧٢١٦: المنتجات المسطحة والقضبان والزوايا والأشكال والمقاطع من الحديد أو الفولاذ غير السبائكي.

"التصنيع من سبائك أو أشكال أولية أخرى من البند ٧٢٠٦" وهكذا يكون منتج المنتجات المسطحة مكلف باستخدام السبائك لإنتاج منتجاته المسطحة. وبفضل تصنيف النظام المنسق تتطلب قواعد المنشأ أساسا أن يتم تسخين السبائك في فرن، ثم تسخن لتدريج الى التشكيل. وهذا يتطلب من المنتجين أن يكون لديهم أفران مكلفة وعمليات إنتاج شاقة. ولا يملك المنتجون في سويسرا خيارا لتكوين الأفران المكلفة للغاية، وستكون باهضة وتكلف الكثير من الطاقة لتسخين سبائك الفولاذ المدرفلة. في الظروف العادية يستورد المنتجون السويسريون المنتجات المسطحة الدقيقة من الصفائح المسطحة تقريبا من إيطاليا. ويعملون المزيد المدرفلة على البارد من الألواح الحديدية المصنفة بالفعل في النظام المنسق ٧٣٠٨-٧٢١٦، إلى منتجات محددة. وعادة ما يتم تصدير المنتجات النهائية إلى المجمعات الصناعية في ألمانيا التي تحتاج إلى صلب عالي الجودة ودقيق.

المشكلة؟ أن المنشأ لا يمنح للدرفلة على البارد وحدها، حيث سيطلب من المنتجين السويسريين درفلة منتجاتهم على الساخن (وبالتالي يجب تصنيف المدخلات المستوردة في النظام المنسق HS ٧٣٠٦ أو أقل). فيطرح السؤال المناسب: هل فقدت كل شيء، ما الذي ينقذ الأصل المنشأ السويسري؟ التراكم الثنائي هو الحل لقواعد المنشأ التقييدية. قد يستخدم المنتجون السويسريون الفولاذ المدلفن المسطح من إيطاليا (منشأ هنا) في إنتاجهم الخاص، ومن خلال التراكم الثنائي يعتبرون الصلب الإيطالي ملكا لهم. نظراً لأن الدرفلة على البارد هي عملية فيزيائية وهي تتجاوز الحد الأدنى من التشغيل وتعطي المنشأ السويسري للمنتجات المدرفلة المسطحة والتي يتم تصديرها لاحقا إلى ألمانيا، ولكن فقط من خلال تطبيق التراكم الثنائي.

يفضل التراكم الثنائي أيضا بحكم التقارب الجغرافي للشركاء التجاريين، فكلما زادت المسافة زادت التحديات والتكاليف اللوجستية. في حالة الأردن من غير المحتمل أن يكون استيراد الفولاذ من إيطاليا مجددا اقتصاديا، ولفه درفلته على البارد في الأردن وإعادة تصديره إلى ألمانيا.

ولا يمكن تعويض ارتفاع تكاليف النقل إلا عن طريق إنتاج ذا قيمة عالية في الأردن، وتفضل أنماط الإنتاج الأخرى مثل الصناعة اليدوية الراقية كأثواب الزفاف أو بدلات الزفاف لمتجر في باريس ومصنوعة في الأردن من الأقمشة الإيطالية.

## ٢,١,٤ التراكم القطري

قام الإتحاد الأوروبي (وكان لا يزال يضم ١٢ عضوا ثم ١٥) في التسعينيات بتوسيع شبكة الإتفاقيات الثنائية بشكل كبير، وخاصة مع دول أوروبا الشرقية (بولندا وجمهورية التشيك والسلوفاك والمجر..الخ) - دول اتفاقية CEFTA السابقة.

وخلصت كل من دول إفتا EFTA الى إتفاقيات تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية مماثلة لتلك التي مع دول CEFTA. وهكذا أصبح للإتحاد الأوروبي وكذلك إفتا اتفاقات مع نفس البلدان الشريكة، وكذلك شكلت دول (CEFTA) منطقة مشتركة. وخلال تلك الأوقات كان هناك حوالي ٢٥ اتفاقية فيها مجموعات متميزة ومنفصلة من قواعد المنشأ. والمشكلة الأكبر أن قواعد المنشأ كانت دقيقة معروفة تماما بأنها تقييدية في كل اتفاق، ولم يكن هناك رابط بين تلك الإتفاقيات. فاشتكى الصناعات ليس فقط من قواعد المنشأ التقييدية هذه، بل وأيضا أن قواعد النقل المباشر كانت ضيقة التقييد للغاية، مما جعل من المستحيل إعادة توزيع المنتجات التي تنشأ بين دول CEFTA، ورابطة التجارة الحرة الأوروبية EFTA ، والإتحاد الأوروبي.

ولم يستطع التجار والمصدرين الاستفادة من أكثر من اتفاقية تجارة حرة، لا يمكن شحن السلع بين كل طرف على المستوى الثنائي، وينطبق نفس الشيء إذا تم تطبيق التراكم الثنائي. ومن المؤكد أن المنتجات ستكون غير مؤهلة لتلبية أي من قواعد المنشأ لإتفاقيات أخرى. وهكذا، كانت الإتفاقيات موجودة لكن استخدامها في الواقع كان محدودا.

ولدت فكرة عبقرية تسمى "التراكم القطري". وتم ادخالها في عام ١٩٩٦ في بروتوكولات المنشأ لعموم أوروبا. ويتيح التراكم القطري استخدام المواد (وحتى المنتجات) من أي بلدان شريكة، وبالتالي خلق نوع من "سوق المنشأ الفردي". كما أنها خلقت استثناء لقاعدة النقل المباشر مما يسمح بشحن البضائع الأصلية من أي بلدان شريكة إلى شريك آخر.

كما قام الإتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الاوروية EFTA بتوسيع شبكتها نحو دول البحر المتوسط. ومرة

أخرى واجه الإتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية شبكة واسعة ومتنامية من إتفاقيات التجارة الحرة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي ودول الرابطة وجزر فارو وتركيا ودول البحر المتوسط المشاركة في عملية برشلونة. في الوقت الحاضر يرتبط الإتحاد الأوروبي بأكثر من ٦٠ اتفاقية تجارة حرة في المنطقة الأوروبية متوسطة، ويمكن قول نفس الشيء عن دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية. **مع أو بدون PEMC فإن المفهوم الأساسي والحل وراء جميع العلاقات التجارية هو مرة أخرى "التراكم القطري" الذي يربط جميع الإتفاقيات.** ومع ذلك هناك تحذير من تطبيق التراكم اذ يجب أن يوجد ارتباط اتفاقية تجارة حرة يسمى "الهندسة المتغيرة". وللأسف فان التراكم القطري الواسع لPEMC ليس ممكنا دائما، لأن بعض الإتفاقيات مفقودة.

وبينما ستكون ممارسة التراكم الثنائي بالنسبة للأردن مع الإتحاد الأوروبي أو مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية صعبة لبعدها المسافة، فانه يعطي المزيد من الخيارات، حيث يمكن للمنتجين الأردنيين - إذا لزم الأمر الوفاء لتلبية بمعايير قواعد المنشأ ذات الصلة - الحصول على المدخلات من شركاء ي منطقة تجارة حرة مثل مصر ولبنان أو تونس. والتراكم القطري يمكن السلعة من التأهل بموجب PEMC على أنها منشأة في الأردن وبمنحها معاملة تفضيلية عند تصديرها لأوروبا. وبالتالي فإن عامل بعد المسافة ينطبق مرة واحدة فقط بدلا من مرتين.

وبسبب المسافة والعبء الإداري، ينطبق التراكم في الغالب على القرب (إيطاليا - سويسرا - ألمانيا مثلا) أو عندما تكون قواعد المنشأ صارمة وكذلك عندما تكون تعريفات الاستيراد مرتفعة. يمكن العثور على هذه التركيبة قبل كل شيء في قطاع المنسوجات، لذلك يمكن إيجاد معظم أمثلة التراكم القطري في قواعد المنشأ الخاصة بالمنسوجات.

#### أمثلة للتحقق، إذا أمكن تطبيق التراكم القطري: ملاحظة يوجد مثال مشطوب يجب وضعه وترجمته.

الملابس (الفصل ٦٢ - من النظام المنسق): من المعروف أن قواعد المنشأ في قطاع المنسوجات مقيدة نسبيا (باستثناء: اتفاق Jordac compact بين الإتحاد الأوروبي والأردن وبموجب قواعد المنشأ العادية لPEMC، تتطلب قواعد المنشأ الخاصة بالمنسوجات عادةً خطوتي إنتاج للحصول على منشأ تفضيلي. فإذا استورد الخياط في الأردن قماشاً من الصين وأنتج بدلة في الأردن فلن يفي بقواعد المنشأ لPEMC، بل يلزم أن يبدأ الإنتاج من الغزل

أو القماش غير المطبوع (بشروط إضافية). وبالتالي لإنتاج بدلة أصلية سيحتاج الخياط لمصدر نسيج من منطقة PEMC. ويمكنه قص حجم النسيج الأوروبي المستورد وفقا لتصميمه وخياطة البدلة معا. وعندها يمكن اعتبار البدلة ذات منشأ بموجب قواعد المنشأ لPEMC (انظر أمثلة مشابهة فيما بعد تحت بند " قاعدة السماعية ".

#### ٣,١,٤ التراكم الكلي

في الوقت الحالي التراكم الكلي متاح فقط في إتفاقيات التجارة الحرة المختارة، أي المنطقة الاقتصادية الأوروبية ( EEA) وفي إتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب والجزائر وتونس. وفي إطار ميثاق الاستقرار مع شركاء منطقة البلقان الغربي (SAP صربيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وألبانيا وكوسوفو ومقدونيا الشمالية)، ويتوقع أن يشهد بروتوكول المنشأ إصدارا خاصا من التراكم الكلي.

ستقدم القواعد الإنتقالية المستقبلية لقواعد المنشأ مفهوم التراكم الكامل الكلي باستثناء المنسوجات والملابس. لكن وفقا لتقدير العلاقات الثنائية المحددة، يمكن للبلدان الإخطار بقبول التراكم الكلي للمنسوجات والملابس أيضا. وتأخذ الصيغة المحددة بعين الاعتبار احتياجات مختلف الأعضاء في اتفاقية PEM. والتراكم الكامل الكلي هو المطلب النهائي لتحقيق التكامل الاقتصادي ضمن منطقة التجارة الحرة، والمنطق فيها هو أن تحقق أعمق تكامل إقتصادي ممكن لسلاسل القيمة الإقليمية.

ولكن ما هو الفرق بين التراكم القطري والتراكم الكلي؟

كما ذكر سابقا يسمح التراكم القطري بالتراكم مع المواد الأصلية أو مع المنتجات ذات المنشأ من البلدان الشريكة. وبالتالي يجب أن تلبى المواد قواعد المنشأ في بلاد التصدير، وقبل تطبيق التراكم في البلد التالي لإنتاج السلعة، وقبل إمكان تصدير البضائع بموجب ترتيبات تفضيلية.

يذهب التراكم الكلي من ناحية أخرى خطوة أبعد من ذلك ويسمح للمواد والمنتجات شبه المصنعة وخاصة التي "بحال شبه ذات منشأ" بأن يتم شحنها بين الشركاء التجاريين. وبالتالي يتم شحن المواد غير ا المنشأ أو البضائع شبه المصنعة إلى الشريك التالي، لكن مع الإشارة بشكل محدد إلى أن هذا المنتج يحتوي على بعض المعالجة الإضافية التي يتم إجراؤها هناك. ومع هذه الفكرة سيحقق المنتج في البلد التالي صفة المنشأ للمنتجات المعنية. سيوضح المثال الوارد أدناه التأثير الجيد المحتمل للتراكم الكامل على نطاق أوسع.

لتسهيل تطبيق التراكم الكلي، تقدم القواعد الإنتقالية إقرار منشأ خاص، ويسمى "تصريح الموردين" (الملحق ا، المادة ٢٩). تم استخدام هذا التصريح منذ سنوات عديدة داخل الإتحاد الأوروبي للسماح للمنتجين في أحد أعضاء الإتحاد الأوروبي بتأكيد المنشأ لعضو آخر في الإتحاد. ولأن الإتحاد الأوروبي هو اتحاد جمركي، فلا يمكن إصدار أي شهادات منشأ داخل الإتحاد الأوروبي. فإن تصريح المورد يسد الفجوة ومن المتوقع الآن أن يفعل نفس الشيء أيضا في PEMC المستقبلية. ويفيد إعلان تصريح المورد لغرض الإفصاح عن التصنيع والتجهيز الذي وقع في البلد التي قدم منها المنتج أو المواد نصف المصنعة والتأكد من المحتوى للمنشأ المحلي، مما يسمح بالتالي للمنتج في البلد التالي لأخذها بعين الاعتبار عند الإيفاء بقواعد المنشأ. وهذا يساعد على جعل التراكم الكامل أكثر تيسيرا حتى الآن، فهو محدود بالمسافة وقضايا الثقة بين المشغلين. وأيضا فإن تخليص البضائع التي تمر بتراكم كلي في البلد التالي معقد إداريا أيضا للسلطات المختصة. وبإدخال تصريح الموردين يمكن حل هذه المشكلات.

في الوقت الحالي، يستخدم بعض أعضاء PEMC التراكم كلي في قطاع المنسوجات وفي قطاع الإلكترونيات والسيارات.

**مثال:** أحد أعضاء PEMC ، والذي لديه تراكم كلي في إتفاقيات ثنائية، له مجموعة صناعية متخصصة في المكونات الإلكترونية، ويصنعون لوحات إلكترونية بهدف تركيبها في التلفزيون والشاشات في الإتحاد الأوروبي. وهم يستوردون الدوائر والمكونات الإلكترونية من المصدر الوحيد المتاح في جميع أنحاء العالم، وهو الشرق الأقصى. يضيف تجميع الألواح التي سيتم تركيبها في أجهزة التلفزيون ما يقرب من ٣٠ ٪ من القيمة إلى اللوحة الإلكترونية النهائية، مقارنة بمدخلات الدول الثالثة التي لا تزال تمثل ٧٠ ٪ من القيمة. هل هذا كاف لمنح المنشأ؟ إذا لم يكن الأمر كذلك فكيف يمكنهم الاستمرار في العمل مع المتعاقدين من الإتحاد الأوروبي؟ ان قواعد المنشأ صارمة وتنص على ما يلي:

| رمز النظام المنسق | وصف المنتج   | الاعداد او المعالجة المطلوب إجراؤها على المواد من غير المنشأ لتحقيق صفة المنشأ   |
|-------------------|--|--|
| (١)               | (٢)  | (٣) (٤)  |
| ٨٥٢٩              | أجزاء معدة للاستعمال حصراً أو بصورة رئيسية مع الأجهزة الداخلة في البنود من ٨٥٢٥ إلى ٨٥٢٨:  |  |
|                   | أجزاء معدة للاستعمال حصراً أو بصورة رئيسية مع أجهزة العرض (الفيديو) أداة تسجيل أو إعادة توليد  | تصنيع لا تتجاوز فيه قيمة جميع المواد المستخدمة ٤٠٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع  |
|                   | مناسب للاستخدام فقط أو بشكل أساسي مع الشاشات وأجهزة العرض، وليس مع أجهزة استقبال التلفزيون، من النوع المستخدم فقط أو بشكل أساسي في نظام معالجة البيانات الأوتوماتيكي من البند ٨٤٧١ | تصنيع: - من مواد من أي بند ما عدا بند المنتج، و - ألا تزيد قيمة جميع المواد المستخدمة فيها عن ٤٠٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع   |
|                   | - غيرها  | تصنيع: لا تتجاوز فيه قيمة كافة المواد المستخدمة عن ٤٠٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع، وقيمة كافة المواد التي ليس لها صفة المنشأ المستخدمة لا تتجاوز قيمة كافة المواد ذات المنشأ المستخدمة |

## ٤,١,٤ "قاعدة المتبقي" في حالة التراكم

قد يبقى المنتجون الأردنيون الذين ينتجون مزيج من الأجزاء أو المواد قادرين على المطالبة بالمنشأ الأردني في تطبيق PEMC. في الواقع تخلق المادة ٣، الفقرة ٣، من الملحق ١ من PEMC، نوعاً من "قاعدة المتبقي"، لمنح المنشأ في حالة تجميع مواد مختلفة المنشأ معاً، ولكن عندما لا تتجاوز العملية في الأردن الحد الأدنى من العملية ( أي الخلط البسيط للمكونات المختلفة).  
يوجد مثال هنا مشطوب.

## ٢,٤ قاعدة السماحية ( PEMC الملحق ١، المادة ٥، الفقرة ٢) ( القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ٥)

و "فرصة ثانية" أخرى لتحقيق وضع المنشأ ما زالت أمام المنتج في الأردن هي "قاعدة السماحية". وكما اتضح سابقاً فإن قاعدة تغيير بند التعرفة بناء على النظام المنسق ليست مثالية وأحياناً لا يستطيع المنتجون تجنب استخدام المواد المصنفة بالفعل في نفس البند الخاص بالمنتج النهائي. إضافة أن بعض قواعد المعالجة قد تكون صارمة للغاية ويصعب الوفاء بها.

والقاعدة شارحة لنفسها، فهي تقدم سماحية في تطبيق قاعدة تغيير بند التعرفة. وتحدد قواعد المنشأ PEMC الحالية التفاوت المسموح به عند ١٠٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع. ولا تنطبق قاعدة السماحية على قواعد القيمة المضافة وبالتالي لا يمكنها تعديل النسبة المئوية الإجمالية لمواد الدولة الثالثة المسموح بها في المنتج. وإذا كانت قاعدة المنشأ تسمح بنسبة ٤٠٪ من المواد من غير المنشأ لا يمكن رفع هذا الحد، فنسبة ٤٠٪ هي الحد الأقصى المسموح به، ويمكن أن يكون أقل وليس أكثر.

**ملاحظة:** تنطبق قاعدة السماحية العامة على الفصول من ٥٠ إلى ٦٣ من النظام المنسق. بالنسبة لقطاع المنسوجات تحتوي الملاحظات التمهيدية قائمة القواعد على مستويات سماحية منفصلة اعتماداً على تكوين المواد والمنتجات المعنية. عادة تتراوح التفاوتات المسموح بها في قطاع المنسوجات من ٤ إلى ٨ إلى ١٠٪ فقط.

باختصار إن تجميع لوحة الدوائر الإلكترونية من المكونات الإلكترونية والرقائق واللوحات الإلكترونية المغمورة لا يضيف قيمة كافية لمنحها المنشأ. كما وضنا عندما لا يتم تحقيق المنشأ، إذا تم شحن لوحات الدوائر إلى الإتحاد الأوروبي فلا يمكنها المطالبة بالمنشأ ومن خلال مبدأ الامتناع، سيتم اعتبار ١٠٠٪ من قيمة لوحة الإلكترونيات على أنها من أصل بلد ثالث بالنسبة للمنتج في الإتحاد الأوروبي. لكن المنتج في الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مواجهة قواعد المنشأ الصارمة فهو يطالب بشكل لا محيد عنه بمنح منشأ لبعض المدخلات المعنية. وبدون هذه المساهمة الأصلية لم يكن ليحقق منشأ الإتحاد الأوروبي لأجهزة التلفزيون الخاصة به. بالنسبة للمنتج في الإتحاد الأوروبي هذا قرار صعباً، فعدم وجود منشأ يساوي عدم وجود تجارة مع مورديه.

وليس هناك بديل آخر، فليس هناك قاعدة تسامح سماحية لانقاذ المنتج. ولكن هناك تراكم كلي يوضح هذا المثال الآن أن التراكم الكلي قد يؤثر على البلدان ذات القدرات الإنتاجية المنخفضة والقيمة المضافة المنخفضة. والواقع الصناعي هو أن منتجي التلفزيون الذين يريدون تصدير أجهزة التلفزيون الخاصة بهم مرة أخرى على أنها ذات منشأ، يحتاجون من كل مكون بالإضافة إلى التجميع الخاص بهم أن يكون ذا "اسهاماً في المنشأ" وهم لا يحتاجون بالضرورة إلى مكونات ذات منشأ بالكامل، ولكن يحتاجون فقط إضافة في القيمة (أو المعالجة) على إنتاجهم الخاص.

يسمح التراكم الكلي الآن للمنتج العضو في PEMC بإرسال منتجاً من غير المنشأ ولكن يرسل من خلال التراكم الكلي مساهمته الأصلية بالمنشأ بالقول إنه قام بتجميع اللوحة الرئيسية لجهاز التلفزيون وأنه أضاف ٣٠٪ من القيمة إليها.

هذا البيان الصادر كتصريح من المورد سيسمح للمنتج في الإتحاد الأوروبي بالمستقبل بحساب هذه النسبة ٣٠٪ من تكاليف اللوحة على أنها قيمة مضافة. ومن ثم يمكن لأجهزة التلفزيون بذلك أن تتوافق مع منشأ الإتحاد الأوروبي ويتم تصديرها في PEMC باعتبار منشأها هو الإتحاد الأوروبي.

وستسمح القواعد الإنتقالية في المستقبل بخفض الحد الأدنى لمنح المنتجات منشأ، لكن التراكم الكامل سيكون خياراً جذاباً في حالة الأردن، لأنه يسمح باستغلال سلاسل القيمة الإقليمية مع استثمار أولي أقل وبالتالي، تكاليف إنتاج أقل.

وسترفع القواعد الإنتقالية السماحية إلى ١٥٪ في المستقبل. وستغير طريقة حساب التفاوت المسموح به لمعظم المنتجات الزراعية في الفصول ٢ و ٤ إلى ٢٤ (باستثناء المنتجات السمكية في الفصل ١٦). مع التركيز على سماحية قدره ١٥٪ من الوزن بدلا من القيمة، مقارنة بالوزن الإجمالي للمنتج. سيحتوي الملحق ١، الملاحظة ٦ و ٧، من القواعد الإنتقالية المتعلقة بمنتجات المنسوجات على سماحية مرتفع بشكل جيد لخلط مواد النسيج وكذلك على أساس النسب المئوية للوزن.

### مثال:

المنسوجات (نفس المثال السابق): كما ذكرنا سيحتاج الخياط في الأردن لإنتاج بدلة ذات منشأ إلى مصدر نسيج من منطقة PEMC ومن ثم يمكنه قص القماش وفقاً لتصميمه وخياطة البدلة معاً. عادة تحتوي البدلات أيضاً على بطانة داخلية غالباً ما يتم استيرادها أيضاً. يستورد هذا الخياط البطانة الداخلية من الصين، لكن قيمتها مقارنة بالسعر الإجمالي للتصنيع والنسيج الأصلي هي ٥٪ فقط من القيمة الإجمالية للمنتج.

تنص الملاحظة ٦ على ما يلي:

١-٦ حيثما وجدت إشارة في القائمة إلى هذه الملاحظة يمكن استخدام مواد النسيج (باستثناء البطانات والبطانات الداخلية) التي لا تفي بالقاعدة المنصوص عليها في القائمة في العمود ٣ للمنتج المصنع المعني بشرط أن تكون مصنفة في بند غير البند الخاص بالمنتج وأن لا تزيد قيمتها عن ٨٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع. [...]

ولأن البطانة الداخلية مستوردة من الصين فإنها ستحرم البدلة بأكملها من المنشأ الأردني، حيث لا يمكن تجميع البطانة الداخلية (كونها من الصين) ولا تتوافق مع قواعد المنشأ PEMC. لكن هل تساعد قاعدة السماحية؟ تحتوي الملاحظة التمهيدية ٦ على نسبة سماحية تبلغ ٨٪ والتي قد تكون طوق النجاة للخياط لأن البطانة الداخلية لا تمثل سوى ٥٪ من القيمة الإجمالية لبدلته. ولسوء الحظ قد يلاحظ القارئ المتأني عبارة "باستثناء البطانات والخطوط الداخلية". هذا يعني أن البدلة التي تستخدم مواد من دولة ثالثة من الصين لا يمكن أن تكون مؤهلة على أنها منشؤها الأردن. إحدى النصائح التي يجب تقديمها هي التحقق من أصل جميع المواد وقواعد المنشأ ذات الصلة

مسبقاً. وفي هذا المثال سيتعلم خياطنا الدرس ويطلب البطانات الداخلية من بلد PEMC.

وأفضل خيار للخياط هو التقدم للتأهل كمنتج في إطار ترتيب اتفاق Jordan Compact بين الإتحاد الأوروبي والأردن (انظر أيضاً الفصل ٦ لاحقاً) هذا البند الخاص قدم مجموعة بديلة من قواعد المنشأ التي تتطلب فقط عملية تصنيع من خطوة واحدة، وبالتالي عملية CMP (قص-تصنيع- تعبئة) يمكن أن تمنح المنشأ بالفعل على المنتج كله من النظام المنسق الفصل ٦٢. وبموجب الاتفاق بين الإتحاد الأوروبي والأردن فإن بدلة الخياط لدينا ستكون مؤهلة كسلعة أردنية المنشأ مصدرة إلى الإتحاد الأوروبي.

القواعد ذات التأثير غير المباشر  
على صفة المنشأ ومنح الأفضلية

0



## ١,٥ عمليات الاعداد او المعالجة غير الكافية (الحد الأدنى من العمليات) (PEMC الملحق ١، المادة ٦) (القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ٦)

**ملاحظة:** بالنسبة للمنتجات التي تم الحصول عليها بالكامل في الأردن، ليس هناك حاجة للتحقق من هذه القاعدة لأن المنتج ذات المنشأ الذي تم الحصول عليه بالكامل لا يمكن أن يفقد منشأه على هذا النحو بعد الآن. لكن هذه القاعدة ضرورية للتحقق أن المنتجات المصنعة التي تدمج مدخلات بلدان ثالثة تطبيق قواعد القائمة. يرجى ملاحظة أن هذه المادة تنطبق أيضا على تراكم المنشأ. وتراكم المنشأ يمكن فقط أن يمنح المنشأ الأردني إذا تجاوزت عملية الإنتاج في الأردن الحد الأدنى من العمليات.

والحد الأدنى من العمليات لا يمكن أن يمنح منشأ جديد لمادة مستوردة باستثناء القاعدة المتبقية المتبقية للتراكم. إن قاعدة العمليات او المعالجة غير الكافية تشير بشكل شامل إلى عمليات بسيطة محددة يتم إجراؤها عادة للحفاظ على المنتجات في حالة جيدة أو لتحسين المظهر.

### والعمليات الغير الكافية يعني من بين ما يعني:

- عمليات الحفظ لضمان بقاء المنتجات في حالة جيدة أثناء النقل والتخزين،
  - تفكيك وتجميع العبوات
  - الغسيل والتنظيف وإزالة الغبار وما إلى ذلك،
  - الكي أو ضغط المنسوجات ومواد المنسوجات،
  - عمليات الطلاء والتلميع البسيطة
  - تقشير الأرز وطحنه جزئيا أو كليا وتلميع وصلل الحبوب والأرز،
  - عمليات تلوين أو نكهة السكر أو تكوين كتل السكر والطحن الجزئي أو الكلي للسكر البلوري.
  - تقشير ونزع النوى والمكسرات والخضار.
  - الشحذ السن أو الطحن البسيط أو القطع القص البسيط.
- القائمة أعلاه ليست شاملة والمادة ٦ تحتوي أيضا على مزيد من التفاصيل. لكن لا يوجد حل سهل يمكن تقديمه للعديد من خيارات المعالجة أو التصنيع يحدد الكثير من القليل. تشير بعض الأدبيات إلى "عمليات مفك البراغي" البسيطة في إشارة إلى حقيقة أن تركيب الخزانة ليس في الحقيقة عملية جوهريّة. وبالمثل يعتبر البعض تجميع السيارة من جميع مكوناتها من هذه العمليات بينما التكنولوجيا الحديثة

قد تتجاوز هذا التعريف. ومرة أخرى كلمة "بسيطة" مثيرة للشك، فإذا كان منتج في الأردن مثلا أضاف جزء ذات منشأ أردني في التجميع أو استثمار في الات باهظة الثمن، فمن الممكن أيضا أن تتجاوز عملية التجميع أو مفك البراغي إلى أبعد من عملية الحد الأدنى.

يُنصح المنتجون في حالة الشك بالتحقق مسبقا من سلطاتهم المختصة فيما إذا كان إنتاجهم سيتجاوز الحد الأدنى من العمليات.

**مثال:** دعونا نركز ثانية على فوزان منتج المصنوعات الجلدية في معان. بالرغم أن إنتاج الحقائق الجلدية قد لا يثير تساؤلات حول الحد الأدنى من العمليات، إلا أن إنتاج الأحزمة الجلدية في نهاية المطاف يثير ذلك. ويمكن لفوزان أن يقرر أن الجلد المستورد مدبوغ وملون بشكل جيد مع بنية حبيبية مرغوبة بحيث يمكنه قطع الجلد بالطول وبيعه كحزام.

يمكن أن توصف هذه العملية بأنها "عملية قص بسيطة" لا توجد أدوات خاصة متضمنة ولا يوجد نمط قطع محدد. في هذه الحالة لن تقبل السلطة المختصة المطالبة بالمنشأ الأردني، رغم أن قطع الجلود في الأحزمة من شأنه أن يفي بقاعدة تغيير التعرّف. مرة أخرى فان قاعدة الحد الأدنى للعمليات صارمة وستستبعد منح المنشأ حتى في حالة التراكم.

## ٢,٥ مبدأ الإقليمية (PEMC، الملحق ١، المادة ١١) (القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ١٣)

لتلبية قواعد المنشأ يجب إجراء جميع العمليات أو المعالجات داخل الأردن دون انقطاع. قد تكون هناك ظروف تتطلب بعض المعالجة المحددة مهارات متوفرة فقط في بلد آخر. وبالتالي يحدث أن يقوم المنتجون أثناء خطوات الإنتاج الخاصة بهم بإحالة عملية واحدة إلى شركة متخصصة في الخارج. عادة لا يُسمح بمثل هذه العمليات طالما لم يكن المنتج ممنونا منشأ بالفعل قبل معالجته في الخارج. المادة ١١ صارمة نسبيا، لكنها تسمح ببعض المعالجة في الخارج بشكل استثنائي إذا كانت القيمة المضافة لا تزيد عن ١٠٪ من القيمة النهائية لسعر تسليم المصنع للسلعة النهائية. سيتم احتساب القيمة المضافة في الخارج كمدخلات من دول ثالثة في حالة قواعد القيمة المضافة.

ولتحديد لأراضي الأردنية تطبيق معاهدات الأمم المتحدة الدولية بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

**مثال:** "جوردان فارما" شركة تنتج مواد دوائية. لكن تنقصهم المعدات اللازمة لإنتاج كبسولة حبوب منع الحمل. وبالتالي يتم تصدير الدواء بكميات كبيرة سائبة إلى المملكة العربية السعودية حيث يتم تفكيكها ووضعها بكبسولات وتعود كأقراص إلى الأردن للتحكم النهائي والتعبئة (بأنبوبات). فالدواء السائب بدون شك منشأه الأردن. لكن ماذا عن الكبسولات؟

بالنسبة لـ "جوردان فارما" فان الكبسولات لا تعتبر ذات منشأ عند عودتها إلى الأردن لأن السعودية ليست عضوا في PEMC. لكن (PEM) توفر خيارا لاعتبار العمليات الصغيرة خارج منطقة PEM أمرا مقبولا إذا كانت قيمة العملية في الخارج لا تتجاوز ١٠٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع. تحت القواعد الإنتقالية سيبقى هذا التسامح دون تغيير عن ١٠٪ من سعر تسليم المصنع.

## ٣,٥ النقل المباشر

١,٣,٥ النقل المباشر بموجب الاتفاقية الأورومتوسطية (PEMC) PEM، الملحق ١، المادة ١٢

ما زالت المادة ١٢ للنقل المباشر في اتفاقية PEM شرطا لازما بموجب PEMC. فالقاعدة نفسها صارمة تماما ولكنها تحوي بعض المرونة إذا كان المسار المبرر تجاريا لشحن المنتجات مختلفا عما يسمى بالطريق "المباشر". من الواضح أن الجمارك الأوروبية ستتساءل على الأرجح عما إذا كان سيتم شحن منتج أردني المنشأ وعبره عبر روسيا. عادة ما تفترض سلطات الجمارك أن البضائع سيتم شحنها عبر العقبة ثم تمر بقناة السويس وتصل إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.

الطريقة الأفضل لإثبات أن الشحن العابر غير المعتاد يفي بشرط هذه القاعدة هو ما يسمى بـ "شهادة عدم التلاعب" الصادرة عن سلطات الجمارك في بلد العبور (هذا نموذج شائع منصوص عليه في اتفاقية كيوتو). وعلى المصدر أيضا عند اللزوم تبرير طريق النقل غير المألوف.

استثناء كبير من قواعد النقل المباشر هو التراكم PEMC. لا يسمح التراكم في PEMC بإستيراد وإعادة تصدير المواد للتصنيع فقط، بل هو ينظم قبول البضائع ذات المنشأ التامة الصنع من أطراف أخرى، وبالتالي يقدم فعلا شروط "الإتحاد

الجمركي" على حد سواء لحرية حركة البضائع (طالما أنها نشأت في أحد أعضاء (PEMC).

بشكل عام إذا أكدت جمارك البلد المستورد عدم إستيفاء قاعدة النقل المباشر، فقد ترفض المعاملة التفضيلية. وبالتالي فإن النقل المباشر لا يقل أهمية عن تلبية قواعد المنشأ نفسها وإثبات المنشأ المطلوب.

٢,٣,٥ قاعدة النقل بموجب القواعد الإنتقالية (القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ١٤)

تتغير القواعد الإنتقالية المستقبلية بشكل جذري مع قاعدة الشحن المباشر الصارمة وستركز على "عدم التغيير"، وبعبارة أخرى تسمى أيضا "عدم التلاعب".

تريد القاعدة التأكد كما في السابق أن المنتجات التي تغادر الأردن هي نفسها التي ستصل إلى بلد المقصد والتي ستطالب بمعاملة تفضيلية. مع الاعتراف بالممارسات التجارية العالمية، تعترف القاعدة بأن الشحنات قد يتم نقلها بشكل غير مباشر بل ويمكن تقسيمها في الخارج. وفي حالة تجزئة الإرسالية سيتعين على المصدر في الأردن التقدم بطلب لإثبات جديد للمنشأ مع ذكر الكميات الجديدة وبلد المقصد.

الشرط الأساسي هو أن تخزين المنتجات أو الشحنات وتقسيم الإرساليات يتم تحت إشراف جمركي في الدولة (الدول) الثالثة. وفي حالة الشك حول هوية المنتجات قد يطلب البلد المستورد المزيد من الأدلة، بخلاف وثائق الشحن والاستيراد الحالية. وقد يكون هذا تأكيدا من سلطات الجمارك يُسمى أيضا "شهادة عدم التلاعب" هذه الشهادة هي نموذج منصوص عليه في اتفاقية كيوتو المعدلة وينبغي أن تكون معروفة جيدا لجميع أعضاء الاتفاقية المذكورة. يمكن أن تكون الأدلة الأخرى عقود البيع أو النقل أو أدلة أخرى مثل الرقم التسلسلي على المنتجات أو العبوة.

## ٤,٥ المعارض (PEMC، الملحق ١، المادة ١٣) (القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ١٥)

كإستثناء لمبدأ الإقليمية أيضا يمكن بيع المنتجات مباشرة من المعرض (في ظل ظروف معينة ومتطلبات وثائقية).

من الممكن أن يقدم منتج أردني منتج المبتكر في معرض تجاري في جنيف، سويسرا. عادة يُفترض أن البضائع في المعارض التجارية الرسمية تخضع للرقابة الجمركية ولا تخضع للتداول الحر هناك. وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل قواعد المنشأ PEMC تسمح بالبيع المباشر لتلك المادة مثلا

إلى عميل ألماني. بشكل إستثنائي يمكن للمنتج الأردني طلب الحصول على إثبات المنشأ الضروري في الأردن أثناء وجود المنتج بالفعل في جنيف. وبالتالي ليس من الضروري أن يعيد المنتج منتجه إلى الأردن لإرساله مرة أخرى إلى ألمانيا، حيث حيث تكون تكاليف الشحن باهظة.

## 0,0 استرداد الرسوم الجمركية

1,0,0 استرداد رسوم الاستيراد (PEMC، الملحق 1، المادة 14 و 30)

الاسترداد هو إعادة رسوم الاستيراد على المواد المستوردة والتي يتم دمجها في خطوة الإنتاج في الأردن، وإعادة تصديرها كمنتج. يسمح قانون الجمارك للمصدر حينما يغادر المنتج بأكمله الأردن للمرة الثانية أن يطالب باستعادة الرسوم المدفوعة عند استيراد المواد المستخدمة.

لكن إتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية غالباً ما تحتوي على الحظر المطلق لاسترداد الرسوم على المنتجات التي يطالب بأن تعامل معاملة تفضيلية. وPEMC ليست مستثناة من ذلك. وأعضاء الإتحاد الأوروبي ودول رابطة الافتا وتركيا وبعض الشركاء الآخرين من منطقة اتفاقية PEM لا يمكنهم منح استرداد الرسوم على الإطلاق. يُنظر إلى الاسترداد من الناحية القانونية أيضاً على أنه نوع من دعم الصادرات وبالتالي يُمنع بدها.

تحتوي المادة 14 من PEMC على بعض الاستثناءات من هذا البيان المطلق وتسمح ببعض الاسترداد في ظل ظروف خاصة، ولكن فقط لبلدان محددة. وهذا يجعل النص القانوني المتعلق باسترداد الرسوم قضية معقدة نوعاً ما.

الأردن مثلاً يطبق رد الرسوم الجمركية بموجب PEMC. و يمكن للاسترداد إرجاع كافة رسوم الجمارك لغاية 4% من قيمة المواد المستوردة لجميع الفصول الصناعية ماعدا المنسوجات. في فصل المنسوجات يبلغ الحد الأقصى 8%، وبالتالي إذا جمعت الجمارك الأردنية 20% على نسيج مستورد من الصين، فيمكنها منح استرداد بنسبة 12% فقط (20 ناقص 8).

في حالة الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي من جهة، والجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس وفلسطين، من جهة أخرى، يُسمح بالاسترداد في التجارة الثنائية البحتة، أي في حالة عدم تطبيق التراكم القطري ولم يتم إعادة تصدير المنتج من بلد الاستيراد إلى أي دولة أخرى في المنطقة. وبالتالي إذا استخدم الخياط الأردني قماساً من إيطاليا لإنتاج بدلة،

ثم قام ببيعها لاحقاً إلى مشرٍ في ألمانيا، فيحق للخياط المطالبة بالرسوم المدفوعة على القماش المستخدم.

المنتجات التي يتم إنتاجها في منطقة حرة، أي في العقبة، تخضع لاختبار الاسترداد أيضاً، وبالتالي إذا تم تصدير منتج من هذه المنطقة الاقتصادية الخاصة، يجب أن تدفع مواد الدولة الثالثة المستخدمة رسوماً مرة واحدة على الأقل، بالمعنى المقصود في المادة 14.

ويطرح أحياناً سؤال، عن إمكانية منح استرداد حتى بعد إصدار إثبات المنشأ. وفقاً لمذكرات تفسير قواعد PEMC، نعم، ممكن ولكن في ظروف معينة فقط. الحالات تشير في المقام الأول إلى رفض منح معاملة تفضيلية، وبالتالي قد يرغب المصدر بسحب المطالبة بالمعاملة التفضيلية وبدلاً من ذلك الحصول على استرداد على المواد المستوردة. مثل هذا الإجراء يمكن أن يعوض في نهاية المطاف فقدان التفضيلات.

2,0,0 الاسترداد بموجب القواعد الإنتقالية (القواعد الإنتقالية، الملحق 1، المادة 16)

سيتم إدخال تحول وتحرر كبير من خلال القواعد الإنتقالية. ومعظم فصول النظام المنسق ستسمح بالاسترداد. ونظراً لمخاوف بعض أعضاء PEMC، سيظل الاسترداد محظوراً على المنسوجات والملابس في فصول النظام المنسق 0- إلى 73، وهو أيضاً الهدف الرئيسي للمادة المعنية.

ولكن كما للمنسوجات والملابس، هناك خيار لمنح استرداد الرسوم الجمركية في حالة إقرار الطرف بقبول التراكم الكامل.

## 1,0 عناصر محايدة (PEMC، الملحق 1، المادة 10) (القواعد الإنتقالية، الملحق 1، المادة 11)

تضمن القاعدة أن يكون تحديد المنشأ يركز على المنتج الرئيسي. وتنص على أن منشأ الآلات المستخدمة للإنتاج والعناصر الأخرى التي لا يُقصد دمجها في المنتج، لا تؤخذ في الاعتبار.

ولا يتم تجاهلها تماماً، فكما في حالة قاعدة القيمة المضافة قد تدخل هذه العناصر المحايدة في حسابات الأسعار لحساب سعر المنتج تسليم باب المصنع.

**مثال:** لا يحتاج منتج الخيار لتحديد مصدر المياه لأغراض الري أو السماد المستخدم أثناء نمو النبات. تتطلع قواعد المنشأ فقط إلى الخيار نفسه.

ولا يتعارض استخدام قطاعة الزاوية الصينية مع منشأ الخزانة الفولاذية المصنعة في الأردن، ولا مثلاً الوقود أو الكهرباء المستخدمة أثناء التصنيع. ومع ذلك، إذا كانت الشركة المصنعة ستستخدم قضبان اللحام من الصين، فيكون ذلك أحد مكونات الدولة الثالثة. والحقيقة هي أن اللحام ستحلل إلى سائل أثناء اللحام، ثم يتصلب ويتكامل مع المنتج. وينطبق نفس الشيء إذا استخدم البراغي والصواميل من بلد ثالث لاصلاح الخزانة.

## 7,0 قواعد المنشأ التي تتبع النظام المنسق (HS)

1,7,0 وحدة التأهيل والتغليف (PEMC، الملحق 1، المادة 7) (القواعد الإنتقالية، الملحق 1، المادة 9، الفقرة 1 و 2)

عادة ليس من الصعب تحديد المنتج كما هو مكتوب، وكذلك وحدة التأهيل تنص على أن كل بند يؤخذ بمفرده لغرض تحديد المنشأ.

إذا كان لدى المصدر فاتورة تغطي 10 منتجات مختلفة وتقدم بطلب للحصول على منشأ أردني لكل منها فيجب أن يفي كل منتج بقواعد المنشأ المعمول بها بشكل يمكن التحقق منه. لا يوجد منشأ عام لشحنة أو حاوية كاملة، يتم تحديد المنشأ من خلال البند الفردي (بغض النظر عن الكمية المدرجة).

مع ذلك أحياناً يضع النظام المنسق مجموعة من الأجزاء معا ويعتبرها بنداً واحداً. في هذه الحالة على المصدر أيضاً أن يحدد منشأ واحد للتركيبية الكاملة من التجميعات الفرعية. مثال، قررت الشركة المصنعة للسيارة تصدير مركبة غير مجمعة بشكل أجزاء ليتم تجميعها في مركبة كاملة في بلد الاستيراد المعني وبيعها هناك. إذا شحن المنتج مثل هذه الوحدة المفككة كلياً فإن النظام المنسق يصف مثل هذا التركيب للأجزاء كتصنيف السيارة، وليس كأجزاء. في هذه الحالة يجب أن تتبع قواعد المنشأ للنظام المنسق وأن يحدد منشأً واحداً للشحنة بأكملها.

وبالمثل، بموجب نص المادة التفسيرية 0 من النظام المنسق يتم تضمين التعبئة والتغليف مع المنتج لأغراض التصنيف، كما يتم تضمين ذلك لأغراض تحديد المنشأ.

2,7,0 الملحقات الاكسسوارات وقطع الغيار والأدوات (PEMC، الملحق 1، المادة 8) (القواعد الإنتقالية، الملحق 1، المادة 9، الفقرة 3)

الاكسسوارات وقطع الغيار والأدوات التي يتم تضمينها في حساب ثمن المعدات والآلات والأجهزة أو المركبة يتم اعتبارها مدرجة تحت أصل المنتج نفسه. تتبع قاعدة التصنيف الخاصة بالاكسسوارات وقطع الغيار والأدوات التي يتم تضمينها عادةً مع منتج معين، مثل طابعة ليزر (مجموعة واحدة من الخراطيش).

**مثال:** المركبات عادة ما تحمل قطع الغيار بشكل عجلة احتياطية ومجموعة أدوات صغيرة ورافعة سيارة. هذه الملحقات الثلاثة تشبه في الواقع العنصر المحايد ويتم تجاهلها في تحديد المنشأ (مع ذلك ستدخل في سعر البيع).

3,7,0 تكوين المجموعات (PEMC، الملحق 1، المادة 9) (القواعد الإنتقالية، الملحق 1، المادة 10)

فقط 10% من المواد من غير ذات المنشأ من سعر المنتج تليم باب المصنع السابقة يسمح بها في المجموعات. قاعدة المنشأ في هذه الحالة ضرورية لاتباع أحكام النظام المنسق، القاعدة العامة 3.

إذا لم تكن المجموعة "مجموعة" وفقاً للنظام المنسق، يجب أن تؤخذ كل مادة بمفردها. هذا ينطبق على الأغراض الجمركية وكذلك لتحديد المنشأ. وبالتالي فإن مجموعة واسعة من السلع المختلفة ليست مجموعة إلا إذا حدد النظام المنسق خلاف ذلك.

### أمثلة على المجموعات:

- حقيبة إسعافات أولية لسيارة أو دراجة نارية.
- مجموعة مستحضرات التجميل (مجموعة أصناف مختلفة من نفس الماركة، عطر وشامبو وبلسم ولوشن وصابون وعبوة خاصة).
- طقم اللوازم المدرسية (أقلام ومبراة ومسطرة وورق وممحاة ودفتر ملاحظات).

## ٨,٥ الفصل المحاسبي (PEMC)، الملحق ١، المادة (٢٠) (القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ١٢)

يجلب المنتجون أحيانا مدخلات متطابقة من بلدان مختلفة. يمكن أحيانا أن يكون لهذه المواد منشأ وأحيانا لا. لنفترض أن المنتج سيخزن كل تلك المواد المتطابقة، أي البوليمرات لإنتاج المواد البلاستيكية في حاوية واحدة. في الظروف العادية، بمجرد عدم تحديد منشأ المادة بأمان ١٠٠٪، تعتبر هذه المواد مواد بلد ثالث. وبالتالي فإن خلط المنشأ من خلال خلط المواد أمر محفوف بالمخاطر، ويمكن أن يبطل ميزة المنشأ لبعض المدخلات. وللحصول على سجل نظيف يحتاج المنتجون إلى فصل المدخلات وفقا لمنشأها.

حتى PEMC تدرك أن فصل المواد هكذا مكلف ويقدم حلا واحدًا وهو الفصل المحاسبي. وهذا يعني، بمجرد موافقة السلطة المختصة يمكن للمنتجين خلط المواد المتطابقة ماديا في مخزن أو حاوية واحدة. سيحدث فصل الأصل في نظام المحاسبة. يجب أن تكون المواد ذات المنشأ وغير ذات المنشأ من نفس النوع والجودة التجارية وكذلك لها نفس الخصائص التقنية والفيزيائية.

وهكذا يتعين على الشركة إثبات أن لديها إدارة فعالة لمخزون المواد المستخدمة في التصنيع. ويتعين عليها تطبيق مبادئ المحاسبة الجيدة (GAP)، مثل (البضاعة الداخلة أولا تصرف أولا) FIFO أو (البضاعة الداخلة أخيرا تصرف أخيرا) LIFO. ولا يمكن للشركات تبديل النظام خلال الفترة المحاسبية (عادة سنة واحدة) بناءً على رغبتهم الخاصة، ويمكنهم القيام بذلك فقط بعد موافقة السلطة المختصة.

تريد القاعدة تسهيل إدارة المخزون ولكن في نفس الوقت تجنب نوعا من "التسوق بالمنشأ" حيث تقوم الشركات بالتبديل والمبادلة بناءً على احتياجاتها من المدخلات. وهذا الأخير ممنوع.



اتفاقية (Compact) بين الاتحاد  
الأوروبي والأردن

٦

CUSTOMS

## ١,٦ فرصة عظيمة للمصدرين الأردنيين من عام ٢٠١٦

أوضحت الفصول السابقة بشكل جيد أساس وفهم المخطط الأوروبي لقواعد المنشأ. إضافة إلى الأمثلة المقدمة التي تشير إلى قواعد المنشأ الأوروبية بأنها مفيدة ويصعب تليتها، وخاصة في مجال المنسوجات والملابس، ولكن أيضا في قطاع الآلات.

وشددت الحكومة الأردنية في كثير من الأحيان على أن قواعد المنشأ PEMC ليست مناسبة للبلدان الأصغر التي لديها أساس صناعي محدود، وليس لديها ميزة القرب الجغرافي للتجارة مع أوروبا.

وافق الاتحاد الأوروبي فقط من دون أي شركاء PEMC الاخيرين في عام ٢٠١٦ على منهجية جديدة تحت مظلة الالتزام بدعم الأردن والمساعدة في تخفيف أزمة اللاجئين من خلال فرص العمل التي تقدم لكل من القوى العاملة الأردنية والسورية.

والقواعد المطبقة للمنشأ لم تشمل شيئا جديدا، بل استوحى الإتحاد الأوروبي من تجربته في نظام الأفضليات المعمم ونقل القواعد المتحررة للمنشأ للبلدان الأقل نموا إلى الاتفاق بين الإتحاد الأوروبي والأردن. ساعدت قواعد المنشأ هذه البلدان الأقل نموا على زيادة صادراتها بشكل كبير الى الإتحاد الأوروبي. في حالة الاتفاق بين الإتحاد الأوروبي والأردن، منح الإتحاد الأوروبي هذه القواعد فقط لـ ٥٢ فضلا من أصل ٩٧ فضلا من النظام المنسق.

وضع الإتحاد الأوروبي شروطا صارمة نسبياً يمكن بموجبها للمصدرين الأردنيين الاستفادة من قواعد المنشأ الأكثر تحررا. كانت أهم الشروط هي منح عدد كبير من تصاريح العمل للاجئين السوريين العاملين في الأردن، حيث يتعين على المصانع توظيف ما لا يقل عن ١٥٪ من قواهم العاملة من السوريين في العاملين الأولين من تطبيق الاتفاقية. ويجب أن يصل هذا المعدل الى ما لا يقل عن ٢٥٪ في السنة الثالثة، مع اقتصار الحيز المكاني على المناطق الاقتصادية الصناعية المعينة فقط. وكان على المصدرين الأردنيين أن يملوا بعدة عقبات إدارية للمطالبة بالمنشأ التفضيلي بموجب اتفاقية COMPACT ٢٠١٦ بين الإتحاد الأوروبي والأردن. وبالتالي بقي القرار غير شعبي.

## ٢,٦ الترتيبات الجديدة لاتفاقية كومباكت بين الإتحاد الأوروبي والأردن، ديسمبر ٢٠١٨

في عام ٢٠١٨، أقر الإتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية ووافق على تحرير المتطلبات الإدارية وتعزيز تغطية المنتجات. وبالتالي من خلال قرار جديد تم اتخاذه في ديسمبر ٢٠١٨، يمكن للمنتجين والمصدرين الأردنيين الاستفادة منها:

- **عقبات إدارية أقل:** مع خفض الإتحاد الأوروبي شروط استيفاء العمالة السورية لتصاريح العمل، وبالتالي عدم حاجة المصدرين للتحقق مرة أخرى مع وزارة العمل بعد الآن. تم الاتفاق على اعتماد معدل موحد لتوظيف ما لا يقل عن ١٥٪ من العمالة السورية داخل منشأة الإنتاج، خلال المدة الإجمالية للمخطط (حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٣٠) وحتى الوصول إلى الهدف العام لتوظيف السوريين بهدف التأكد أن المصنعين الأردنيين يمكنهم الاستفادة الكاملة من هذا المخطط. وعند تحقيق الأردن ما لا يقل عن ٦٠,٠٠٠ فرصة عمل قانونية وفعلية للاجئين السوريين، سيتم توسيع نطاق تغطية هذا القرار ليشمل جميع الإنتاج من المنتجات الأردنية التي يغطيها هذا القرار دون الحاجة إلى استيفاء شرط الشركة الخاص بتوظيف العمالة السورية داخل منشأة الإنتاج.
- **توسيع المخطط ليشمل كافة الأراضي الأردنية،** وبالتالي يمكن لجميع المنتجين والمصدرين الاستفادة من مزايا قواعد المنشأ المتحررة (في حدود فصول النظام المنسق المشمولة). وكذلك تم حذف القيود للمناطق التنموية الخاصة.
- **تمديد صلاحية النظام الجديد** حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٣٠، وبالتالي خلق حافز طويل الأمد للمصدرين للاستفادة من الظروف الخاصة.

**ملاحظة:** لا تحل قواعد المنشأ في الاتفاق بين الإتحاد الأوروبي والأردن محل PEMC ولكنها بديل آخر. بالتالي يكون لتقدير المنتج أو المصدر أن يختار مجموعة قواعد المنشأ التي يرغب باستخدامها. كما هو مذكور أعلاه فإن اتفاقية (COMPACT Jordan) صالحة فقط للتصدير إلى الإتحاد الأوروبي. وحيث أن قواعد المنشأ ليست مطابقة لنظام PEMC، فلا يوجد أيضا تراكم قطري قابل للتطبيق. من ناحية أخرى فإن قواعد المنشأ متحررة لدرجة أنه لا تجدي محاولة التجميع في معظم الحالات.

بالإضافة الى ذلك، فإن القواعد الإنتقالية المستقبلية في PEMC، رغم تشابهها مع قواعد المنشأ الخاصة باتفاق Jordan Compact، الا أنها لن تحل محل هذا الترتيب الخاص.

## ٣,٦ تسليط الضوء على قواعد المنشأ المتحررة

للمساعدة تم تخفيف قواعد المنشأ في فصول مختارة لما يسمى "الفصول الصناعية من النظام المنسق" وبالتالي فإن المنتجات الزراعية مستثناة بالكامل من اتفاق (Compact) بين الأردن والاتحاد الأوروبي والمهم أن ميزة قواعد المنشأ:

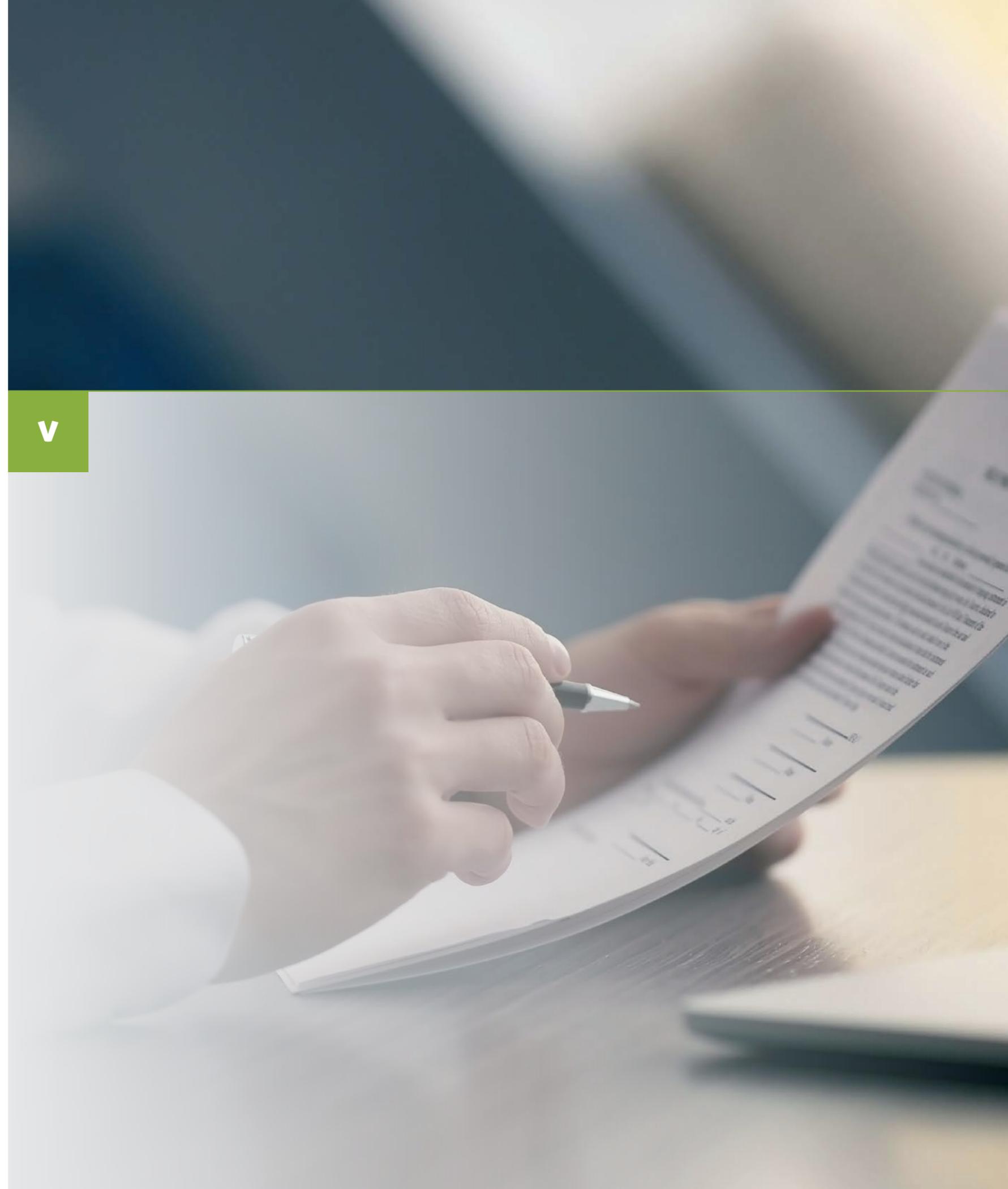
- **بشكل عام بالنسبة للفصول الـ ٥٢** المدرجة في النظام المنسق تم تخفيف قواعد المنشأ، بمعنى أنها أكثر تحررا مقارنة بـ PEMC، وأحيانا أكثر تحررا بكثير.
- **سمحت تسمح قاعدة القيمة المضافة البديلة** لمعظم الفصول بما يصل إلى ٧٠٪ من مدخلات الدولة الثالثة، محسوبة على أساس سعر المنتج تسليم باب المصنع. وبالتالي يجب أن تبلغ مساهمة الأردن في التصنيع ٣٠٪ أو أكثر من سعر تسليم المصنع. ولكن من المفيد التحقق من قواعد القائمة لمعرفة قاعدة المنشأ الدقيقة التي تطبق. مرة أخرى لم يتضمن اتفاق (Compact) بين الأردن والاتحاد الأوروبي جميع فصول النظام المنسق.
- **عملية (قص وتصنيع وتعبئة) CAP في المنسوجات والملابس:** بشكل عام يسمح التصنيع بخطوة واحدة جزئيا، وبالتالي يمكن لمنتجي الملابس، مثلا في الفصل ٦١ أو الفصل ٦٢، استيراد النسيج من أي بلد منشأ آخر والحصول على الملابس الأردنية الأصلية. أحدثت هذه القاعدة وحدها ثورة في قطاع التصنيع في أقل البلدان نموا مثل بنغلاديش أو ميانمار أو كمبوديا، ولكنها جذبت أيضا الكثير من الاستثمار في إثيوبيا مؤخرا. القاعدة هي بالتأكيد واحدة من أعظم الفرص للمنتجين والمصدرين الأردنيين أيضا.

**ملاحظة:** المنتجين الذين يرغبون في الاستفادة من هذه الفرصة الخاصة، يلزمهم تقديم طلب للحصول على رقم ترخيص من وزارة الصناعة والتجارة والتموين. إذا استوفى المنتج جميع الشروط اللازمة سيتم منح رقم تصريح. ويجب أن يظهر هذا الرقم في إثبات المنشأ المعني (انظر أيضا الفصل ٧ فيما بعد).

ولمزيد من التفاصيل حول ترتيبات اتفاقية (Compact) بين الإتحاد الأوروبي والأردن، يرجى طلب كتيبات معلومات من وزارة الصناعة والتجارة والتموين أو من غرفة الصناعة القريبة منك.

## القواعد والمتطلبات الإدارية

v



## ١,٧ الحصول على إثبات منشأ (PEMC)، الملحق أ، المادة ١٥ وما يليها) القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ١٧ وما يليها)

إذا كان المنتج متأكداً أن لديه منتجاً أصلياً فيمكنه التقدم بطلب للحصول على شهادة منشأ أو ما يسمى بشهادة الحركة (EUR.1) أو (EUR-MED) أيما كان الحال حسب الحالة. تصف PEMC بالتفصيل مخطط ولون وشكل شهادة المنشأ. تحتوي الشهادة أيضاً على نموذج الطلب المعني. ويلزم مقدم الطلب أن يقدم ليس استمارة الطلب بل مبررات المنشأ المطلوب.

ووفقاً بالنسبة للاتحاد الأوروبي إذا استفاد مصدر أردني من مخطط (Compact) بين الأردن والاتحاد الأوروبي فإن إثبات المنشأ يجب أن يحتوي على البيان التالي باللغة الإنجليزية:

'Derogation-Annex II(a) of Protocol 3 - authorisation number [granted by the competent authorities of Jordan]

استثناء من-الملحق ٢ (أ) من البروتوكول ٣ - رقم التفويض الممنوح من قبل السلطات المختصة في الأردن."

## ١,٧,١ شهادة المنشأ أو شهادة الحركة EUR-1 (PEMC، الملحق أ، المادة ١٦ والملحق IIIa) القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ١٧)

في الظروف العادية عندما يدعي المنتج أو المصدر في الأردن ويثبت أنه سيصدر منتجاً أصلياً ذات منشأ فإنه سيتقدم بطلب للحصول على شهادة حركة (EUR.1) وهذا يعني أن المنشأ ممنوح لأنه يقوم بتصدير منتج تم الحصول عليه بالكامل أو تم تحويله بشكل كافٍ بما يفرض بقواعد المنشأ الخاصة بـ PEMC. يجب وضع علامة تبرز الشروط الخاصة على الشهادة نفسها، عادة في المربع ٧ "ملاحظات".

يجب أن تتضمن القواعد الإنتقالية المستقبلية شهادة الحركة (EUR.1) البيان باللغة الإنجليزية "القواعد الإنتقالية" في المربع ٧. هذا البيان له تأثير كبير لأن قواعد المنشأ المعمول بها ستكون مختلفة بالإضافة إلى فترة صلاحية شهادة الحركة نفسها.

## ٢,١,٧ شهادة المنشأ (PEMC)، (EUR - MED)، الملحق أ، المادة ١٦ والملحق IIIa)

تلتزم شهادة المنشأ EUR - MED مطلوبة إذا كان المنتج أو المصدر يستدعي التراكم مع مواد ذات منشأ من منطقة PEM. الخيار الآخر هو أن يطلب المشتري شهادة منشأ EUR-MED. ان تكرار تقديم مجموعتين مختلفتين من شهادات المنشأ كان ضرورياً لأن بعض الدول في PEMC تتمتع بامتياز تطبيق قواعد إدارية مختلفة في ظروف معينة، أي منح استرداد جزئي. كما تعتمد عمليات إعادة الشحن أو استخدام المواد في منطقة الأورومتوسط أيضاً على استخدام شهادة منشأ EUR-MED. بالتالي يمكن أن يضطر المصدر الألماني أو السويسري إلى استخدام شهادة منشأ EUR-MED إذا كان المستورد الأردني سيستخدم المواد لإنتاج آلة، أو إذا كان المستورد سيبيع السلع إلى دولة PEMC. وبالتالي يجب على مشتري المواد في الأردن أن يكون لديه فعلاً "وعي بالمنشأ" حيث يجب أن يطلب النموذج الصحيح عند شراء مدخلاته. بدون تحديد فإن المصدرون السويسريون أو الألمان يميلون إلى إصدار (شهادة منشأ EUE-1) أو تصريح الفاتورة ذي الصلة.

ستقدم القواعد الإنتقالية خيار نظام تسجيل إلكتروني مماثل في PEMC. لكن النظام لا يحتوي على مزيد من التفاصيل حتى الآن، ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن PEMC لديه بالفعل نظام للمصدرين المعتمدين، والذين يصدرون تصريحات الفواتير وفي المستقبل "إثباتات المنشأ".

والأهم أيضاً أن PEMC ستحتفظ بشهادة الحركة EUR-1 إذا توضع القواعد الإنتقالية المادة ١٧ الفقرة ٤ كبدل بأن بإمكان البلدان تبني أنظمة لإصدار وإرسال وقبول إثباتات المنشأ (شهادات وتصاريح المنشأ) إلكترونياً.

بالرغم من عدم تنظيمها على وجه التحديد، يمكن للبلدان اعتماد أنظمة شهادات إلكترونية بحيث يمكن للمصدرين والمنتجين التقدم إلكترونياً لإصدار شهادات المنشأ. ونظراً لعدم قبول الشهادات التفضيلية الإلكترونية في الخارج بعد، ستصدر السلطات المختصة نسخة ورقية.

في غضون ذلك يمكن الإشارة إلى أن غرفة صناعة عمان قد أدخلت بالفعل نظام تطبيق إلكتروني أحادي الاتجاه. وبناءً على طلب الإلكتروني ستصدر الغرفة شهادة المنشأ الأصلية على الورق. وهذا ضروري حيث لا يوجد ارتباط بعد بوزارة الصناعة والتجارة والتموين وسلطات الجمارك ولا مع الدول المستوردة في PEMC.

ولغرض استخدام شهادة منشأ EUR-MED، يجب على المصدر الأردني الإشارة دائماً إلى "لا يوجد تراكم مطبق" أو "تراكم مطبق مع..." (وفي هذه الحالة الأخيرة، قائمة بجميع البلدان المعنية).

وتبسيط آخر ستقدمه القواعد الإنتقالية سيكون إلغاء شهادة المنشأ EUR-MED والسبب الرئيسي هو أن التمييز بين نظامين مختلفين قد عفا عليه الزمن مع إلغاء حظر الاسترداد ومع إدخال التراكم الكامل (باستثناء لقطاع المنسوجات كما أوضحنا).

## ٢,٧ رفع ظهور الإجراءات الإلكترونية (القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ١٧، الفقرة ٣ و ٤)

أطلق الإتحاد الأوروبي مخطط المصدر المسجل عام ٢٠١٥ في نظام الأفضليات المعمم الخاص به. وتوقع النظام تسجيل الشركات في البلدان المستفيدة من خلال وكالاتها المختصة في خادماً في الإتحاد الأوروبي. ويستبدل النظام على مدى السنوات الثلاث الماضية شهادة المنشأ باقرار المنشأ على الفاتورة.

## ٣,٧ تصريح الموردين (القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ٢٩)

كما تم وصفه باختصار تحت العنوان حول التراكم الكامل الكلي فإن نقل المعلومات من الشركة المصنعة لبلد ما إلى المنتج التالي في الخارج أثبت أنه يمثل تحدياً في الإتفاقيات القليلة التي عرفت التراكم الكامل الكلي بالفعل. لهذا الغرض اقترح الإتحاد الأوروبي تقديم نموذج تم استخدامه منذ فترة طويلة في التجارة داخل الإتحاد الأوروبي، لتأكيد منشأ المنتجات داخل الإتحاد الأوروبي (الذي هو إتحاد جمركي).

يكون تصريح المورد بمثابة دليل على العمل أو المعالجة التي تم إجراؤها في الطرف الذي تم فيه التصنيع الوسيط وحيث يتم الاحتجاج بالتراكم الكامل الكلي لإصدار دليل على المنشأ. ويجب أن يتم عمل الأقرار بالإضافة إلى الفاتورة، ومذكرة التسليم أو أي وثيقة تجارية أخرى، واصفاً السلع المعنية بتفصيل كافٍ لتمكن التعرف عليها.

وعندما يقوم المورد بانتظام بتزويد عميل معين بالسلع التي من المتوقع أن تظل عملية التشغيل أو المعالجة لها ثابتة لفترة من الوقت، فيجوز له تقديم إقرار تصريح مورد واحد

لتغطية الشحنات اللاصقة لتلك البضائع ("تصريح المورد طويل الأجل"). وهذا التصريح طويل الأجل يسري المفعول عادة لمدة تصل إلى عامين من تاريخ إصداره.

### ٤,٧ السلطات المختصة والتعاون (PEMC)، الملحق ١، المادة ٣١ وما يليها (القواعد الإنتقالية، الملحق ١، المادة ٣١ وما يليها)

عملية إصدار شهادات المنشأ طويلة إلى حد ما في الأردن، ولكنها تتأكد من أولاً من معرفة أفضل الشركات المقيمة في منطقة اختصاصها. وبالتالي يتعين على مقدم الطلب أن التقدم الى غرفة الصناعة أو التجارة المحلية. وعندما تؤكد الغرفة صفة المنشأ، تقوم وزارة الصناعة والتجارة والتموين في عمان أو فرعها في المحافظة المعنية بختم شهادة المنشأ. وعند التصدير تقوم الجمارك الأردنية بختم شهادة المنشأ عند تجميع جميع مستندات التصدير. والخطوة الأخيرة ضرورية أيضاً للإمتثال لمتطلبات PEMC.

تضمن السلطات المختصة في PEMC التعاون الإداري فيما بينها وبالتالي يحق لها التحقق من إثباتات المنشأ في بلد الإصدار.

### ٥,٧ الحصول على إثبات منشأ آخر (التصريح الذاتي) (PEMC)، الملحق ١، المادة ٢١ (القواعد الإنتقالية، الملحق ١، المادة ١٨)

تقدم PEMC تسهيلاً هو عبارة عن تصريح فاتورة للشحنات التي تقل عن عتبة ٦٠٠٠ يورو أو في حالة الأردن مبلغ ٤٦٦٢ دينار (اعتباراً من عام ٢٠٢٠، وقد يتغير حد القيمة على أساس سنوي).

ولا يلزم شهادة منشأ لأقل من هذا الحد ولا موافقة من السلطات المختصة، ويمكن للمصدر إضافة التصريح على فاتورته أو مستند تجاري آخر. ويجب أن تتبع الصياغة المعنى الدقيق كما هو مذكور في الملحق ١ من PEMC، المرفق الرابع. وفي حالة التراكم يجب الإشارة إليه في الإقرار كذلك. يُفقد بتقديم إثباتات المنشأ إلى سلطات الجمارك للطرف المستورد (PEMC، الملحق ١، المادة ٢٤) (القواعد الإنتقالية، الملحق ١، المادة ٢٥).

وليس من تغيير في الجوهر ولكن القواعد الإنتقالية ستصنف تصريح الفاتورة بأنه "تصريح منشأ".

### ٦,٧ المصدرين المعتمدين (PEMC)، الملحق ١، المادة ٢٢ (القواعد الإنتقالية، الملحق ١، المادة ١٩)

بالنسبة للمبالغ التي تزيد عن ٦٠٠٠ يورو، يجوز للسلطة المختصة في الدولة المصدرة أن تسمح للمصدرين بإصدار بيانات الفواتير (القواعد الإنتقالية: تصريح المنشأ) كذلك. وتؤدي عملية الموافقة إلى وضع "المصدر المعتمد" مع إصدار رقم التسجيل. ووضع المصدر المعتمد يبقى صالحاً حتى يتم إبطاله.

قد يبدو مخطط "المُصدّر المعتمد" مشابهاً ولكن ليس مطابقاً لمخطط "المشغل الاقتصادي المعتمد" (مثلاً برنامج القائمة الذهبية للجمارك الأردنية). الغرض من المصدر المعتمد بموجب PEMC هو فقط تسهيل إصدار إثباتات المنشأ ولا يتعلق بالإجراءات الجمركية الأخرى.

### ٧,٧ المبالغ المعبر عنها باليورو (PEMC)، الملحق ١، المادة ٣٠ (القواعد الإنتقالية، الملحق ١، المادة ٣٠)

بينما يتم التعبير عن جميع المبالغ في PEMC بعملة اليورو من المتوقع وجود آلية تحويل لضمان أن الأعضاء يمكنهم نشر أسعارهم بالعملة المحلية. وتبلغ السلطات المختصة مفوضية الإتحاد الأوروبي بالمبلغ المحول وتقوم المفوضية من جانبها بجمع ونشر المعلومات ذات الصلة، عادة على أساس سنوي.

### ٨,٧ الإعفاء من تقديم إثبات المنشأ عند الاستيراد (PEMC)، الملحق ١، المادة ٢٦ (القواعد الإنتقالية، الملحق ١، المادة ٢٧)

لتسهيل التجارة على النطاق الصغير تحتوي PEMC على حكم يعفي الشحنات الصغيرة من شرط تقديم إثباتات للمنشأ. ينطبق هذا على حالة أمتعة المسافرين (وبشكل أساسي على المبيعات السياحية) إذا كانت قيمة المواد أقل من ١٢٠٠ يورو. وينبغي أن يؤدي هذا إلى تفضيل المبيعات من المتاجر المحلية للسائحين، حيث قد تكون وارداتهم معفاة من الرسوم الجمركية (ولكن دون تأثير على الضرائب الداخلية كضريبة القيمة المضافة). وإذا اشترى السائحون بعض المنتجات والسلع الأردنية من المتاجر المحلية فلن

يحتاجوا إلى أي إثباتات للمنشأ بعد الاستيراد في الإتحاد الأوروبي أو رابطة التجارة الحرة الأوروبية على سبيل المثال. في حالة الطرود البريدية الصغيرة يتم تحديد حد القيمة عند ٥٠٠ يورو.

يجوز للمستورد في كلتا الحالتين التصريح عن المنشأ الأردني دون إثبات إضافي. ولكن لتجنب المسائلة يجب أن يكون لدى السائح فاتورة على الأقل. وكلا الحدين للقيمة غير مخصصين للشحنات التجارية. في الحالة الأخيرة يلزم إقرار تصريح الفاتورة (القواعد الإنتقالية: تصريح المنشأ).

### ٩,٧ الاستيراد على أقساط دفعات (PEMC)، الملحق ١، المادة ٢٥ (القواعد الإنتقالية، الملحق ١، المادة ٢٦)

بالنسبة للإرساليات الكبيرة من سلع معينة في قطاع الآلات يمكن تقديم شهادة حركة واحدة (EUR-MED) (EUR-MED) وفقاً للشروط التي وضعها العضو المستورد في PEMC (تطبيقاً للقاعدة التفسيرية العامة ٢ أ من النظام المنسق لكامل الإرسالية. يقتصر التطبيق على سلع معينة فقط ويتبع نفس المنهجية الذي إختاره النظام المنسق لأغراض التصنيف. ويمكن أن يثير تساؤلات عن البلد المستورد حيث يمكن شحن عدة حاويات في أوقات مختلفة، وجميعها مغطاة فقط وبنفس إثبات المنشأ.

### ١٠,٧ الاختلافات والاطخاء الشكوية (PEMC)، الملحق ١، المادة ٢٩ (القواعد الإنتقالية، الملحق ١، المادة ٢٨)

يجب ألا تؤدي الإختلافات الصغيرة والأخطاء إلى رفض شهادة المنشأ في البلد التالي إذا كان الخطأ لا يؤثر على منشأ المنتج أو يثير الشك حول صحة المعلومات المقدمة.

والخطأ المطبوعي في عنوان أو وصف هذا المنتج يمكن أن يكون خطأ رسمياً، بينما سيكون خطأ فادحاً إذا نصت الشهادة على أن مصرأ لبنان بدلاً من الاردن كبلد المنشأ. وكذلك يتجاوز الخطأ الرسمي إذا قدم اسم مختلف للمصدر دون الإشارة المناسبة إلى بوليصة الشحن والفاتورة. يتم التعامل مع الأخطاء الموجودة في العنوان بشكل مختلف قليلاً من بلد لآخر، بينما بعض دول المقصد قد تقبله وقد يطلب البعض الآخر التحقق من إثبات المنشأ إذا لم يمكن التحقق من العنوان من خلال المستندات الأخرى كبوليصة الشحن أو قائمة التعبئة.

### ١١,٧ الإصدار بأثر رجعي، التكرار والنسخ (PEMC)، الملحق ١، المادة ١٧ و ١٨ (القواعد الإنتقالية، الملحق ١، المادة ٢١ و ٢٢)

يمكن أن يكتشف المصدرون بعد تصدير المنتجات أنه كان ينبغي عليهم التقدم بطلب للحصول على شهادة منشأ تفضيلي، أو يحدث أن يتم فقدان المستندات أثناء الشحن، أثناء عاصفة أو أحداث غير عادية أو لمجرد أن وكيل الشحن فقدتها في الطريق. من المستحسن بالنسبة للمصدرين معرفة ما يقدمه مركز PEMC لبعض الراحة.

في حالة الحذف غير الطوعي يمكن إصدار شهادة حركة EUR / ١-EUR / EUR-MED بأثر رجعي، أي بعد تصدير المنتج (المنتجات). يجب أن يذكر في الطلب سبب الإغفال وقت التصدير. ويجب على سلطة الإصدار التحقق من المعلومات المقدمة وإصدار شهادة المنشأ وفقاً لذلك. يجب أن تذكر الشهادة بوضوح أنه "تم إصدارها بأثر رجعي" (المربع ٧). هذه الإشارة ضرورية لأن تاريخ إصدار شهادة المنشأ وتاريخ بوليصة الشحن لن يتزامنا مما يؤدي إلى التحقق اللاحق أو رفض منح التفضيلات. هذه الإشارة تتأكد من أن الدولة المستوردة تقبل شهادة المنشأ.

في حالة السرقة أو فقدان أو تدمير شهادة الحركة EUR / ١-EUR / EUR-MED، يمكن للمصدر في الاردن الطلب من الجهات المختصة نسخة مكررة تصدر على أساس وثائق التصدير الموجودة بحوزتها. وتوضع علامة واضحة على الشهادة الصادرة حديثاً بكلمة "DUPLICATE" مكررة (في المربع).

### ١٢,٧ التحقق والوثائق المؤيدة (PEMC)، الملحق ١، المادة ٢٧ و ٣٢ (القواعد الإنتقالية، الملحق ١، المادة ٣١)

هناك انتقادات لبعض الأدبيات بأن المطالبة بوضع المنشأ بموجب الإتفاقيات التفضيلية هو أمر مرهق ومكلف. وحاولت الدراسات إظهار أن التكاليف الإدارية للإمتثال لقواعد المنشأ قد تصل إلى ٤ ٪ من إجمالي تكاليف الشحنة المعنية (ولكن ذلك بموجب اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية، نافذاً).

بالطبع ميزة الحالة التفضيلية تأتي على حساب الإدارة، لكن يمكن للشركات تطبيق المبادئ المحاسبية الجيدة، وبذلك سيكون من السهل نسبياً عليهم إثبات المنشأ. وقد يكلف

التنفيذ أكثر قليلاً في البداية في احتياجات الوقت والمال، وفي النهاية حتى إعادة برمجة برنامج المحاسبة وإدارة المخزون.

كما توضح سابقاً من المهم التحقق إذا كان المنتج المُصدّر يحتاج إلى شهادة منشأ أم لا قبل متابعة الإجراءات الورقية. إذا كان المنتج يحتوي على صفر في المائة من رسوم الدولة الأولى بالرعاية فيمكن لأي منشأ مُصدّر المطالبة بتلك التعرفة، ولا توجد حاجة لتقديم طلب للحصول على شهادة منشأ. وإذا هناك رسوم مطبقة أكثر من نسبة ضئيلة عند الاستيراد في بلد المقصد، فلن يكون هناك في الواقع رسوم الدولة الأولى بالرعاية مطبقة، فمن المفيد بالتأكيد التقدم بطلب للحصول على شهادة الحركة EUR-، I-EUR MED وكذلك وتقديم الوثائق الداعمة.

ويمكن للسلطات المختصة أن تطلب "جميع الوثائق المناسبة" لإثبات صفة المنشأ للمنتجات المعنية وكذلك استيفاء المتطلبات الأخرى لاتفاقية PEM. قد تكون المستندات الداعمة (غير شاملة) - اعتماداً على الأنظمة الصادرة عن السلطات المختصة:

- فاتورة ووصف المنتجات
- وصف عملية التصنيع وادراج جميع المدخلات وتفاصيل خطوات التصنيع،
- إذا كان مصدر، يتم تقديم قدم الوثائق التفصيلية من المنتج في الأردن،
- إثبات منشأ يشهد على المنشأ المؤهل لبلد آخر عضو في PEMC.

قد تطلب السلطات أي معلومات إضافية تراها ضرورية للتحقق من أصل المنتجات المعنية أو، حسب الحال، القيام بزيارة المصنع لمزيد من التفتيش. ويلزم المصدرين في الواقع أن يشهدوا بأنهم سيقبلون بأي وقت تفتيش مواقعهم.

### ١٣,٧ الصلاحية والاحتفاظ ( PEMC )، الملحق أ، المادة (٢٣) (القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ٢٣ و ٣١، الفقرة ٤)

يرجى ملاحظة أن إثبات المنشأ يجب أن يكون **ساري المفعول لمدة أربعة أشهر** من تاريخ الإصدار في البلد الشريك المصدر من PEMC.

في حالة التكرار تأخذ النسخة المكررة التاريخ والصلاحية من شهادة المنشأ الأصلية وبالتالي لا يمكن للنسخة المكررة تمديد فترة الصلاحية.

يجب الاحتفاظ بكافة الإثباتات للمنشأ والمستندات الداعمة لمدة ٣ سنوات.

### ١٤,٧ خيارات عقوبات ما بعد التحقق (PEMC)، الملحق أ، المادة (٣٢) (القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ٣٤ و ٣٥)

يكون التحقق في الظروف العادية من السلطات المختصة كافياً وبمجرد استيراد المنتج إلى بلد المقصد لا يتم طرح المزيد من الأسئلة. ومع ذلك يجب حفظ جميع الوثائق، كما هو مكتوب سابقاً، لمدة ٣ سنوات من تاريخ تقديم الطلب.

وتعود هذه القاعدة إلى أن بعض البلدان تجري عمليات تحقق لاحقة على وارداتها وقد تختار عشوائياً بعض إثباتات المنشأ للتحقق اللاحق، حتى بعد عام أو عامين من تاريخ الاستيراد ( أي الإتحاد الأوروبي). وقد يتم استهداف بعض المنتجات بالتحديد لأن الدولة المستوردة لديها إجراءات تجارية مطبقة أو بناء على الشكاوى المقدمة من قبل المنافسين في بلدهم. في هذه الحالات سيسعى البلد المستورد للتحقق اللاحق من إثباتات المنشأ المقدمة وسيحيل الأمر للسلطات المختصة في الأردن. وبناءً على الوثائق المتاحة تقوم السلطات في الأردن بتحقيق أولي، وإذا كان لديها شكوك أيضاً يقوموا بالتحقق المناسب مع المصدر أو المنتج. وقد تطلب السلطة المختصة مزيداً من المعلومات أو تقوم بزيارة مقدم الطلب للحصول على جميع المعلومات اللازمة.

وعند التحقق من الأمر ستستجيب السلطات المختصة للتحقق اللاحق بالطريقة المناسبة.

تخص القواعد الإنتقالية مادة كاملة للتحقق من تصريح المورد أو تصريحات المورد طويلة الأمد. وفي هذه الحالة أيضاً قد يتم التحقق على أساس عشوائي أو بناءً على شكوك معقولة من السلطات المصدرة وأيضاً المستوردة.

### ١٥,٧ العقوبات الجزائية والإدارية (PEMC)، الملحق أ، المادة (٣٤) (القواعد الإنتقالية، الملحق أ، المادة ٣٦)

إذا أظهر التحقق أو ما بعد التحقق أنه تم الادعاء بالمنشأ بالخطأ فهناك عقوبات إدارية مختلفة. تقوم السلطات المختصة بما يلي:

- رفض إصدار شهادة المنشأ.
- سحب وإلغاء شهادة المنشأ الصادرة وإلغاء إقرارات الفاتورة الخاطئة.
- إبلاغ بلد المقصد وفقاً لذلك (بناءً على المساعدة

المتبادلة الواردة في PEMC.

- اتخاذ الإجراءات القانونية على النحو المتوخى في التشريعات الوطنية.

وقد يتخذ البلد المستورد أيضاً خطوات إضافية بشكل أساسي ضد المستورد ويضع منتجات محددة في قاعدة بياناته لإجراء مزيد من التحقق (بناءً على تقييم المخاطر). وهذا يعني أيضاً أن تطبيق العناية اللازمة أمر في غاية الأهمية بالنسبة للمصدر، وكذلك للحفاظ على علاقات جيدة مع المستوردين المحتملين. ومن المؤكد أن إرتكاب أي مخالفة سيقوض الثقة وفرص التجارة.

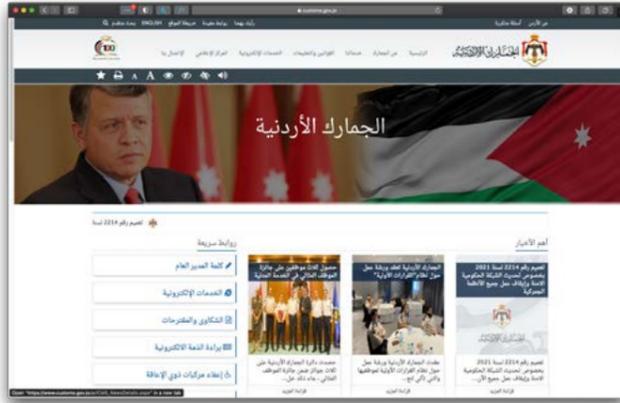
بالطبع بموجب القواعد الإنتقالية ستشمل هذه الإجراءات إقرارات المنشأ وإقرارات المورد.

## المؤسسات في الأردن



منطقة التجارة الحرة الأوروبية متوسطة دخول الأسواق التفضيلية وقواعد المنشأ الخاصة بذلك الدليل الخاص للجهات المعنية في القطاع الخاص في المملكة الأردنية الهاشمية

منطقة التجارة الحرة الأوروبية متوسطة دخول الأسواق التفضيلية وقواعد المنشأ الخاصة بذلك الدليل الخاص للجهات المعنية في القطاع الخاص في المملكة الأردنية الهاشمية



### ٤,٨ الجمارك الأردنية

<https://www.customs.gov.jo/en/index.aspx>



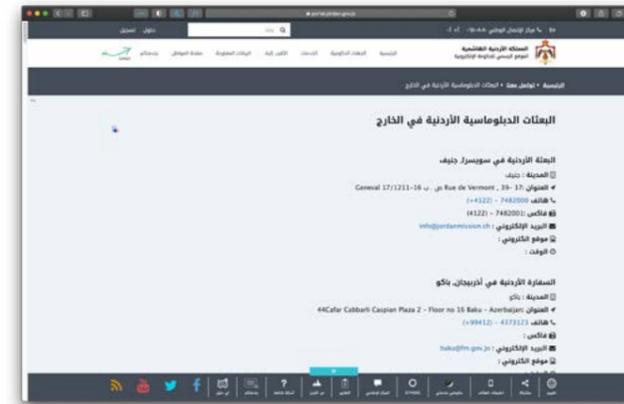
### ١,٨ دليل MITS في اتفاق (Jordan compact)

الرباط للمواد والتوعية بشأن ميثاق الأردن Jordac compact (على الأقل لمنشورات PDF على الإنترنت) [www.mit.gov.jo/EN/ListDetails/Departments/44/2](http://www.mit.gov.jo/EN/ListDetails/Departments/44/2)



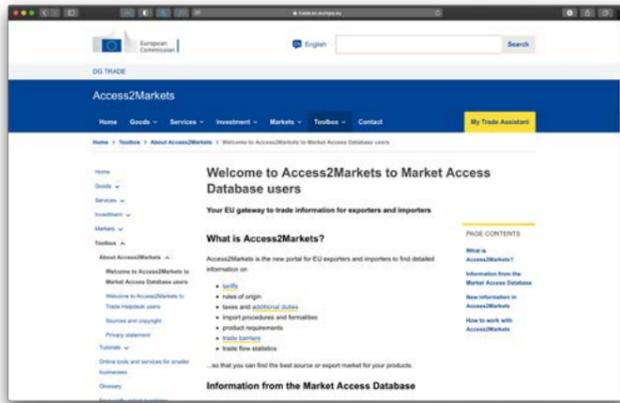
### ٥,٨ الوحدة الفنية بأغادير

<http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=188>



### ٢,٨ السفارات الأردنية في الخارج

<https://portal.jordan.gov.jo/wps/portal/Home/Connect/JordanianDiplomaticMissionsAbroad/>



### ٦,٨ المؤسسات المساعدة في الخارج:

١,٦,٨ قاعدة بيانات الوصول إلى الأسواق الخاصة بالإتحاد الأوروبي

الدخول للأسواق هو البوابة الجديدة للمصدرين والمستوردين للإتحاد الأوروبي للعثور على معلومات مفصلة حول:

- التعريفات الجمركية
- قواعد المنشأ
- الضرائب والرسوم الإضافية
- إجراءات وشكليات الاستيراد
- متطلبات المنتج
- المعايير التجارية
- إحصاءات تدفق التجارة

تتضمن قاعدة بيانات الوصول إلى السوق أيضا مرشد للمنشأ تسمى "ROSA" التقييم الذاتي لقواعد المنشأ. حلت قاعدة البيانات هذه محل مكتب المساعدة الدعم التجاري السابق للإتحاد الأوروبي.

<https://trade.ec.europa.eu/access-to-markets/en/content/welcome-access2markets-market-access-database-users>



### ٣,٨ غرف الصناعة في الأردن

<https://www.jcci.org.jo/>



<http://www.jccc.org.jo/>

## ٩,٨ غرف التجارة والصناعة بالخارج

قد يفكر المصدرون المكثرون من الأردن في الإنضمام إلى غرفة الصناعة والتجارة في الخارج.

أحد الأمثلة البارزة للمنظمات المساعدة هي غرفة التجارة والصناعة العربية السويسرية، التي تهدف لمساعدة العلاقات الثنائية بين سويسرا والدول العربية بما في ذلك الأردن.

<https://www.casci.ch/arb-home>



وبالمثل توجد غرف ثنائية وكعنوان للأمثلة:

(غرفة تجارة لوكسمبورغ العربية- البلجيكية)

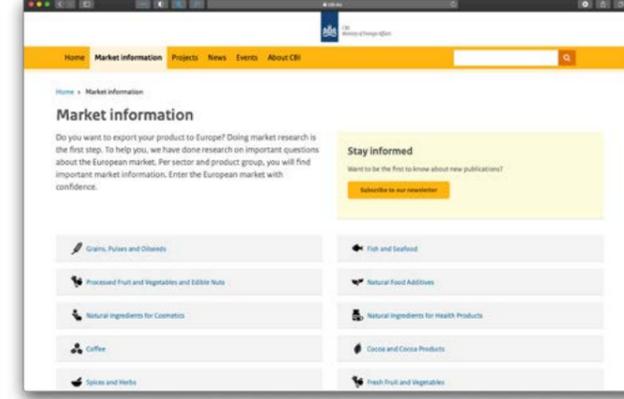
<https://www.ablcc.org>



## ٢,٦,٨ بوابة المعلومات وترويج الاستيراد الهولندية

[- https://www.cbi.eu/market-information](https://www.cbi.eu/market-information)

الصفحة الرئيسية لـ CBI تقدم مجموعة متنوعة من المعلومات للمصدرين في الخارج. وتحتوي على العديد من دراسات السوق والمعلومات. وهي في النهاية مكتب الدعم المتاح الأكثر اكتمالاً.



## ٧,٨ كتيبات أدلة الإتحاد الأوروبي

يحتفظ EU DG TAXUD بكتيب خاص به عبر الإنترنت وهو أيضا دليل جيد (وطويل) حول قواعد منشأ الإتحاد الأوروبي. PEMC يمكن الوصول إليه هنا:

[http://ec.europa.eu/taxation\\_customs/sites/taxation/files/resources/documents/customs/customs\\_dicted/rules\\_origin/preferential/handbook\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/taxation_customs/sites/taxation/files/resources/documents/customs/customs_dicted/rules_origin/preferential/handbook_en.pdf)

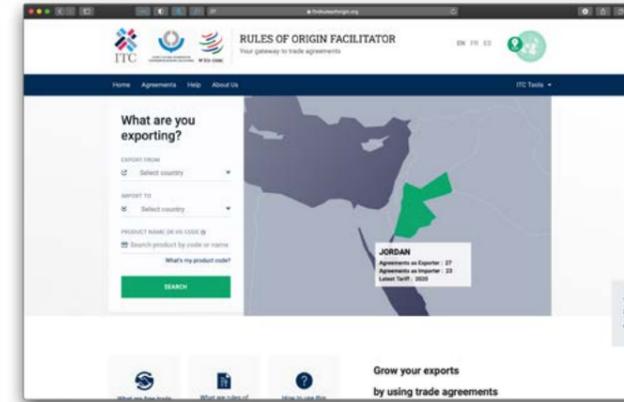
إنه متوفر باللغة الإنجليزية فقط.



## ٨,٨ مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية

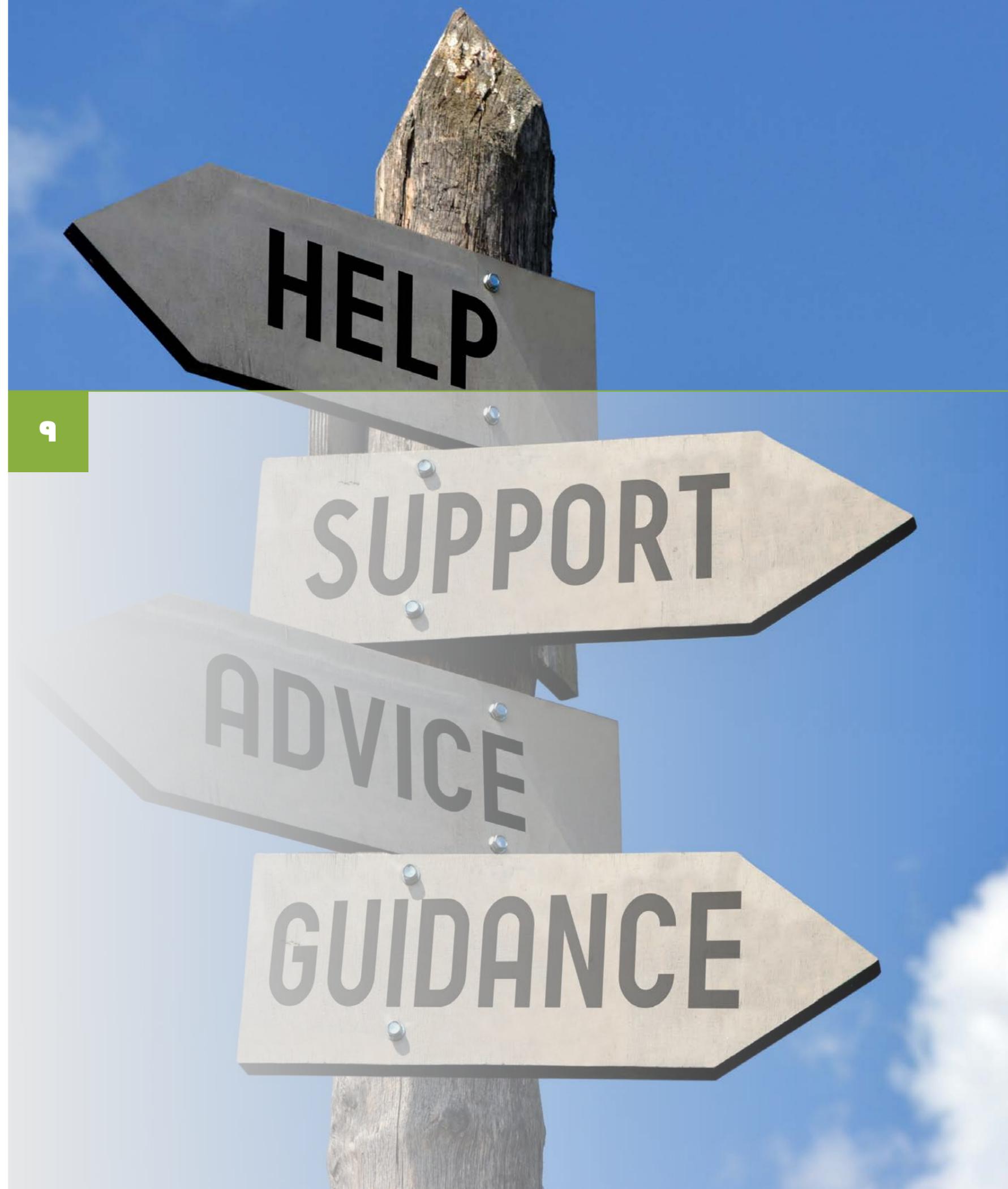
<https://findrulesoforigin.org/home>

أنشأ مركز التجارة الدولية بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية أداة للعثور على جميع المعلومات المتاحة عن قواعد المنشأ في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك يرجى ملاحظة أن جميع المراجع والمعلومات ليست ملزمة قانوناً.



المزيد من  
المساعدة والتوجيه

٩



## ١,٩ معلومات المنشأ الملزمة

إذا استمرت بعد ذلك الشكوك حول تحديد المنشأ الصحيح لمنتج معين فيمكن تصور ما يسمى بقرار معلومات المنشأ الملزمة. يمكن الحصول على معلومات المنشأ الملزمة من إدارة الجمارك في الدولة العضو في الإتحاد الأوروبي حيث سيتم استخدام المعلومات (بلد الاستيراد المستقبلي). وهي ملزمة وصالحة لمدة ثلاث سنوات. يمكن للمستورد في الإتحاد الأوروبي وكذلك المصدر في الأردن الحصول عليها. ويفترض الخيار الأول بأن هناك ثقة معينة بين المصدر والمستورد بحيث يمكن تبادل بيانات الإنتاج الحساسة أو حسابات التكلفة. في حالة استمرار المصدر الأردني بها بنفسه، ويجب استخدام لغة الإتحاد الأوروبي الرسمية.

معلومات المنشأ الملزمة صالحة لمدة ٣ سنوات ولكن يمكن أن تلغى في حال ظهر أنها استندت على معلومات خاطئة أو ناقصة. قد يؤدي أي تغيير في القانون أيضا إلى إلغاء صلاحية هذه المعلومات.

تم نشر قائمة بالسلطات المسؤولة عن إصدار معلومات المنشأ الملزمة في الإتحاد الأوروبي في ص ١٩.

OJ C29 of 28.01.2017

في حالة بلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية (افتا) يجب الحصول على معلومات المنشأ في الأردن بشكل أساسي، وهذا يعني أن المصدرين المقيمين في الأردن يجب أن يسألوا السلطات المختصة عن جميع مسائل المنشأ بدلا من البلد المستورد.

## ٢,٩ معلومات التعرف الملزمة الإلكترونية

### ١,٢,٩ الجمارك الأردنية

في الوقت الحالي تصدر الجمارك الأردنية فقط معلومات التعرف غير الملزمة، ولكن بمجرد تعديل قانون الجمارك يمكن للجمارك اصدار معلومات التعرف الملزمة في المستقبل القريب.

### ٢,٢,٩ سلطات الجمارك في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي

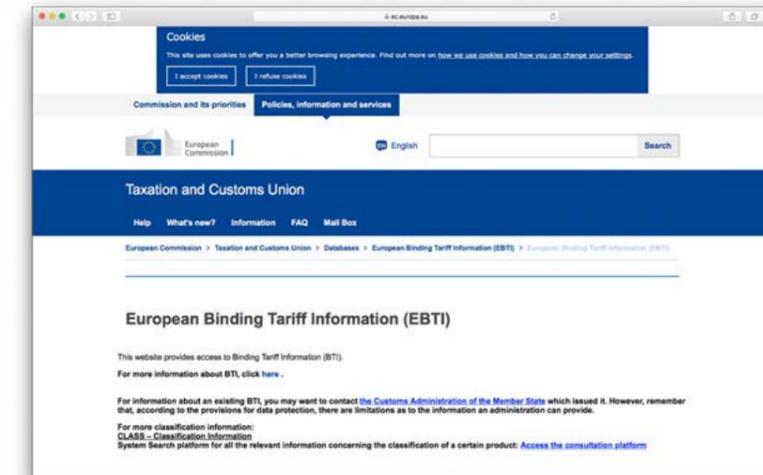
يمكن لأي شخص لديه مصلحة محددة أن يطلب من البلد المستورد معلومات التعرف الملزمة (وبالتالي دولة عضو في الإتحاد الأوروبي وليس مفوضية الإتحاد الأوروبي) باستخدام النظام المناسب لتطبيق هذه التعرف على الأنترنت. وقبل ذلك أمام المشغل بعض الخطوات الإدارية وبالتالي بالنسبة للمصدرين الأردنيين ليس من السهل الوصول إلى النظام الإلكتروني للتعرف الملزمة.

[https://ec.europa.eu/taxation\\_customs/business/calculation-customs-dresses/what-is-common-customs-tariff/binding-tariff-information-bti-apply\\_en](https://ec.europa.eu/taxation_customs/business/calculation-customs-dresses/what-is-common-customs-tariff/binding-tariff-information-bti-apply_en)

ويُنصح بذلك إذا كان تصنيف التعرف غير واضح ولكن يلزم اتخاذ قرار بشأن تطبيق قواعد المنشأ بشكل صحيح أو للعثور على رسوم الدولة الأولى بالرعاية المطبق.

تسجل جمارك الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أيضا كل قرار في نظام عبر الإنترنت وصل بالفعل إلى أكثر من مليون إدخال. المحتوى غير السري متاح عبر الإنترنت على:

[http://ec.europa.eu/taxation\\_customs/dds2/ebti/ebti\\_home.jsp?Lang=en](http://ec.europa.eu/taxation_customs/dds2/ebti/ebti_home.jsp?Lang=en)



## نشر من قبل GIZ

مكاتب مسجلة  
بون وأشبورن - ألمانيا

مشروع التجارة لأجل التشغيل (T4E)

مكتب GIZ في الاردن  
شارع محمد الخماش ، 13 الصويفية  
عمان 11190 - الاردن  
هاتف: 5868090 - 06 (+962)  
فاكس: 5819863 - 06 (+962)  
البريد الالكتروني: giz-jordanien@giz.de

[www.giz.de/jordan](http://www.giz.de/jordan)

تأليف :  
تصميم: محمد أبو الرب [www.abualrub.com](http://www.abualrub.com)  
مصادر الصور: [www.shutterstock.com](http://www.shutterstock.com)

\* GIZ هي المسؤولة عن محتوى هذا الكتيب

بالنيابة عن  
الوزارة الالمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) والحكومة الهولندية

عمان - الاردن 2021